قواعد في
توحيد
الربوبية والألوهية
والأسماء والصفات

تأليف

فضيلة الشيخ
وليد بن راشد السعيدان

دار اللؤلؤة
للنشر والتوزيع
المنصورة - مصر

كل الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إليكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التصوير وغير ذلك دون حصول علي إذن خطي من المؤلف والناشر

الطبعة الرابعة

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع: ٢١٠٧٩ / ٢٠١٨ م

الترقيم الدولي: ٢-٦٠-٦٦١٨-٩٧٧-٩٧٨

دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع

@DarElollaa

Dar_Elollaa@hotmail.com

الأزهر : شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر .

01050144505 - 0225117747

المنصورة : عزبة عقل - بجوار جامعة الأزهر .

01007868983 -0502357979

مُقَدِّمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين، والشكر لله شكر المعترفين المقصرين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولي الصالحين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الصادق الأمين -صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه- الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شرح لقواعد مهمة تتعلق بالموضوع الذي من أجله خلقنا الله - تبارك وتعالى- وهو موضوع التوحيد، وسوف نتكلم (تأصيلًا وتفصيلًا) عن قواعد التوحيد بأقسامه الثلاثة إن شاء الله وهي:

القسم الأول: قواعد توحيد الربوبية، وما يتعلق به من القواعد والمسائل ، وهي ست وسبعون قاعدة.

القسم الثاني: قواعد توحيد الألوهية، وما يتعلق به من القواعدِ والضوابط والمسائل، وهي مائة قاعدة.

القسم الثالث: قواعد الأسماء والصفات عند أهل السنة والجماعة، وهي سبعة وأربعون قاعدة.

وهذه القواعد قواعد كثيرة، ولعلنا نأتي عليها كلها بإذن الله ﷻ، إن يسر الله ﷻ لنا الأمر وإلا فنأخذ منها ما تيسر، وأشترط على نفسي إن شاء الله ﷻ ألا أخرج من قاعدة إلا وقد أتممنا شرحها بالمقدور عليه سواء كان استدلالًا أو تفريعًا.

وإن طلب العلم على طريقة التأصيل والتقعيد من أهم مهمات طالب العلم التي لا ينبغي أن يحجب عنها ذهنه، فعلى الطالب أن يحرص في مسيرته العلمية على استجماع القواعد والأصول والضوابط في الأبواب كلها؛ لأن الإنسان بهذه الطريقة يستفيد عدة فوائد:

۞ الفائدة الأولى:

بأنه يحيي طريقة القرآن والسنة في التعليم، فإن القرآن والسنة جريا على تعليم الأحكام على طريقة التأصيل والتقعيد، ولذلك لا تجد في القرآن ذكر معالجة الأمور والوقائع بأعيانها وأسماء أصحابها، وإنما يتكلم القرآن عن القواعد والضوابط؛ لذلك إذا راجعت باب الأكل كله وجدته يقع تحت جزء آية في قول الله ﷻ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الأعراف:١٥٧].

۞ الفائدة الثانية:

اختصار الزمان فإنك لو ذهبت تتعلم العلوم الشرعية على طريقة التفريع والتفصيل لطال بك الزمان، لكن إذا تعلمتها على طريقة التأصيل فإنك سوف تختصر الزمان عليك في الطلب.

۞ الفائدة الثالثة:

حماية العقل من كثرة التشوّش بالفروع والجزئيات، فإن كثيرًا من الناس حافظتهم متوسطة، فلو أنه أعملها أو أشغلها في كثرة طلب الجزئيات والفروع لضاعت عليه تلك الحافظة، لكن عليه أن يحفظ القواعد والأصول وأن يضبطها وأن يتقن التخريج عليها، حينئذ يستطيع أن يحفظ عقله من التشوّش ومن الاضطراب والحيرة، فإن كثرة الفروع يجعل آخرها ينسي أولها.

أما القواعد فهي ذات ألفاظ يسيرة ومختصرة وهي قواعد محصورة ومعدودة فيستطيع الإنسان أن يتعرف على حكم مئة فرع في جلسة واحدة بضبط قاعدة واحدة فقط، فكم من الفروع التي تندرج تحت قاعدة (الأمور بمقاصدها)، أو

المشقة تجلب التيسير)؟ فلا تنشغلوا يا طلبة العلم بالفروع والجزئيات وتتركوا القواعد، فانتبهوا للقواعد، وانتبهوا للأصول.

فإذا جئت إلى علم العقيدة فتأتي إلى أصوله وجذوره.

وإذا جئت إلى علم الفقه فاطلبه من أصوله وقواعده وجذوره، وإذا جئت إلى المصطلح فاطلبه من جذوره وقواعده وأصوله حتى تكون عالمًا راسخًا في هذا الفن.

وبما أن هذه القواعد كثيرة، ولو أفردنا كل قاعدة منها بالشرح، والتفصيل لما وفيناها حقها، أحببت أن يكون هذا المؤلَف عبارة عن رسائل بريدية.

نسأل الله أن ينفعنا، وإيَّاكُم بها، وأن يُفَقهنا في ديننا، وأن يرزقنا العمل بما علَّمنا، ونقل هذا العلم لمن هو محتاج له، وأن يرزقني وإياكم الإخلاص في القول، والعمل، وألا يُجعل علينا وبالًا.

ونبدأ مستعينين بالله ﷻ في هذه القواعد بقواعد توحيد الربوبية، ثم بقواعد توحيد الألوهية، ثم بقواعد الأسماء والصفات، فأسأل الله أن يعينني على حسن الطرح وحسن الشرح وأن يعينكم على حسن الاستقبال والفهم.

قواعد
توحيد الربوبية

القاعدة الأولى

حقيقة التوحيد: هو الجمع بين النفي والإثبات[١]

يقول العلماء: لأنَّ الإثبات وحده لا يمنع المشاركة، ولأنَّ النفيَ وحده تعطيلٌ محض؛ فالتوحيد ليس هو الإثبات فقط، وليس هو النفي فقط، وإنَّما حقيقةُ التوحيد هو الجمع بين النفي والإثبات.

فتنفي ثم تُثبِت، فإذا أردت أن توَحد أحدًا بشيءٍ معين؛ فلا يكفى في توحيدِه بهذا الشيء أنْ تُثبت له هذا الشيء فقط، ولا يكفي أن تنفي عنه هذا الشيء فقط، بل لابُدَّ من النفي، والإثبات كقولنا مثلًا: «لا خالق إلا الله» هذا توحيد الله بصفة الخلق، لكن لو قلنا: «لا خالق» فهذا تعطيل محض.

وكذلك إذا قلنا: «الله خالق»؛ فهذا لا يمنع أن يكون هناك خالق آخر، لكن إذا قلنا: «لا خالق إلا الله» هذا هو حقيقة التوحيد «لا مالك إلا الله» هذا حقيقة التوحيد.

«لا محيي إلا الله» هذا حقيقة التوحيد، إذًا حقيقة التوحيد التي يقوم عليها التوحيد كله بأقسامه الثلاثة هو الجمع بين النفي، والإثبات، واللهُ أعلم..

---

(١) التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية(١/ ٣)، منهاج السنة(٣/ ٤٩٠).

القاعدة الثانية

التوحيد أساس العمل، وأصله[1]

ومعناها: أنَّ الله ﷻ لا يقبلُ شيئًا من الأعمال إلا إذا كان قائمًا على ساقِ التوحيد والعقيدة الصحيحة الصافية، فأيُّ عمل يقوم به الإنسان لم يُبن على عقيدةٍ صحيحة، وتوحيد صافٍ؛ فإنَّ الله يجعلهُ هباءًا منثورًا.

ودليلُ ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]؛ فأثبت الله ﷻ أن لهم أعمالًا، ولكنه قدِم إلى هذه الأعمال؛ فجعلها هباءًا لأنهم بنوا هذه الأعمال على غير أساسٍ من التوحيد الصحيح، وقال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥].

فأثبت الله أن لهم أعمالًا واجتهادًا، وهم يحسبون بهذه الأعمال أنهم من أحسن الناس صنعًا، وتقرُّبًا، وتعبُّدًا، ولكنَّ الله ﷻ يجعلها يوم القيامة هباءًا منثورًا لا تنفع أصحابها، لأنهم لم يبنوا هذه الأعمال على توحيد صحيح، وإنَّما بنوه على الكفر بالله -تبارك وتعالى-.

وقد أجمع العلماء -رحمهم الله تعالى- على أن جميع التعبُّدات من شرط قبولها التوحيد الصحيح، فأي عبادات بُنيت على غير توحيد صحيح؛ فالله لا يقبلها، والله أعلم.

---

[1] لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٥٧).

القاعدة الثالثة

التوحيد أولُ واجبٍ، وآخرُ واجبٍ[١]

ومعنى ذلك أنَّ أول ما يدخل به العبد في دين الله ﷻ إنمَّا هو النطق بالتوحيد؛ فلا يُحكم على الإنسان بأنَّهُ مسلمٌ إلاَّ إذا جاء بكلمة التوحيد، وبرهان ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**»[٢].

وفي صحيح مسلم عن طارق بن أشيم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله**»[٣]. وقد أجمع أهل السُنة والجماعة على أنَّ أول الواجبات على العبد هو التوحيد، وقد خالف أهل البدع في ذلك؛ فمنهم من قال: إنَّ أول واجبٍ هو الشك، أو القصد إلى الشك، أو النظر أو التدبر والتأمل، وكلها أقوالٌ جرت على خلاف

---

(١) دلالة القاعدة من النصوص الصريحة المذكورة أعلاه، و كتاب التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] (١/ ١٤) برقم (٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥١) برقم (٢٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥٣) برقم (٢٣).

الحق، وما قرَّرته الأدلة. بل الحقُّ هو ما قرره أهل السُّنة من أنَّ أول واجب هو: التوحيد، ولذلك فإن الأنبياء أول ما يأمرون به أُممهم من الشرائع إنَّما هو التوحيد.

قال نوح لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:٥٩]، وكذلك سائِرُ الأنبياء، والرسل من بعده-عليهم أفضل الصلاة وأزكى التسليم- لذلك بالتوحيد آخر ما يجب على العبد النطق به قبل مماته. فإن من مات على التوحيد فإنه يعتبر من أهل الجنة، إما ابتداءًا، وإما انتقالًا؛ فلا يخلّد في النار أحد، ومعه أصل التوحيد، ومات على التوحيد، وبرهانه حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِهِ لا إِلَهَ إِلا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»(١).

ولذلك أُمر من حضر المحتضر -أمرَ وجوب- أن يلقِّنهَ التوحيد كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله**»(٢).

وفى الحديث الآخر من صحيح مسلم من حديث عثمان رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله، دخل الجنة**»(٣)، وفى الصحيح أيضًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة**»(٤)، والله أعلم.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، أول كتاب الجنائز، باب في التلقين، ت: الأرنؤوط (٥/ ٣٤) برقم (٣١١٦)، وقال الأرنؤوط: "حديث صحيح".

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى: لا إله إلا الله (٢/ ٦٣١) برقم(٩١٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، (١/ ٥٥) برقم (٢٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (١/ ٥٥) برقم(٢٧).

القاعدة الرابعة

الانتسابُ إلى الصالحين لا ينتفع به صاحبهُ

إلاَّ بالتوحيد، والإيمان، وهذا مُجمعٌ عليه بينَ أهل العلم[١]

فأيُّ إنسان كان قريبًا من الصالحين إما قُربَ انتساب، وقرابة، أو قُربَ صحبة؛ فإن مُجرد هذه القرابة لا ينتفع بها، لا في الدنيا، ولا في الآخرة ما لم تكن مبنية على توحيدٍ، وإيمان صحيح صافٍ، وبرهانهُ قول الله ﷻ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم:١٠] أي في الدين، ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ [الطلاق:١٠]، والأدلة في هذا كثيرة.

ومنها أيضًا ابن نوح يقول الله ﷻ في شأنه إن نوحًا قال له: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٢﴾ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [هود: ٤٢-٤٣].

إلى أن قال الله ﷻ عن نوح: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود:٤٥-٤٦]؛ الآيا بتمامها؛ فلم يشفع لامرأة نوح، وامرأة لوط، وابن نوح أنَّهم من أقارب الأنبياء.

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٥٩٩-٦٠٨)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/ ٣٠٨-٣١٠).

وفى صحيح الإمام البخاري من حديث أبى هريرة رضي الله عنه قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم: على الصفا حين أنزل الله عز وجل عليه قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء:٢١٤] قال: «**يا بني كعب بن لؤي، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني هاشم، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب، أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة، أنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئًا، غير أن لكم رحمًا سأبلها ببلالها**»[(١)]. أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

وفى صحيح الإمام البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «يَأْخُذُ رَجُلٌ بِيَدِ أَبِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرِيدُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، فَيُنَادَى: أَلَا إِنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا مُشْرِكٌ، قَالَ: فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَبِي، قَالَ: فَيُحَوَّلُ فِي صُورَةٍ قَبِيحَةٍ، وَرِيحٍ مُنْتِنَةٍ، فَيَتْرُكُهُ»[(٢)].

قال أبو سعيد: كُنَّا نحدِّث أنَّه إبراهيم، وأبوه، ولم يدلنا النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، أي والد إبراهيم آزر لم يشفع له ابنه إبراهيم أنهُ سيد الأنبياء، فالقرابة إذا لم تُبن على توحيدٍ، وإيمان؛ فلا تنفع صاحبها يوم القيامة.

وفى صحيح الإمام مسلم من حديث أنس رضي الله عنه، أن رجلًا قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: «**في النار**»، فلما قفى دعاه، فقال: «**إن أبي وأباك في النار**»[(٣)].

---

١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] (١/ ١٩٢) برقم (٢٠٤).

٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، باب الخوف والتقوى، ذكر الإخبار بأن الانتساب إلى الأنبياء لا ينفع في الآخرة ولا ينتفع المنتسب إليهم إلا بتقوى الله والعمل الصالح، (٢/ ٤١١) برقم(٦٤٥).

٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقربين (١/ ١٩١) برقم (٢٠٣).

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»[١]. وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فذكر الغلول، فعظمه وعظم أمره، ثم قال: «لا أُلْفِيَنّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك، لا أُلْفِيَنّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته فرس له حمحمة، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك، لا أُلْفِيَنّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك، لا أُلْفِيَنّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك، لا أُلْفِيَنّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته رقاع تخفق، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك، لا أُلْفِيَنّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته صامت، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك»[٢].

إذًا القرب وحده من الصالحين لا ينفع بلا توحيدٍ، و إيمان.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (٤/ ٢٠٧٤) برقم (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الغلول (٤/ ٧٤) برقم (٣٠٧٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول (٣/ ١٤٦١) برقم (١٨٣١).

القاعدة الخامسة

لا تعدُّدية في التوحيد والعقائد[١]

بمعنى أنَّنا لا نقبلُ مذاهب عقائدية شتى، إنَّما الدين عند الله ﷻ واحد، وهو ما جاء به محمدٌ ﷺ.

فلا يقبلُ اللهُ ﷻ من الأعمال والتعبُّدات والعقائد، إلاَّ ما كان متفقًا مع هذا الدين العظيم، فنحنُ لا نقبل وجود أشاعرة ولا إباضية ولا خوارج ولا جهمية ولا معتزلة ولا كلابية ولا ماتريدية ولا رافضة، ولا غيرهم من الطوائف.

ولا حقَّ لأحدٍ أن يُلزِمنا بأنْ نقبل الطرف الاخر، فالطرف الآخر مرفوض عندنا بدلالة الكتاب والسُنة والإجماع، أمَّا التعدّدية الفقهية؛ فهي مقبولة؛ فكون المذاهب تكون مالكيةً أوشافعيةً أوحنبليةً أو حنفيةً فالأمر فيها واسعٌ، ولله الحمد.

لكن التعددية العقدية مرفوضة، لأننا سمعنا بعض الدعاوى الشاذة لا كثَّر الله من أهلها يريدون منَّا أن نقبل الطرف الآخر، وأن نتعايش معه مع أنَّهُ يخالفنا في مسائل توحيدية، وعقائدية، قد يخرجُ بها عن دائرة الإسلام بالكلية، ويقولون: لكم دينكم، ولهم دينهم، ولا شأن لكم بهم؛ فهذا عندنا مرفوض؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥]، ومن أدلتها أيضًا قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]؛ فيُفهم من هذا أنَّ هذا الدين لله ﷻ.

وفى صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول

---

١) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/ ٣٧٦).

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أُرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**»[(١)].

وروى أبو داود، والترمذي، وأحمد، وغيرهم بطرقٍ شتى من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة**» -زاد ابن يحيى وعمرو في حديثيهما:- «**وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب لصاحبه..**» -وقال عمرو: الكلب بصاحبه- «..لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله»[(٢)].

وهو حديث يصح بمجموع طرقه، وفي رواية «**هم الجماعة**»، وفي رواية «هم الناجية»وهم أهل السنة و الجماعة؛ فقضت الأدلة على من خالف المذهب الحق (التوحيد الصحيح، والعقيدة السليمة) أنهم من أهل النار؛ فلو كانت التعددية العقدية مقبولة لما استوجب المخالفون هذه العقوبة، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته (١/ ١٣٤) برقم (١٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، أول كتاب السنة، باب شرح السنة، ت: الأرنؤوط (٧/ ٦) برقم (٤٥٩٧) والترمذي في سننه، أبواب الإيمان، ت: بشار (٤/ ٣٢٣) برقم (٢٦٤١)، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، والإمام أحمد في مسند الشاميين، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (٢٨/ ١٣٤) برقم (١٦٩٣٧)، وقال الأرنؤوط: "إسناده حسن كلما قال الحافظ في "تخريج أحاديث الكشاف". وحديث افتراق الأمة منه صحيح بشواهده".

القاعدة السادسة

الربوبية توحيدُ اللّه بأفعاله[١]

وهذا هو تعريف توحيد الربوبية، وذلك لأنَّ العلماء مجمعون على أنَّ الله ﷻ تصدر منه أفعالٌ؛ فالإحياءُ فِعلهُ، والإماتة فِعلُهُ، والتقدير فِعلُهُ، والرِّزق فِعلهُ، والإضلال فِعلُهُ، والهداية فِعلُهُ، والإعزاز والإذلال فِعلُهُ، والإعطاء والمنع فِعلهُ.

كلُّ هذا يعتبر من فِعل الله ﷻ فالواجب عليك كعبد خلقك الله ﷻ في هذه الدنيا أن توحِّد الله ﷻ بالأفعال الصادرة منه.

فتوحيدك له بأفعاله، واعتقاد عدم مُشاركة أحد له فيها، هو توحيد الربوبية، فتوحيد الربوبية: هو توحيد الله ﷻ بأفعاله، فتقول: لا مُعطيَ إلاَّ الله، لا مانع إلاَّ الله، لا مالك إلاَّ الله، لا خالق إلاَّ الله، لا مُتصرِّف إلاَّ الله، إلى غير ذلك من سائر أفعاله -تبارك وتعالى-.

وأمَّا توحيد الألوهية؛ فستأتينا قواعده: بأنّهُ توحيد الله بالأفعال التي تصدر منا؛ فتوحيدك لله بفعلك أنت ألوهية، وتوحيدك لله بفعله هو ربوبية.

---

(١) التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده (١/ ٩٨).

القاعدة السابعة

لا ربَّ إلاَّ الله[١]

يقول الله ﷻ: ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء:١]، ويقول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام:١٠٢]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس:٣]، وقال الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس:٣].

وقال الله ﷻ عن نوح عليه الصلاة والسلام: أنه قال لقومه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود:٣٤]، وقال الله ﷻ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٩٢].

وفي آيةٍ أخرى: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون:٥٢].

وقال الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر:١٣]، وقال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات:١٢٦]؛ فلا رب لنا في هذا العالم إلا الله -تبارك وتعالى- وهذه واضحة والله أعلم.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية لشيخ الإسلام ابن تيمية(١٣٧٧).

القاعدة الثامنة

لا مالك للأشياء على الحقيقة إلاَّ الله[١]

حتى وإنْ وُصف المخلوق بأنَّه يملك هذا الشيء؛ فإنَّما هو ملكُ عارية، واستخلاف، ليس مِلكًا حقيقيًا.

إنَّما الذى يملك الأشياء، والأعيان، والأزمنة، والأمكنة، وكل شيء على الحقيقة إنَّما هو الله-تبارك وتعالى-.

قال الله ﷻ : ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [فاطر:١٣]، فقدَّم ما حقه التأخير، والمتقرر عند العلماء أنَّ تقديم ما حقّه التأخير يقتضي الحصر، أي: لا مالك إلاَّ الله - تبارك وتعالى-، وقال الله ﷻ: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن:١]، وقال الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [الزمر:٦]، وقال الله ﷻ أيضًا: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر:١٣]، والآيات بهذا المعنى كثيرة.

فإن قلت: أوليس المخلوق يوصف بأنه يملك الأشياء التي تحت يده؟ فنقول: بلى، ولكن ثمة فروق عظيمة بين الملك الذي ينسب لله، والملك الذى يُنسب للمخلوق.

فأمَّا الملك الذى يُنسب لله: فهو الملك المطلق الشامل الكامل العام لكل شيء، وأمَّا الملك الذى ينسب للمخلوق: فهو مطلق الملك لبعض الأشياء دون بعض.

---

(١)شفاء العليل للإمام ابن القيم (٢/ ٦١٠).

فأنت تملك ما في يدك، ولكن لا تملك ما في يدي، ويقال أيضًا: إنَّ الملك الذي يُنسب إلى الله-تبارك وتعالى- هو الملك الذي لا أول له، وأمَّا الملك الذى ينسب للمخلوق؛ فهو الملك الذى له أول؛ فالسيارة قبل أن تتملكها قبل شرائها كانت ملكًا لصاحب المعرض، وقبل أن يشتريها صاحب المعرض كانت ملكًا، أو الشركة التي صنعتها.

فالأملاك بيننا تدور وتزول، أما الله ﷻ فلا أولية لملكه؛ فهو المالك للأشياء أزلًا، وأبدًا.

ونقول أيضًا: إنَّ المُلك الذي يُنسب لله ﷻ هو الملك الذي لا نهاية له؛ فلا ينقطع ملك الله-تبارك وتعالى- عن الأشياء أبدًا، وأمَّا الملك الذي يُنسب للمخلوق فهو الملك الذى ينقطع بأمرين:

- إمَّا بتلف، وبيع.
- وإمَّا بموت، ووراثة.

فإذا مات الإنسان انقطعت ملكيته لماله، وانتقلت ملكيته للآخرين، وأمَّا الله الحي الذي لا يموت؛ فلا ينقطع مُلكه-تبارك وتعالى- مُطلقًا، ونقول أيضًا: إن الملك الذى يُنسب لله -تبارك وتعالى- له كمال التصرف فيه على ما تقتضيه حكمته، وعلمه ﷻ.

فلا أحد يُلزِم الله ﷻ بتصرفٍ خاص في شيء في مملكته، فله أن يدمر هذا، وأن يَعمُر هذا، وأن يُفني هذا، وأن يُحيي هذا، وأن يُمرض هذا، وأن يُصحّ هذا، وأن ينزع الملك من هذا، ويعطيه لهذا.

لا رادَّ لقضائِه، ولا مُعقّب لحُكمِه - تبارك وتعالى- فلله أن يتصرَّف في مُلكه بما يشاء، وأمَّا الملك الذي يُنسب إلى المخلوق؛ فإنَّه يُوجب له مُطلق الحرية بالتصرُّف لا الحرية المطلقة، بمعنى أنَّ الإنسان إذا أراد أنْ يُتلف ماله، و يحرق أوراقه النقدية، هل نسمح له بذلك؟ الجواب: لا.

ولذلك لو أنَّ الإنسان أراد أن يتلف شيئًا من ماله بلا وجه حقٍّ؛ فإنَّهُ يمنع من ذلك، ويحجرُ عليه؛ لأنَّه يوصف بأنَّه سفيه، ومن جملة موجبات الحجر فقهاً السفه، فالمخلوق وإن كان موصوفًا بأنَّه يملك، إلاَّ أن ملكيته محوطةٌ بهذه الأمور التي قررتها قبل قليل.

من أجل ذلك، أي: من أجل أنَّه لا مالك إلا الله، من أجل ذلك استدل الله ﷻ على بُطلان ما يُعبد من دونه بأنَّه لا يملك؛ فالرب لا يصلح أن لا يملك، فمن أعظم صفات الرب أنَّه يملك؛ فالذي لا يملك شيئًا لا يصلح أن يكون ربًا ولا خالقًا، ولا رازقًا، ولا يصرف له شيء من العبادات.

ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [فاطر:١٣]، فلما أثبت أنَّه الرب لأنَّه المالك أبطل عبادة غيره بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف:١٩٧] أي تعبدون ﴿مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر:١٣]، فاستدل الله ﷻ على بُطلان إلهيتهم بأنَّهم لا يملكون.

ويقول الله ﷻ أيضًا: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [مريم:٨٧]؛ فأبطل إلهيتهم، وربوبيتهم بسلب صفة المُلك عنهم، وقال الله ﷻ: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان:٣]، ويقول الله -تبارك وتعالى- أيضًا: ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [العنكبوت:٢٥].

إلى أن قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:١٧]، وقال الله ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ:٢٢] والله أعلم.

القاعدة التاسعة

الله خالقُ كل شيء، فلا خالقَ إلاَّ الله[١]

والمقصود بإثبات الخلق هُنا أي خلق الإيجاد لا خلق التصوير، لأنَّ التصوير يستطيع المخلوق أن يقلب صورة إلى أخرى، وهو المقصود بقول الله ﷻ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]؛ فالخالقون هنا: أي المصورون؛ فالخلق يُراد به أحدُ معنيين:

- إمَّا أن يُراد به الإيجاد من العدم.
- وإمَّا أن يُراد به النقل من شيءٍ إلى شيء.

فالذي اختُصَّ الله ﷻ به، ولا يشاركه فيه لا ملكٌ مُقرب، ولا نبيٌ مُرسل، ولا ولي صالح فضلاً عن غيرهم، إنَّما هو الخلق بمعنى الإيجاد من عدم، وعلى ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [غافر:٦٢]، وقال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾ [الرعد:١٦] أي: أوجدوا، وأحدثوا كما أوجد وأحدث؛ ﴿فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الرعد:١٦].

وقال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر:٣]، وقال الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر:٦٢]، وقد أجمع أهل السنة على أنَّ من زعم أنَّ هناك خالقًا أي: موجدًا للأشياء ابتداءً من

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٣/ ١٦٤).

عدم مع الله ﷻ فإنَّهُ مشرك؛ لأنَّه سوَّى غير الله بالله فيما هو من خصائص ربوبيته.

ولذلك وصف النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القدرية الذين هم المعتزلة بأنَّهم مجوس هذه الأمة؛ كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة: إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[1]. في مرويات تُرفع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حسّنها بعضُ أهل العلم.

فإن قلت: لم سموا مجوسًا؟ نقول: لأنهم سلكوا سُنّة المجوس في الزعم أن للعالم خالقين، النور وهو: إله الخير، والظُلمة وهي: إله الشر.

فالقدرية يزعمون بأنَّ أفعال العبد هو من يخلقها، وليس الله -تبارك وتعالى- فلمَّا زعموا أنَّ ثمة خالقًا مع الله وصفهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّهم مجوسُ هذهِ الأُمة.

وأمَّا نحن معاشر أهل السنة والجماعة كما سيأتينا في القواعد؛ فنعتقد أنَّ فعل العبد يُنسب إلى الله خلقًا وإيجادًا وتقديراً، ويُنسب إلى المخلوق تحصيلًا، واكتسابًا.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، أول كتاب السنة، باب في القدر، ت: الأرنؤوط (٧/ ٧٧) برقم (٤٦٩١).

القاعدة العاشرة

لا مُدبر، ولا مُصرِّف لهذا الكون على الحقيقة إلاَّ الله -تبارك وتعالى-[١]

وأنتم ترون أن لدينا ثلاث قواعد عليها يبنى توحيد الربوبية:

- لا رب إلاَّ الله.
- لا خالق إلاَّ الله.
- لا مُدبر إلاَّ الله.

لأنَّ الرب هو المالك، الخالق، المُدَبر؛ فمن آمن بهذه الاشياء فقد آمن بحقيقة توحيد الربوبية يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس:٣]، ويقول الله ﷻ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس:٣١]، ويقول الله ﷻ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥].

ولذلك في صحيح البخاري من حديث ابن عمر لما دعا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقنت في صلاة الفجر على النفر الثلاثة على سهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وغيرهم نزل قول الله ﷻ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]،

---

(١) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١٤٧).

أي: لست المدبر، ولا المتصرِّف في هذا الكون، أنا من أُدبِّر أُمور عبيدي، ومن يتصرَّف فيهم؛ ولذلك لا مُدبر إلاَّ الله.

وبناءًا على ذلك فمن زعم أنَّ ملكًا من الملائكة يدبر شيئًا من أمور العالم استقلالًا بدون أمر الله ورضاه وإذنه؛ فقد كفر وأشرك، ومن زعم أنَّ نبيًّا من الأنبياء يُدبر شيئًا من أمورِ هذا العالم بدون إذن الله ﷻ وأمره وتقديره؛ فقد أشرك.

ومن زعم أنَّ أحدًا من الأولياء، أو الأنبياء، أو الأموات يُدبر شيئًا من أمور هذا العالم، أو له أحقية التصرُّف في شيء من أمور هذا العالم؛ فقد كفر، وأشرك؛ لذلك يقول الله-تبارك وتعالى-: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ:٢٢]، أي: مُدبر معه يعينه على تصريف أمور مملكته.

فالله ﷻ لا ظهير له، ولا وزير له، ولا خليفة له باعتبار الإعانة يُدبر معه شيئًا من أمورِ هذا العالم؛ فإن قلت: أوليس للملائكة أعمال يقومون بها هي داخلة في دائرة التدبير؟ فأقول: بلى، لكن ذلك لا يتم إلاَّ بأمر الله ﷻ وإقدارهِ لهم؛ وإلا فالملائكة والأنبياء والأولياء، أعجز من أن يقوموا بمصالح أنفسهم، لولا أنَّ الله ﷻ أقدرهم على ذلك.

فإن قلت: أوَلاَ يوصف الإنسان بأنه مُدبّر؟ فأقول: بلى، ولكنه التدبير السببي لا التدبير الابتدائي؛ فأنت تُدبر أمور عائلتك، تُدبر أمور معاشك، تدبر أمور تجارتك، تدبر أمور وظيفتك، أنت تدبرها، وتُخطط لها، وتنظُر أصلح الطرق لسلوكك فيها.

أوليس هذا تدبيراً؟ الجواب: بلى، لكنه تدبير سببي، ولكن المدبر على الحقيقة هو الله -تبارك وتعالى-، ولذلك قد تدبر الشيء، ولا يُثمر تدبيرك أثره، أوليس كذلك؟ لأنَّ تدبيرك إنَّما هو تدبيرٌ سببي، إنَّما المدبر والمتصرف لهذا العالم على الحقيقة هو الله-تبارك وتعالى- والله أعلم.

القاعدة الحادية عشر

لا يملك النفع، والضرَّ على الحقيقة، والتقدير إلاَّ الله -تبارك وتعالى-[1]

ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان:٥٥]، ويقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [يونس:١٨].

ويقول ﷻ: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة:٧٦]، بل إنَّ الله -تبارك وتعالى- أمر نبيه ﷺ أن يقول، ويُعلنها صريحة للناس: إنِّي لا أملك لنفسي نفعًا، ولا ضرًا، قال الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ﴾ [الأعراف:١٨٨]، ويقول الله ﷻ: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ﴾ [الرعد:١٦].

ولذلك فقد استدل الله ﷻ على بطلان إلهية غيره بأنَّه لا ينفع عابدهُ، ولا يضُرُّه؛ فالذي لا يملك لك نفعًا، ولا ضرًا لِم تعبدهُ؟ فقال الله ﷻ عن إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢]، وقال الله ﷻ مستدلًا على بُطلان عبادة اليهود للعجل الذين صنعه لهم السامري: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا

---

(١) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للإمام الصنعاني (١/ ٥٤).

يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه:٨٩].

ويقول الله ﷻ: ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ۚ بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [الفتح:١١].

وقال الله ﷻ عن نبيه: ﴿ قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴾ [الجن:٢١]؛ فلا يملكُ استقلالًا النفع والضر على الحقيقة إلاَّ الله -تبارك وتعالى- وبناءًا على ذلك؛ فمن زعم أنَّ أحدًا يملك الضر استقلالًا، أو النفع بلا تقدير من الله ﷻ فقد أشرك مع الله ﷻ غيره، فيُستتاب، فإن تاب وإلاَّ قُتل، حتى الكهنة، والسحرة، والمشعوذين، والعرافين؛ فإنَّ الله قد أثبت أنَّهم يضرون، لكن نفى إضرارهم بالغير إلاَّ بعد الإذن الكوني من الله ﷻ.

فقال الله ﷻ: ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ ﴾ [البقرة:١٠٢]؛ فيجب على العبد أن يعتقد باعتقاد جازم بأن المخلوق -وإن عظُمت منزلته- لا يملك نفعًا، ولا ضرًا، ولا حركة، ولا سكونًا، ولا بسطًا ولا قبضًا، ولا خفضًا، ولا رفعًا، ولا عطاءًا، ولا منعًا، ولا إحياءً ولا إماتةً، ولا تدبيرًا ولا تصريفًا، إنَّما ذلك من خصائص الله وحدهُ لا شريك له.

القاعدة الثانية عشر

لا يعلم الغيب المطلق إلاَّ الله ﷻ[1]

فإن قلت: فماذا تقصد بقولك (المطلق)؛ فأقول حتى يخرج الغيب النسبي، وقد قسم العلماء الغيب إلى قسمين:

- غيب مُطلق.
- غيب نسبى.

أمَّا **الغيب المطلق**؛ فهو الذى يشترك المخلوقات كلهم في عدم العلم به، إنَّما لا يعلمه إلاَّ واحد فقط، وهو الله-تبارك وتعالى- هذا هو الذي نقصده بقولنا المُطلق: أي الغيب عن جميع المخلوقات، وهو ما كتبه الله ﷻ في لوحه المحفوظ.

وإنْ قلت: وماذا تقصد بقولك الغيب النسبي؟ الجواب:أقصد به الغيب الذى يكون خافيًا عن البعض، ويعلمه البعض الآخر، كأن يضيع منك شيء، ويجده غيرك؛ فهو غيب بالنسبة لك لكن ليس غيبًا بالنسبة لمن وجده.

وكأن تشرُد ناقتك، فتكون عند أُناسٍ في البرية؛ فمكانها بالنسبة لك غيبٌ، ولكن مكانها بالنسبة لمن وجدها ليس بغيب؛ فإذا قال أهل السُنة: لا يعلم الغيب إلاَّ الله؛ إنَّما يقصدون الغيب المطلق لا مجرد الغيب النسبي.

فمن زعم أن أحداً يعلم الغيب المطلق؛ فقد كفر وأشرك؛ لأنَّه قد ساوى غير

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام(١٦/ ١١٠).

الله بالله في خصيصة من خصائص ربوبيته، وهي: علم الغيب، قال الله-تبارك وتعالى-: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل:٦٥].

ويقول الله-تبارك وتعالى-:﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الجن:٢٥] أي المُطلق؛ ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن:٢٥-٢٦] الآية، وقال الله ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩]، ومفاتح الغيب خمسة ذكرها الله ﷻ في آخر سورة لقمان: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان:٣٤] الآية بتمامها.

فإن قلت: أولم يخبرنا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أمورٍ من المغيبات؟ **الجواب**: بلى، لكن لم يعلمها استقلالًا، إنَّما يعلمها بالوحي فأطلع الله ﷻ نبيه على شيءٍ من المغيبات، وذلك داخل في قول الله ﷻ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن:٢٥-٢٦]، أي: رصداً من الملائكة؛ فالغيبيات التي أخبرنا بها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّما هي وحيٌ أوحاهُ الله ﷻ إليه، والله أعلم.

القاعدة الثالثة عشر

لا حاكم كونًا، وشرعًا إلاَّ اللهُ-تبارك وتعالى-[١]

فكما أنَّه لا يحكم في كونِهِ إلاَّ هو وحده لا شريك له؛ فكذلك يجب علينا أن نوحّده في الحكم الشرعي. والناس إنَّما أشركوا مع الله ﷻ حاكمًا في مسائل التشريع، لكن لا يستطيعون أن ينسبوا الحكم الكوني لغيرهِ-تبارك وتعالى- إلاَّ ظُلمًا، وعدوانًا، وجهلًا؛ فمن الذي حكم بأنَّ الشمس تشرق من المشرق، وتغرُب من المغرب؟ الله، وهذا حكم كوني. فهل يستطيع أحد أن ينازع الله في هذا الحكم؟ الجواب: لا، ولذلك فضح الله النُمرود في مناظرته لإبراهيم بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:٢٥٨]. فكذلك أيضًا أحكامه الشرعية لا يجوز لنا أن نستبدلها بأحكام، وقوانين أرضية؛ فيجب علينا حكامًا، ومحكومين، أُمراءَ، ومأمورين أن لا نحكم بين الناسِ إلاَّ بشريعة الله ﷻ وأن لا نتحاكم إلاَّ إلى شريعة الله-تبارك وتعالى- فكلُّ حكم قرَّره البشر على خلاف شريعة الله ﷻ فهو من أحكام الجاهلية. وبناءً على ذلك يقول الله ﷻ: ﴿وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [القصص:٧٠]، أي: لا حاكم إلاَّ هو، ويقول الله ﷻ: ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، ويقول الله-تبارك وتعالى-: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ﴾ [المائدة:٤٨]، ويقول الله-تبارك وتعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ [الأنعام:٥٧]، فلا حاكم كونًا، ولا شرعًا إلاَّ الله -تبارك وتعالى- واللهُ أعلم.

---

(١) شفاء العليل لابن القيم (١/ ٢٧٩).

القاعدة الرابعة عشر

لا تُنسب حوادث الارض لحوادث السماء إلاَّ بدليل[١]

وهي قاعدةٌ أخذناها وطرقناها كثيراً، بمعنى أنَّه إذا حصل شيءٌ في الأرض أيًا كان ما حصل، سواءً أكان ريحًا قد هبت، أو بركانًا قد انفجر، أو زلزالًا قد ظهر، أو فيضانًا قد فاض على الناس، أو أي شيءٍ كان في الأرض؛ فاحذر الحذر العظيم من أن تنسب هذا الحادث الأرضي لأمر حصل في السماء؛ فتقول: إنَّ هذا المطر إنَّما هو بسبب نوء كذا وكذا، أو هذه الريح التي هبت إنَّما سببها اختفاء النجم الفلاني، أو ظهور النجم الفلاني؛ فهذا أمرٌ لا يجوز.

لأنَّ العلاقة، والسببية أمر توقيفي؛ فلا يجوز أن نعتقد سببية شيء لشيء إلا وعلى هذه السببية دليل من الشرع كما سيأتينا في قواعد السببية إن شاء الله تعالى، وبرهان هذا قول الله ﷻ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة:٨٢]، أي المطر الذى نزل عليكم: ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة:٨٢]، فتقولون: مُطرنا بنوء كذا؛ فالله يرزقكم، وأنتم تنسبون نعمته ورزقه لغيره.

وفى الصحيحين من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: «صلى لنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقبل على الناس، فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: بنوء كذا**

---

١)تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد(٢/ ٤١٣)-للإمام العجيلي.

وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»[(١)].

وفي الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم، فقال الناس: كسفت الشمس لموت إبراهيم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم فصلوا، وادعوا الله**»[(٢)].

فلا ينسب الكسوف، وهو الحادث السماوي، لموت إبراهيم، وهو الحادث الأرضي، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ**»[(٣)]. فلا يجوز لنا أن ننسب شيئًا حصل في الأرض، ونُعلِّله بأمرٍ حصل في السماء، وليس على ذلك دليلٌ من الشرع.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب الاستسقاء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٢] قال ابن عباس: «شكركم» (٢/ ٣٣) برقم (١٠٣٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء (١/ ٨٣) برقم (٧١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس (٢/ ٣٤) برقم (١٠٤٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، (٢/ ٦١٨) برقم(٩٠١).

(٣) سبق تخريجه.

القاعدة الخامسة عشر

الشركُ في الربوبية مُقدمة الشرك في الألوهية[1]

ومعنى ذلك أنَّ جميع من عُبد من دون الله ﷻ فإنَّ عابدهُ اعتقد فيه شيئًا من صفات الربوبية؛ فصرف له شيئًا من الألوهية، ولو أنَّه لم يعتقد في معبوده شيئًا من خصائص الربوبية لما عبده؛ فأشرك به في الربوبية أولًا، ثم أعقب هذا الشِرك شركًا في الألوهية؛ فلمَّا اعتقد أنَّه ينفع ويضر -وهو من خصائص الربوبية- عبده، وسجد له، ولمَّا اعتقد أن له تدبيرًا وتصريفًا في الكون -وهى من خصائص الربوبية- سجد له، وركع، وذبح، وطاف به، ولمَّا اعتقد أنَّه يعلم الغيب صرف له شيئًا من الألوهية.

لكن هل يستطيع أحد منكم أن يعبد المناديل الآن؟

بالطبع: لا، لأنَّه لا يعتقد فيها شيئًا من خصائص الألوهية، لكن هؤلاء الذين يأتون إلى قبر الحسين، أو علي بن أبي طالب، أو قبر النبي ﷺ أوقبر الخليل إبراهيم، أو قبر البدوي، أو الست زينب، أو العيدروس، أو غيرهم من القبور التي تُعبد من دون الله فإنَّك كثيرًا تجد عندها ناسًا ملايين يعبدونها من دون الله؛ فلو سألتهم لماذا تدعونها وتذبحون لها وغير ذلك من العبادات تصرفونه لها؟ لعلَّلوا لك بشيء يوجب وقوعًا في شرك الربوبية بأنهم اعتقدوا أنها تنفع وتضر وتنصر وغير ذلك.

---

[1] الجواهر المضية للشيخ محمد بن عبدالوهاب(١/ ١٩).

فمن وقع في شرك الربوبية وقع لزامًا في شرك الألوهية، ولا يمكن أن ينصرف قلبك لعبادة أحد قبل أن يعتقد قلبك أنَّ فيه شيئًا من خصائص الربوبية؛ ولذلك فالأصنام التي عبدت في أول الزمان في قوم نوح، وهى: ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر عبدها قوم نوح لأنَّهُ لمَّا نُسيَ العلم، وجاءت الأجيال الأخرى فجاء الشيطان وقال: إنَّما يُرزق آباءوكم المطر والانتصار على الأعداء بهؤلاء فعُبدت من دون الله ﷻ.

ولا يزال الشيطان يُزين للقلوب، والعقول الولوج، أو الدخول، أو الوقوع في شيء من شرك الربوبية قبل أن يأمرك بعبادة غيره-تبارك وتعالى- فإن أردنا أن نقطع دابر شرك الألوهية؛ فلنقطع دابر شرك الربوبية، والله أعلم.

القاعدة السادسة عشر

الربوبية المحضة تقتضي مباينة الربِّ للعالم بالذات[1]

وهذه من قواعد الإمام ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومفادها أنَّ إيمانك بأنَّه ربُّ كل شيء لا يقع صحيحًا، إلاَّ إذا اعتقدتَّ عدم حلوله في شيء من مخلوقاته فلابُدَّ ولزامًا إذا أردت أن يصح إيمانك بأنَّه ربُّ كل شيءٍ، وخالقه، ومليكه، أن تعتقد مباينته لهذا العالم؛ فالله ﷻ منفصل بذاته عن ذوات المخلوقات؛ فليس في ذاته شيءٌ من ذوات خلقه، ولا في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، وبناءًا على ذلك، فأصحاب الحلول الذين يزعمون أنَّ ذات الله ﷻ قد حلَّت في كل مكان هؤلاء كافرون بربوبيته؛ إذ لا يجتمع الإيمان بالربوبية، واعتقاد حلول الرب في المخلوقات لابد من التمييز بين ذات الرب، وذاتِ المربوب، وذات الخالق، وذات المخلوق، وذات الإله، وذات العابد المتأله، فمن اعتقد أنَّ ثمة اتصالاً ذاتيًّا بين الذاتين؛ فهو كافرٌ بربوبيته-تبارك وتعالى-.

وأيضًا أصحاب فكرة وحدة الوجود، وهو أنَّ ذات الله ﷻ هي عين ذوات خلقه وليست مجرَد حلول، بل هي عينها؛ فالذاتان ذاتٌ واحد، وقد أجمع المسلمون على كفر من اعتقد ذلك؛ فمن زعم أنَّ شيئًا من ذات الله قد حلَّ في شيءٍ من ذوات خلقه؛ فقد كفر، ومن زعم أنَّ شيئًا من ذوات المخلوقات قد ارتفع، وحلَّ في ذات الله ﷻ فقد كفر.

---

١)مجموع الفتاوى (٣/ ٤١)، ومدارج السالكين للإمام ابن القيم (١/ ٨٤).

فمن أعظم قواعد الربوبية اعتقادك مباينة هذا الرب للمربوب، كما نعتقد نحن أنَّ الله ﷻ فوق عرشه استوى بذاته استواءً يليق بجلاله، وعظمته ليس في ذاته شيءٌ من ذوات خلقه، ولا في خلقه شيءٌ من ذاته.

يقول ابن القيم-رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكما باينهم سبحانه -أي: انفصل عنهم- اختلف عنهم في الربوبية، والصفات، والأفعال؛ فلابُدَّ من مباينته لهم بالذات؛ فلا نعتقد أنَّ شيئًا من ذات الله ﷻ قد حلَّ في شيء من ذوات خلقه.

والعجيبُ أنَّ الإمام ابن القيم استنبط القاعدة عند شرحه لقول الله ﷻ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:١].

قال: إذاً لابُدَّ أن يكون ثمة ذاتٌ تُحمد، وذاتٌ تَحمد، وذات يُعتقد فيها الربوبية، وذاتٌ يصدر منها هذا الاعتقاد، ولو كانت الذاتان ممتزجتين غير متباينتين، ولا منفصلتين، إذاً بطلت كل معاني الألوهية، وبطلت كل معاني الربوبية، واللهُ أعلم.

القاعدة السابعة عشر

توحيد الربوبية ابتدائي فطري[١]

وبرهان ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم:٣٠]، والمراد بالفطرة هنا: أي فطرة الإقرار بوجوده، وربوبيته ﷻ.

ويقول النبي ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: **كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جدعاء**»[٢]. ولم يقل: «أو يمسلمانه» أي: يجعلانه مسلمًا؛ لأنَّه مسلم بهذه الفطرة في الأصالة.

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث عياض بن حمار المُجاشعي رضي الله عنه قال: قال نبي الله ﷺ في خطبة له: قال الله -تبارك وتعالى-: «**وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم**، (أي: مقرون بوجودي وربوبيتي) **وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا**»[٣].

---

١) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٤٥٠) وقال في الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٦٨)" ناقلا الإجماع بقوله: (أهل الفطر كلهم متفقون على الإقرار بالصانع).

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين (٢/ ١٠٠) برقم (١٣٨٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (٤/ ٢٠٤٧) برقم (٢٦٥٨).

٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف

وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في حديث عبد الرحمن بن أبزى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كلما أصبح يقول: «**أصبحنا على فطرة الإسلام، وعلى كلمة الإخلاص، وعلى دين نبينا محمد** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وعلى ملة أبينا إبراهيم حنيفًا مسلمًا، وما كان من المشركين**»[(١)] هذه فطرة الربوبية، ولمَّا سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤذنًا يقول: اللهُ أكبر، اللهُ أكبر قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**على الفطرة**»[(٢)]. كما في صحيح مسلم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتلك الفطرة الصافية هي التي أُمرنا أنْ نموت عليها، كما في الصحيحين من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لرجل من الأنصار: «**إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رهبة ورغبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت مت على الفطرة فاجعلهن آخر ما تقول**» فقلت أستذكرهن: وبرسولك الذي أرسلت. قال: «**لا، وبنبيك الذي أرسلت**»[(٣)].

وهذه الفطرة صُورت للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على صورة لبن ليلةَ أسري به، لما قدم له اللبن فاستشار جبريل؛ فأشار عليه بشرب اللبن، فقال: هذه الفطرة.

وأمَّا قوله: (ابتدائي)، أي أنَّه من العلوم الضرورية التي لا يستطيع أحد أن

= بها أهل الجنة وأهل النار (٤/ ٢٠٤٧) برقم (٢٨٦٥).

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكيين، من حديث عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي (٢٤/ ٧٧) برقم (١٥٣٦٠). وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر، إذا سمع فيهم الأذان (١/ ٢٨٨) برقم (٣٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهرًا وفضله، (٨/ ٦٨ برقم (٦٣١١)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٤/ ٢٠٨١) برقم (٢٧١٠).

يستخرجها من قلبه، مهما حاول فهو يستطيع أن ينكر ربوبية الله ظاهرًا عِنادًا، لكن محال أن يحاول عصر قلبه؛ لإخراج كون الله ﷻ ربَّه، وخالقه؛ لأنَّ الله قد خلق هذا القلب، وجعل من جملة تركيبته هذا الإقرار؛ فلا يستطيع أحد أن **يخرج هذا العلم من القلب؛ لأنَّه علم ابتدائي فطري جُبل الإنسان عليه.**

فالذي نقصده بقولنا: علم ابتدائي، أي موجود معك مخلوق جِبلِّي في فطرتك، لا تستطيع أن تستخرجه، أو تجتثه من قلبك أبدًا؛ فإن قلت: أوَ ليس ثمة من أنكر هذا التوحيد؟ نقول: بلى، ولكن أنكروه ظاهراً بالشقوةِ والعناد، أمَّا باطناً، فلا يستطيع أحد أن ينكره مهما حاول، وفكَّر، وقدَّر.

كما قال الله تعالى ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤]، ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ﴾ أي: في ظاهر أمرهم، ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ أي: علموا في أنفسهم أنها حق من عند الله تبارك وتعالى.

وكذلك قال موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لفرعون ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢] أي حججًا وأدلة على صدق ما جئتك به، ففرعون كان في قرارة نفسه يقر بصدق نبوة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ باطنا ولكن أنكرها في الظاهر.

القاعدة الثامنة عشر

الإقرار بتوحيد الربوبية مجردًا لا يكفي للحكم بالإسلام، وهذا بإجماع أهل السُنة والجماعة[١]

فلو أنَّ كافرًا أصليًّا أقرَّ بكُل مقتضيات الربوبية، ولم ينطق بالشهادة لما كان مستحقًّا لوصفه بأنَّه مسلم؛ لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ الله وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله»[٢] الحديث بتمامهِ.

ولأنَّ الذين بُعث إليهم الأنبياء، والرُّسل كانوا يقرُّون بأنَّ الله هو الخالق، الرازق، المُدبر، المحيي، المميت الذى سخر السماوات، والأرض، والشمس، والقمر، ومع هذا الإقرار لم يُحكم لهم بالإسلام، ولم تُعصم دمائهم، ولا أموالهم أبدًا.

فلا يكفي أن تُقرَّ بهذا التوحيد حتى توصف بأنك مسلم، بل لابُدَّ من الإقرار بالتوحيد الآخر، وهو الألوهية، كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) عدة الصابرين لابن قيم الجوزية ص٣٥

(٢) سبق تخريجه.

القاعدة التاسعة عشر

السببية مبناها على ثبوتِ دليل الشرع أو القدر[1]

وذلك لأنَّ الله ﷻ هو الذى خلق السبب، وآثاره، فلا خالق للسبب، ولا مُرتِّب للأثر عليه إلاَّ الله ﷻ.

فالأسباب لا تنتج آثارها بذاتها، وإنَّما إذا أراد الله ترتيب الأثر على وجود السبب؛ رتبه، وإذا لم يرد وجود الأثر؛ فإنَّ السبب يكون مجردًا ومنفردًا عن آثاره؛ لأنَّ الله هو الذي يخلق السبب، وهو الذي يخلق أثره، وبناءًا على ذلك؛ فلا حق لك أنت أيُّها المخلوق أنْ تعتقد أنَّ هذا السبب كذا وكذا يؤثِّر بكذا وكذا، إلاَّ إذا كان هناك دليل على السببية، أي: على الربط بين السبب وآثره.

فربط الأسباب بآثارها يسميها العلماء بالسببية فلا يجوز لك أيُّها المخلوق أن تعتقد سببية بين سبب وأثره، إلاَّ وعلى هذه السببية دليل؛ لأنَّ السببية والربط فعل من أفعال الله، ليس من أفعالك أنت؛ فلا حق لك أن تعتقد سببية شيء لشي إلاَّ وعليها أحد دليلين:

- إمَّا دليل الشرع من الكتاب والسُنة يدلك على أنَّ هذا الشيء سبب في هذا الشيء.
- أو دليل آخر، وهو دليل القدر.

وإذا أطلقنا القدر، فنقصد به في باب السببية التجربة، فإذا دلَّ على السببية

---

١) بنحوها ذكرها الإمام الأصبهاني في كتاب الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة(٢/ ٥٢)و التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

شرعٌ، وتجربة، أي قدر؛ فيحقُّ لك حينئذٍ أن تعتقد السببية، فلا حقَّ لك أنْ تتخوض في باب السببية بلا دليلٍ قدري، أو دليل أثري، ولذلك نحن نعتقد سببية شرب مخفِّض الحرارة لتخفيضها، نحنُ نعتقد هذه السببية، هل دلَّ على سببيتها شرع؟

الجواب: لا، لكن دلَّ عليها دليلُ القدر أي: التجربة.

أيضًا نحن نعتقد سببية الرقية للشفاء من السحر، والعين، والحسد، والمس الشيطاني، لمَ نعتقد هذه السببية؟ لأنَّ دليل الشرع والقدر معًا قد دلَّا عليها، لكن هل يجوز لنا أن نعتقد سببية تعليق التميمة لاندفاع الضرر، أو جلب الخير؟ الجواب: لا، لأنَّه لم يدل على سببيتها لا شرعٌ ولا قدر.

هل يجوز لنا أن نعتقد سببية النوء لنزول المطر؟ الجواب: لا، لأنَّه لم يدل على سببيته شرعٌ، ولا قدر، هل يجوز أن نعتقد سببية مس اليد لبدن الولي في انتقال البركة؟ الجواب: لا، لأنَّه ليس هناك دليل لا شرعي، ولا قدري يدلُّ على أنَّ مجرَّد مسَّك بدن الولي يُضفي على يدك البركة، وبناءًا على ذلك قرر أهل العلم أن من اعتقد سببًا لم يدل عليه شرع، ولا قدر؛ فقد أشرك شركًا أصغر.

لأنَّه أقحم أنفه في فعلٍ من أفعال الله ﷻ فالمسبب للأشياء والرابط بينها هو الله وليس أنت، إنَّما فقط وظيفتك أنت أن تبحث عن السببية إمَّا في دليل الشرع، وإمَّا في دليل القدر، والتجربة، وأمَّا من زعم سببيةً بلا برهان؛ فقد أشرك شركًا أصغر، وإن اعتقده الفاعل بذاته؛ فشركٌ أكبر، كما سيأتينا في القاعدة التي بعد هذه، إن شاء الله.

فالسببيةُ من جملة ما يدخل تحت توحيد الربوبية، لأنها نوعُ تدبير، وتصريف في هذا العالم، من الذي دبَّر وصرَّف، وربط الآثار بأسبابِها؟ الله؛ فإذًا من مقتضيات ربوبيتهِ اعتقادهُ ألاَّ سببية إلاَّ بأمرهِ، وتدبيرهِ، وتصريفهِ ثم يخرجها للناس بعد ذلك بدليل الشرع، وإمَّا أن يَكشفها بدليل القدر.

القاعدة العشرون

كلُّ من اتخذ سبباً لم يدلَّ عليه شرعٌ ولا قدرٌ، فشركٌ أصغر، وإن اعتقده الفاعل بذاته، فشركٌ أكبر[1]

وشرحهُا كما ذكرتهُ لكم قبل قليل، ولذلك حكم العلماء على التمائمِ بأنَّها شركٌ أصغر إذا اعتقد أنَّها مُجرَّد سببٍ فقط، وأمَّا إن اعتقد أنَّها الفاعل بذاتها؛ بمعنى أنها تجلب الخير بذاتها، أو تدفع الضر بذاتها؛ فهذا شركٌ أكبر.

فإن قلت: ولماذا حكمت على من اعتقد سببيتها فقط؛ بأنَّه قد دخل في الشرك الأصغر؟ فنقول: لأنَّه اعتقد سبباً ما ليس بسبب لا شرعًا، ولا قدرًا.

وكذلك نقول أيضًا: من اعتقد أنَّ البومة سببٌ لحصول الضررِ، فإنَّه قد أشرك شركًا أصغر؛ لأنَّه اعتقد سببًا ما ليس بسببٍ لا قدرًا، ولا شرعًا، وإن اعتقد أنَّ البومة هي التي توجد الضرر بذاتها؛ فهذا شركٌ أكبر.

ونقول أيضًا: من اعتقد أنَّ النوء سببٌ من أسباب هبوب الريح، أو نزول المطر؛ فقد أشرك شركًا أصغر؛ لأنَّه اتخذَ سببًا ما ليس بسبب لا شرعًا، ولا تجربةً، أي: ولا قدرًا، وأما إن اعتقد أن النوء هو الذى ينزل المطر بذاته؛ فهذا شركٌ أكبر.

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٣٦٦).

القاعدة الثانية والعشرون

الأسبابُ مؤثرةٌ لا بذاتها [١]

وهذا مذهب وسطي بين مشركيةِ الأسباب الذين يعتقدون أنَّ السبب يفيد أثرهُ بذاته؛ فالسبب هو الذي أوجد الأثر، وخلقه، وهذا شركٌ في الربوبية، وبين معطلة الأسباب الذين يزعمون أنْ لا أثر أصلًا لأي سبب، وإنَّما الأثر يوجد عند السبب لا بهِ. فتوسَّط أهل السُنة والجماعة، فقالوا: الأسباب مؤثرةٌ لا بذاتها؛ فقولهم: مؤثرة ردٌّ على مُعطلة الأسباب، وقولهم: لا بذاتها، ردٌ على مشركة الأسباب، ولذلك أمرنا الله بالعمل الصالح، وذكر أنَّ من آثاره دخول الجنة.

وأمرنا الله ﷻ بالأكل، والشرب، وكلّها أسباب، وأمرنا بالاحتماء من العدو، وأمرنا بالتوَكّل، وحسن التدبير، والتخطيط، بل وأمرنا بالاستخارة، وكلُّ هذه أسباب، فلو لم يكن لها آثار، لاعتُبر أمر الله لنا بها عبثًا، لكن لم يأمرنا الله ﷻ بها، إلاَّ ولها آثارها، لكنَّ الذي يرتب الأثر عليها إنَّما هو الله-تبارك وتعالى-.

ولذلك فاحذر يا ابن آدم أن تنظر إلى السبب نظرًا كليّا، بمعنى أنَّك تظنُّ أنَّك متى ما حققت الأسباب؛ فستأتي آثارها، بل تحتاج إلى توكُّل آخر، وهو التوكل على الله في ترتيب آثارها؛ فكما توكَّلت على الله في تحصيلها ووجودها؛ فتوكَّل عليه أيضًا في ترتيب آثارها عليها. ويستدلُّ العلماء على أنَّ الله هو الذى خلق السبب وأثره، بعدم إحراق النار لإبراهيم مع وجود السبب، وهى النار المتوَقّدة، لكن لا أثر لها؛ لأنَّ الرابط بينهما هو الله؛ فلو كانت النار تحرق بذاتها لا بتقدير الله، لاحترق إبراهيم جملةً وتفصيلًا، والله أعلم.

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٦/ ٤٩).

القاعدة الثانية والعشرون

اللهُ ﷻ هو المؤثر المُطلق التام بذاته [١]

أي أنه هو ﷻ من يؤثر بنفسه استقلالًا، ويقدر حدوث الشيء بدون إذنٍ من أحد، ولا باستعانة بأحد، ولا يحتاجُ الله ﷻ إلى سببٍ آخر يُعينُه، إذ لا مانِعَ لما أعطى، ولا مُعطي لما منع. فهو المُستقِلُ بالتَصرُّف، والمُستقِلُ بالتأثير، والمُستقِلُ بالإحياء، والمُستقِلُ بالإماتة، والمُستقِلُ بكل نوعٍ من أنواع ربوبيته ﷻ من غيرِ معاونةٍ من أحد، أو مظاهرةٍ من أحد، أو إذنٍ من أحد. فهو مُستقلٌ بالإغاثة دون إذنٍ من أحد، وكذا هو مُستقل بالنصرِ، والإذن بالشفاعةِ، والإعاذةِ، والإعانةِ من غير إذنٍ من أحد.

وهذا لا يجوز اعتقادُه في أحدٍ إلا الله -تباركَ وتعالى- فمن جعل غيرَ اللهِ مستقلًّا مُؤثرًا بذاتِه فقد وقعَ في الشركِ الأكبر، يقول أبو العباس بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قول الله ﷻ: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:٥١].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اللهُ الذي خلقَ كل شيءٍ بذاته -تباركَ وتعالى-وهو الولي الذي تولى أمرك كله، والشفيعُ الذي يكون شافعًا فيه بلا أخذِ إذنٍ من أحد، فليس للعبدِ دون الله من وليٍّ مُستقل، وليس للعبد دون الله ﷻ من ظهيرٍ مُعين.

فلا مُغيثَ على الإطلاق، ولا مُعينَ على الإطلاق، ولا نَصير على الإطلاق، ولا مَالِكَ للشفاعةِ على الإطلاق، إلا الله ﷻ وَحدَهُ، ومن صَرَفَهُ لغيرِ اللهِ تعالى فقد أشركَ شِركًا أكبر مُخرِجًا من المِلة. انتهى كلامُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٦/ ٤٩).

القاعدة الثالثة والعشرون

توحيدُ الربوبية مُستلزِم لتوحيد الألوهية[١]

وبرهان ذلك إنكار الله ﷻ في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦].

فسَّرها السلفُ بقولهم: أي: أنهم يعتقدون بأن الله ﷻ هو الخالقُ، الرازقُ، المسخِّر للسماوات والأرض، والمحي والمميت، ثم يعبدون غيرَهُ.

فمن أقرَّ أن الله ﷻ هو الواحد في ربوبيتِه، فالواجبُ عليه لزامًا أن يُقِرَّ -تبعًا- أنه الواحد في ألوهيته، ومن فَرَّق بينهما فقد فَرَّق بين أمرين متلازمين.

فإذا سألت هؤلاء الكفار مَن الذي خلقكم؟ فإنهم يقولون: الله، مَن الذي رزقكم؟ يقولون: الله، مَن الذي بيده ملكوتُ السماوات والأرض؟ يقولون: الله، ثم إذا قلتَ لهم: ومَن تعبدون؟ قالوا: اللات والعُزَّى، ومناةَ الثالثةَ الأُخرى، وهذا تناقضٌ عجيب.

ولذلك قرَّرَ أهلُ السُنة هذه القاعدة؛ ليبينوا بها أنَّ كل من أقرَّ بربوبيته ﷻ، ووَحَّدَهُ في مقتضياتها، فالواجبُ عليه لزامًا أن يُقِرَّ مباشرةً بألوهيته ويُوَحِدَه بمقتضياتها، والله أعلم.

---

(١) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٣١).

القاعدة الرابعة والعشرون

توحيد الربوبية هو البرهانُ الأعظمُ لتوحيد الألوهية[١]

وهذا منهج القرآن من أولهِ إلى آخرهِ، فإن الله ﷻ إذا أرادَ أن يستدِل على وحدانيته في ألوهيته، جعل طريقَ الاستدلالِ على ذلك وحدانيتَهُ في ربوبيتِهِ.

كما قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة:٢١] وهذا ألوهية، ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة:٢١] وهذا دليل ربوبية، ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة:٢٢] وهذا ربوبية، ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة:٢٢] وهذا ربوبية، ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [البقرة:٢٢] ربوبية، ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢٢] ربوبية.

ثم استدل بهذه الربوبية، على المطلوب الأعظم وهو الألوهية في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]، وهذا من أعظم ما يُستدلُ به على وحدانيته في ألوهيته -تبارك وتعالى-، والله أعلم.

(١) كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب.

القاعدة الخامسة والعشرون

سلبُ خصائصِ الربوبية

عن المعبوداتِ دليلُ بُطلان إلٰهيتِها[1]

أو تقول: دليل بطلان عبادتها؛ لأن التَّألُّه هو التعبد.

كما قال إبراهيمُ لأبيه: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم:٤٢].

فالإله لا يصلح أن يكون غير سميعٍ ولا بصير، فالأعمى لا يصلح أن يكون ربًا ولا خالقًا ولا إلهًا، والأصم الذي لا يسمع أيضًا، لا يصلُح أن يكون ربًّا، ولا خالقًا ولا إلهًا.

وقال اللهُ ﷻ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج:٧٣]، فالذي لا يستطيعُ أن يخلق هذا المقدار الصغير الحقير من المخلوقات، لا يصلح أن يُسجَد له، ولا يُركع له من دون الله ﷻ.

ثم قال ﷻ: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج:٧٣]، فإلهٌ يُعبد من دون الله، وهو ضعيفٌ بهذه المثابة، بحيثُ لا يستطيع أن يستنقذَ ما أخذَهُ الذباب منه، لا يصلُح أن يكون إلهًا من دون الله ﷻ.

وقال اللهُ ﷻ: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ [يس:٧٤]، ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ﴾ [يس:٧٥]؛ فاستدل اللهُ على بطلان إلهيتها

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٧/ ١١١).

بسلبِ خصائص الربوبية عنها.

يقول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخذت هذه الآيةُ على المشركين بمجامعِ الطرق التي دخلوا منها إلى الشِرك، وسَدتها عليهم أحكم سدٍ وأبلغه.

فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يَرجُو من نفعهِ، وإلا فلو لم يرج منه منفعةً، لم يتعلق قلبُه به، وحينئذٍ فلا بد أن يكون المعبودُ مالِكًا للأسباب التي ينتفعُ بها عابده، أو شريكًا لمالكها، أو ظهيرًا، أو وزيرًا، أو مُعاونًا لمالِكها، أو وجيهًا عنده ذا حُرمةٍ وقدرٍ يشفعُ عنده.

فإذا انتفت هذه الأمورُ الأربعة من كل وجه وبطلت، انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده. انتهى كلامُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فإذا أردت أن تستدلَ على بطلان ما يُعبد من دون الله، فاسلب عن هذا المعبود خصائصَ الربوبية، تنقطِعُ بذلك جذور الشرك من أساسها، واللهُ أعلم.

القاعدة السادسة والعشرون

لا يصِح الإيمانُ بالربوبية، إلا بإثبات القضاءِ والقدر[١]

فالإيمانُ بالقضاء والقدر: من ربوبية اللهِ ﷻ؛ ولذلك قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: القدَرُ قُدرة الله.

فرَدَّها إلى القدرة التي هي من معاني ربوبيته، ولأن القدرَ هو سِر الله المكتوم الذي لا يعلمه إلا هو -سُبحانَه وتعالى-.

وقد كتبه الله ﷻ في اللوحِ المحفوظِ، في الكتاب المكنون، الذي لا يطلع عليه لا مَلَكٌ مُقربٌ، ولا نبي مرسلٌ ولا ولي صالح.

فجميع ما قضاه الله ﷻ، وقدَّره إنما يرجع إلى معنى من معاني ربوبيته؛ لأن القدر فِعلُ الله، وفِعله من جملة ربوبيته، فمن كفر بالقضاء والقدر فقد عطَّل الله ﷻ عن ربوبيته أي: عن فعله.

وقد تواترت الأدلة بوجوب الإيمانِ بالقضاء والقدر، مما هو معروف في موضعه.

(١) من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في التدمرية.

القاعدة السابعة والعشرون

إثباتُ فاعلٍ مُستقل يتنافى مع الإيمان بالربوبية[١]

فمن اعتقد أن مخلوقًا يستقِلُ بفعله وتأثيره، فإنه مشركٌ مع الله ﷻ في ربوبيته، كالرافضة الذين يزعمون أن آل البيت يستقِلون بأفعالهم، وأنهم يَعلَمون ما في اللوحِ المحفوظ، وما كتبَه الله ﷻ فيه.

ولهم القدرةُ، والتدبير، والتصرفُ التامُ الشامل في إدخال من شاءوا إلى الجنة، وإدخال من شاءوا إلى النار، وأنهم هم الذين يَقسِمون أرزاق الخلق ونحو ذلك، فهؤلاء مشركون كفار بالله العلي العظيمِ؛ لأنهم يُثبتون فاعلًا مُستقلًا بِفعله بغير تقدير الله ﷻ.

فمن اعتقد بأن أحدَ المخلوقات يُؤَثِّر بفعله استقلالًا، فقد اتخذه شريكًا مع الله ﷻ.

١)المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي (١/ ١٤٦).

القاعدة الثامنة والعشرون

ثبوتُ تأثيرِ الأسبابِ بذاتِها يتنافى مع توحيد الربوبية[١]

فمن اعتقد أن الطِيَرَة تُؤثر بِذاتها، فقد أشركَ في ربوبية الله ﷻ شركًا أكبر، ومن اعتقدَ أن الأفلاكَ أو النجوم مؤثرةٌ بذاتها، فقد أشرك مع اللهِ ﷻ شركًا أكبر، ومن اعتقد أن التميمةَ تؤثِرُ بذاتها، فقد أشرك مع اللهِ ﷻ شركًا أكبر.

بل ومن اعتقد أن الرُقية التي ثبتت سببيتها بالشرع، ولكن اعتقد أنها مؤثرةٌ بذاتها بدون تقديرِ الله ﷻ فقد أشرك مع الله ﷻ شركًا أكبر، ومن اعتقد أنَّ مُذاكرتَه تُفيدُه النجاحَ بذاتها بدون تقدير الله ﷻ، فقد أشرك مع الله -تبارك وتعالى- شركًا أكبر.

إذًا، الأسبابُ لا يجوزُ اعتقاد كونها مؤثرةً بذاتها، كما هو مذهب مُشركة الأسباب، والله أعلم.

---

(١) المرجع السابق.

القاعدة التاسعة والعشرون

الربُ معرفاً مطلقاً لا يُطلقُ إلا على الله ﷻ، فلا يُطلق على غير الله -تبارك وتعالى-[1]

فلا يجوزُ أن يتسمى أحدٌ بالرب، بالألفِ واللام، هذا من جُملةِ الأسماء الخاصةِ بالله -تباركَ وتعالى-، ولكن يجوزُ أن تُطلِق لفظة (رب) بدون ألف، ولا لام إذا كانت مُضافة.

فتقول: (ربّ الغلام، رب الدار، رب السيارة)، فهذا لا حرجَ، ولا بأس فيه، إن شاء اللهُ ﷻ.

وأما إذا عرَّفتها بالألفِ واللام، وأطلقت، فإنها تُعتبر من جُملةِ الألفاظ الخاصة بالله - تباركَ وتعالى- كاسمِهِ الله، والرحمن، والإله، ونحوها، فهذه من جُملةِ الأسماء الخاصة بالله تعالى.

وأما إذا جُرِّدت عن الألفِ، واللام وأُضيفت، فلا بأس بإطلاقها على لمخلوق، واللهُ أعلم.

---

١)تفسير غريب القرآن لابن قتيبة،ص٩ وكذا في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/ ١٧٩).

القاعدة الثلاثون

ذِكرُ مقتضياتِ الربوبيةِ في الأدلة،

يُقصَدُ بها البرهان الاستدلالي، لا التقرير الابتدائي[1]

وهذه قريبةٌ من بعضِ القواعد التي أخذناها سابقًا، وهي أنَّ مِن الناس من إذا سمعَنا نقول: بأنَّ الرسلَ إنما بُعِثوا؛ لتقريرِ توحيد الألوهية فقط، فإنَّه يحْتَج علينا بكثرةِ الآيات التي تذكرُ توحيد الربوبية.

بل إنك لو قارنت في القرآن بين الآيات التي تُثبتُ توحيد الربوبية وتتكلم عنه، مع الآياتِ التي تتكلم عن توحيد الألوهية، لوَجَدْت الأولى أكثر.

فكيف تقولون: بأن الرُسلَ إنما بُعثوا لتقرير الألوهية لا الربوبية؟

فالجوابُ عنهم بهذه القاعدة: أن الرُسل، والآيات، والنصوص، إذا ذكرت شيئًا من مقتضيات الربوبية، فلا تذكره من باب التقرير الابتدائي؛ لأنه توحيدٌ فطري، لا يحتاجُ إلى تقرير، فهو من العلوم الابتدائية الجِبليّة الموجودة في النفس أصلًا.

وإنما تذكُره الرُسل من باب البرهان الاستدلالي، أي من باب الاستدلال به على المطلوب الأعظم، وهو توحيد الألوهية.

فذِكرُه في الأدلةِ ليس من باب التقريرِ الابتدائي، وإنما من باب الاستدلال البرهاني.

---

(١) بنحوها في التبيان في أحكام القرآن لابن قيم الجوزية (١/ ٢٠٥).

القاعدة الواحدة والثلاثون

الإقرارُ بالربوبيةِ مُجَرَّدةً عن الألوهية، لا ينفعُ في الآخرة

وأنا أُقسم باللهِ العظيم، إنَّه لا ينفع صاحبه، بل يكونُ وبالًا، وعقوبةً وحُجَةً عليه يوم القيامة؛ لأنَّ من جُملَةِ ما يُقرر الله ﷻ به المُشركين يوم القيامة، يُقَرِرَهم بربوبيتهِ التي كانوا يُقِرون بها.

فمن ربوبيتهِ رزقُ الطيبات، يقول الله -تباركَ وتعالى-: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

فقرّرَهم ﷻ بربوبيته وجعلها حُجَةً عليهم؛ لأنهم لم يَقرِنوا ربوبيتَهُ بألوهيته.

فلا يَنتفِع العبد يوم القيامةِ، بأنه مؤمنٌ بأن اللهَ هو الخالقُ، المدبرُ، الرازق، المحيي، المميت.. هذا لا ينفع في الآخرة، ما لم يكن مقرونًا بالتوحيدِ الأعظم، وهو توحيدُ الألوهية، وهذا بإجماع أهلِ السُنةِ والجماعة.

القاعدة الثانية والثلاثون

عطاءُ الربوبيةِ عطاءٌ عام، وعطاءُ الألوهية عطاءٌ خاص[١]

ونحن نُؤمن ونجزم بأن الله ﷻ هو المُعطي، الذي أعطى كل شيءٍ خَلقَه ثم هدى، والذي تولى أمرَ كل شيءٍ ورزقَه في الدنيا والآخرة، كما قال الله ﷻ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨].

وعطاءُ اللهِ ﷻ قد يكونُ عامًا، وقد يكونُ خاصًا.

- **فالعامُ:** للخلائقِ أجمعين، فيستوي المؤمنُ والكافرُ في عطاءِ الربوبيةِ، بل ربما يفتحُ الله على الكفارِ من عطاءِ الربوبيةِ ما لا يفتحه على خواص عبادِهِ المؤمنين.

وأما عطاءُ الألوهيةِ فهو عطاءُ الرضا، والمغفرة، والرحمة، وهو ما يُعطيه الله ﷻ للأنبياءَ، والمرسلينَ، وصالحِ المؤمنين.

فمِن العطاءِ العام قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠] ومن العطاء العام أيضًا قول الله ﷻ: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء:٢٠] أي يُمد أهلَ الجنة، وأهلَ النار من عطائهِ ﷻ.

فيُمد المؤمن الذي هو من أهل الجنة في الدنيا من عطائِه، ويُمد الكافرَ في الدنيا من عطائِه ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء:٢٠].

---

(١) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص٩، وفي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/ ١٧٩).

- **وأما العطاءُ الخاص**: فهو عطاءُ الله ﷻ لأهل الجنةِ في قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨].

وكما أعطى سليمان الريحَ وسخرها، وسخر له الجن، والإنس، كلهم في خدمته، وكما رزق اللهُ ﷻ زكريا الولدَ على الكِبَر، ورزقَ إبراهيم الولدَ على الكِبَر، هذا كله من عطاءِ الألوهية.

فعطاءُ الربوبية لا ينفعُ صاحبَه يوم القيامةِ إذا خلا عن الإيمان، وعطاءُ الربوبيةِ لا يقتضي رضًا، ولا يقتضي رحمةً، ولا يقتضي مغفرةً، ولا يقتضي تودداً منه ﷻ لعباده.

بخلاف عطاء الألوهيةِ الذي ينفع صاحبَه في الدنيا والآخرة، وهو عطاءُ رحمةٍ، ورضا، ومغفرة،فلا يَغتر الإنسان بما عند الكفار من عظيمِ عطاءِ الربوبية أبدًا.

قال اللهُ ﷻ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٤٤]، إذاً لابدَ من التَفريق بين العطاءين، ويوضح ذلك القاعدة التي بعدها.

القاعدة الثالثة والثلاثون

عطاء الربوبية منفرداً عن عطاء الألوهية استدراج[١]

أي عطاء استدراج، كما قال الله ﷻ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون ٥٥:٥٦].

وقال الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام:٤٤].

والآياتُ في هذا المعنى كثيرة.

يقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران:١٧٨].

فيجبُ علينا أن نتقيَ الله ﷻ، فإن فاتَك شيءٌ من بعض عطاء الربوبية، فاعلم أن الله ﷻ قد صَرَفَ عنك شرًا، فمهما أفاضَ اللهُ عليك من عطاء ربوبيته إذا لم يكُ مقرونًا بعطاءِ ألوهيته، فاعلم أن ذلك من باب التمهيد لإهلاكك، واستدراجك، وهو تفسيرُ قول اللهِ ﷻ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٢].

(١) ينحوها في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٣٨٥).

القاعدة الرابعة والثلاثون

كلُّ أسئلةِ الربوبية في النصوص من باب استفهامِ التقرير[١]

كقولك لولَدِك إذا رسب: أولم أُخصِص لك مُدرسًا؟ أولم أُسخر لك غرفةً؟ أولم أُغدق عليك المال؟ أولم أمنع أهلَكَ من إزعاجك؟

هل هو يريد من وَلَدِه إجابة؟ أو يُقررُه بنعمه؟ الجواب: يُقرِرُه بنعمه وذلك من باب الاستدلال عليه لقبيح ما فعل.

فاللهُ ﷻ أحيانًا في القرآن يأتي بسؤالٍ عن بعض مقتضيات ربوبيتهِ، فاللهُ لا يريد أن يُبيِّن معنى جديدًا قد غفلوا عنه، وإنما يُريد أن يُقرِرَهم بهذا؛ ليجعله دليلًا عليهم.

فإذا قال لهم لمَ لا تؤمنون؟! فكأن اللهَ يقول لهم بعد كل سؤال عن مقتضيات ربوبيته لمَ لا تؤمنون بي؟ولمَ عبدتم غيري؟ ولمَ لم تعبدوني؟

وذلك مِثلُ قول اللهِ ﷻ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٣١]

أي أفلا تُوحدونه بالعبادة؟، فالله ﷻ لا يُريد أن يُقرِر في قلوبهم معنى مجهلونَه، وإنما يُريدُ أن يُقرِرهم بهذا؛ لأنه سؤال ربوبية، وكلُ أسئلةِ الربوبية تقريريةٌ، استدلاليةٌ، احتجاجية.

---

١) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي (١/ ١٤٨).

ومنها أيضًا قول الله ﷻ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون٨٤:٨٥].

ثم قال: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون:٨٩].

فجميعُ أسئلة الربوبية كلها من باب التوبيخ، والتقرير لهم، ويقولُ اللهُ ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧].

وقال اللهُ ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦١].

فهذه قاعدةُ القرآن العامة، فجميع الأسئلة الواردة في شيءٍ من مقتضيات الربوبية يعلمونها، فلا يريدُ اللهُ بها أن يُعلِمَهم شيئًا جهِلُوه؛ لأن هذهِ المعاني مُتقرِرَة في قلوبهم أصلًا، وإنما من باب التقرير، والتوبيخ، والاستدلال به على وحدانيتِهِ في ألوهيته.

القاعدة الخامسة والثلاثون

العَظَمة والكبرياءُ من خصائصِ ربوبيته[١]

وهذه من قواعدِ أبي العباس بن تيمية -رفع الله ذِكرَه وقَدره-؛ ولذلك يغضب الله ﷻ كثيرًا على من يُريد أن يُنازِعَه في هاتين الصفتين.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا هو حقيقةُ دين الإسلام الذي أرسلَ الله به رسلَه، وأنزل به كُتبه، وهو أن يَستَسلِم العبد لله، لا لغيره.

فالمُستَسلِمُ له ولغيره مشرك، والمُمتنع عن الاستسلامِ له مُستكبِرٌ.

وقد ثبتَ في الصحيحِ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إنَّ الجنة لا يدخُلها مَنْ كانَ في قلبهِ مِثقال ذرةٍ مِن كِبر**»، كما أنَّ النار لا يَخلُد فيها من كان في قلبِهِ مِثقال ذرة من إيمان.

فجعلَ الكِبرَ مُقابلًا للإيمان، وهذا هو الشاهِد، فإن الكِبرَ يُنافي حقيقة العبودية.

كما ثبتَ في الصحيحِ من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يقول الله -تباركَ وتعالى-: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني في واحدة منهما، قذفته في النار**»[٢].

---

[١] العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٩٩)، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي(١/ ١٤٨).

[٢] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، (٤/ ٥٩) برقم (٤٠٩٠) وابن ماجه في سننه، أبواب الزهد، باب: البراءة من الكبر والتواضع، ت: الأرنؤوط

ثم قال أبو العباس: فالعَظَمةُ، والكبرياءُ من خصائصِ الربوبية، والكبرياءُ أعلى من العظمة؛ ولهذا جعلها بمنزلةِ الرداء، كما جعل العَظَمة بمنزلة الإزار، فجعل العُليا للملبوس الأعلى، والسُفلى للملبوس الأسفل، باعتبار المخلوقين.

(٥/ ٢٧٣) برقم (٤١٧٥) وأصله في صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر، (٤/ ٢٠٢٣) برقم (٢٦٢٠) بلفظ: «العز إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبته».

القاعدة السادسة والثلاثون

المُستَحِق لكل معاني الربوبية هو الموجودُ بذاتِه لا بغيره[1]

وذلك أنَّ الوجودَ ينقسمُ على قسمين: وجودٍ واجبٍ، ووجود مُمكن.

- أما الوجودُ الواجب: فهو وجودُ الله ﷻ، ونعني بالوجود الواجِب، أي: لوجود الذي لم يُسبق بعدَم، ولا يلحَقه زوال، هذا هو الوجودُ الواجب.

وهذا لا يصلحُ اتصاف غيرِ اللهِ ﷻ به.

- **وأما الوجودُ المُمكن**: فهو الوجودُ الذي سَبَقه عدمٌ، ويَلحقُه زوال، كوجود لإنس والجن، ووجود السماوات والأرض، ووجود الملائكة.

فمَن الذي يستحقُ معاني الربوبية؟ الجواب: هو الموصوفُ بالوجودِ الواجب.

والوجودُ الواجب: هو الوجودُ بالذات، أي أن وجود اللهِ ﷻ لم يفتقر إلى وجودٍ آخر حتى يُوجد.

ولكن وجودي أنا قد احتاج لوجودٍ آخر له لكي يوجد، فلو لم يوجد الأبُ الأم لما وُجِد الولد، ولو لم يُوجد الولد لم يُوجد الأحفاد، ولو لم يوجد الحديد ثلًا لم توجد السيارة، ولو لم يوجد الحجارة أو الرمل لم توجد الجبال.

فجميعُ وجودِ المخلوقات ليس وجودًا ذاتيًا، وإنما وجودٌ بالغير، إلا وجود الله ﷻ، فوجودُه وجودٌ ذاتي، لا يحتاجُ إلى موجودٍ آخر ليوجَد.

---

[1] بنحوها في المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي (١/ ١٤٨).

فالمستحِقُ لمعاني الربوبية ليس هُو الذي يحتاج في وجودهِ إلى موجودٍ آخر، وإنما الذي يستقِلُ بوجودهِ ذاتيًا عن غيره.

وبهذا التقرير الفلسفي قليلًا، تستطيعُ أن تُبطِلَ عند الفلاسِفةِ، والملاحِدة مذاهبهم لأنهم مثلًا يصرِفون شيئًا من معاني الألوهية أو الربوبية لبعض المخلوقات.

فتقول لهم: إنَّ من أخصِ خصائص الخالق ألا يحتاج إلى غيره، وهذا الموجود الذي أضفيتم عليه شيئًا من الألوهية والربوبية، قبل وجودِه كان مُحتاجًا لموجودٍ آخر.

فإذا أثبتَّ أنه مُحتاج لموجود آخر أبطلت ربوبيتَه بمجرد كونِه يحتاج إلى شيء، فهذا يُبطل ربوبيته؛ لأن الرب لا يَصلُح أن يُوصف بأنه مُحتاج، فالذي يستحقُ معاني الربوبية حقًا، هو الذي لا يحتاجُ في وجودِه إلى وجودٍ آخر، لأن وجودَه واجبٌ بالذات.

فالمستحق لكل معاني الربوبية هو الموجودُ بذاته، لا الموجود بغيره.

فهؤلاء الذين يعبدون الأصنام، ويزعُمون أنها تنفع، وتضر، كيف تأتي إلى إبطالها؟ الجواب: تتفق وإياهم على صِفة، وهي أنَّ الذي يصلُحُ أن يكونَ إلهًا وربًا هو الذي لا يحتاج.

فأنت صِرت عبداً؛ لأنك مُحتاج لهذا، فحاجَتُك دفعتك للعبودية، فالمحتاج هو العبد، والذي لا يحتاج هو الرب.

ثم ترجع بعد هذا التقرير إلى صنمه فتقول إن صنمك هذا قبل وجوده كان مُحتاجًا لكم أنتم لتنحتوه، ولتأتوا به من البرَّية، ولتدخِلوه في المصانع، ثم بعد ذلك نصبتموه، فلو أرادَ عدُوه أن يُكَسِّرَه لاحتاج الصنم لكم؛ لتكونوا جنودًا حولَه لتحموه.

دونِ الله يحتاج، فقد أبطلتَ بحاجتِهِ ألوهيتَه وربوبيَتَه، لأن الربَ لا يحتاج.

فالمُستحِقُ لمعاني الربوبية، هو الموصوفُ بالوجودِ الواجب، لأننا إذا وصفنا الله بالوجودِ الواجب، نفينا الحاجةَ عنه.

وأما المخلوق فإنه موصوفٌ بالحاجةِ لغيره، ومُجردُ حاجتِهِ تُبطلُ إلٰهيتَهُ وربوبيته.

وإذا قيل هل الملائكة تصلح أن تكون ربا؟ الجواب لا تصلح لأنها احتاجت في وجودها لغيرها.

واللهُ ﷻ قد ذكر هذا البُرهان بقولِهِ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، والمتُقرِرُ عند جميع العقلاءِ أنَّ كلَّ موجودٍ فلابد أن يكون له مُوجِد، وأنَّ كلّ فِعل لا بد أن يكون له فاعل.

فهذه السماوات والأرض ومن فيهما، إما أن تكون قد خَلقت نفسها وهذا احتمال باطل؛ لأنها قبل خلقها لنفسها عدم، والعدمُ لا يخلُق، وإما أن تكون قد وجدت من غيرِ شيءٍ، أي: صُدفة، وهذا لا يُمكن؛ لأن العادة جرت أنَّ ما وُجد صدفة فلا يستمرُ نظامه آلاف السنين، وملايين السنين.

فالسماوات خُلقت على نظام بديع،ففيها الكواكب، والمجرات الهائلة، ذات ملايين النجوم لا يصطَدِم بعضها ببعض، فلا يُمكن أن توجد صُدفة وهي على هذا النظام.

فإذا بطل هذان الاحتمالان فلم يبقَّ إلا الاحتمال الثالث وهو: أنَّ هناكَ خالقًا خلقَهما، هذا الخالِق لا يصلُح إلا أن يكونَ هوَ الله ﷻ فهذا دليلٌ على أن كلَّ مَن في السماوات والأرض فهو يحتاجُ إلى الله.

فإذًا هذا دليل يبطل إلهية الملائكة، وإلهية الأنبياء، والأصنام، والأحجار، والأولياء، وجميع ما عُبِد من دون الله، تستطيع أن تُبطله بهذا الطريق، وهو إثبات

وقال الله ﷻ في آيةٍ أخرى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ [يس:٧٥]، أي أن هذا العابد احتاج إلى أن يَنصُرَه أحد، فحمَلَتهُ حاجَتُه إلى أن يعبد هذا الصنم، فقال اللهُ ﷻ: أنت مُحتاج، ومن عبدته مُحتاج، فكيف بمحتاجٍ يعبد محتاجًا؟!

قال اللهُ ﷻ: ﴿لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ۝٧٤ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ﴾ [يس٧٤:٧٥] وهم: أي من يعبُدون، لهم: أي للأصنام، ﴿جُندٌ مُّحْضَرُونَ﴾ [يس:٧٥]، أي يحمون الأصنام نفسها ممن أرادها بسوء.

فكيف بمحتاج يعبد محتاجًا؟! فأبطل الله ﷻ إلهية هذه الأصنام والمعبودات بكونِها مُحتاجة.

وقال الله تعالى في إبطال إلهية عيسى وأمه ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة:٧٥]، فاستدل على بطلان إلهيتهما بأنهما يحتاجان للطعام.

فهذه القاعدة قاعدة عظيمة وهي: أن المُستحِق لمعاني الربوبيةِ، إنما هو الموجودُ بذاتهِ، لأنه لمّا وصفناه بالوجود الذاتي، أبطلنا عنه الحاجة فحينئذٍ هو المُستحِق لأن يُعبدَ، والمُستحِق لكل خِصال الربوبيةِ؛ ومن خصائص الرب أنه لا يحتاج.

وقد أثبت اللهُ ﷻ ذلك أيضًا في آيات أخرى كقولهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ﴾ يقول: أنا لم أحتج لهم، ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات:٥٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات:٥٨].

فنحن نعبد الله؛ لأننا نحتاجُه، فنحتاجُ الله في هِدايتنا، وفي رزقنا، وفي رحمتنا، وأن يغفر لنا، ونحتاجُ إلى رضاه، فلا يمكن أن يستغنيَ المخلوق عن الله ﷻ طرفة عين.

وقال الله ﷻ واصفًا عدم حاجته: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٤]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال النبيُ صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى: «**يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي، فتنفعوني، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئًا**» لا أحتاج لكم، هدايتكم لكم، ثم قال: «**لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ، وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ واحد، مِنْكُمْ ما نقص ذلك من ملكي شيئًا**»[1].

فاللهُ يستدلُ على ربوبيته بعدم حاجتِه، ويستدلُ على بُطلان عبادةِ ما سِواه لحاجتِهِ.

١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٨/ ١٦) برقم (٦٧٣٧).

القاعدة السابعة والثلاثون

كلُّ نظرٍ في الربوبيةِ لا يكونُ مُوصلًا للألوهيةِ، فهو نظرٌ عاطِلٌ عن مقصودِهِ[1]

فكلُّ نظرٍ في الربوبيةِ لا يوصل صاحِبَه للألوهية، أي لتوحيد الألوهية، فهو نظرٌ عاطِل، أي: أنه مُعَطَّلٌ عن المقصودِ مِنه، وحُجةٌ على صاحبِهِ يوم القيامة.

وذلك لأن الله ﷻ أمرنا أن نتدَبَّر، وأن ننظرَ في ملكوتِ السماوات والأرض، وهذا أمرٌ بالنظرِ في آثار ربوبيته، وأمرنا أن نتفكَّر في أنفسِنا، وفي الأرض، وفي البِحار، وفي الأشجار، وفي عِلم الأجِنَّة، وفيما خلقَ اللهُ ﷻ.

قال اللهُ -تباركَ وتعالى-: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:١٦٤]، الآية بتمامِها، هذا أمرٌ بالنظر في آثار ربوبيته.

وقال اللهُ ﷻ: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٩١]، هذا أمرٌ بالنظرِ في آثار ربوبيته، فكلُّ أمرٍ في القرآن بالتدبُر في ملكوتِهِ، وفي آياته الكونية، وفي السَّير في الأرض، كلُه إنما يُراد به جعلُه وسيلةً للمطلوبِ الأعظم، وهو أنك تصل بهذا النظر العظيم أنَّ خالِق هذا الكون هو المستحق للعبادة دون ما سِواه.

فمن أوصَلَه نظَرُه في آياتِ الله الكونيةِ، التي هي من آثارِ ربوبيته إلى ذلك المطلوب الأعظم، فهو نظرٌ شرعيٌ سنيّ، رحماني وتوفيق من الله.

---

(١) الحجة على تارك المحجة (وهو شرح عقيدة الإمام الحافظ محمد بن طاهر المقدسي) (٢/ ٤٠٧).

وأما مَن اقتصر على هذا النظر، وجعله مقصودًا في ذاته كما فعله الصوفية، أو كثيرٌ مِمن يتحدثون في الإعجاز القرآني، فلهم مُحاضرات تلو مُحاضرات يتكلمون عن إعجاز الله في الشمس، وإعجاز الله في القمر.

ثُمَ يخرجون مِن المحاضرةِ ولا يقولون كلمة واحدة في بيان المطلوبِ الأعظم، مِن هذا النظر والتأمُل.

بل إنَّ الصوفية مبنى عقيدتهم على أن أعظم توحيدٍ خلقنا اللهُ لتحقيقه هو: الربوبية، لا الألوهية.

فيجعلون الفَنَاء في الربوبيةِ، هو المطلوبُ الأعظم، فتجدهم كثيرًا ما يتكلمون عن الشمس، والقمر، والنجوم، والأفلاك، والكواكب، والبحار، والأجِنَّة، ثم يخرُج من ذلك بدون النتيجة المطلوبة من هذا النظر، إنما تَخرُج فقط بنتيجة أنَّ الله ﷻ قادر، وأنه مُبدِع، وأنه خالِق، ثم بعد ذلك لا يوصلهم نظرُهم للمطلوب الأعظم وهو توحيد الألوهية.

فالعلماء يصفون هذا النظر الذي انقطع في منتصفِ الطريق، ولم يوصِل صاحبه إلى المقصود الأعظم بأنَّه نظرٌ عاطِل، وحُجةٌ على صاحبه يوم القيامة؛ لذلك اللهُ ﷻ أنكر على الذين يسيرون في الأرض ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف:١٠٩] أي: لِمَ لم تؤمنوا، وقد سِرتم، ونظرتم؟ ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨]، أي لمَ تتدبرون، ولا تؤمنون.

فهؤلاء الذين أزعجونا في القنوات الفضائية وبكثرة التأليف في الإعجاز الكوني لا يصلون بالقارئ، أو السامع إلى النتيجة التي يريدها الله من نشر هذه الآيات، ويخيلون على السامع بأنَّه متى ما خرج من هذه الحلقة أو المحاضرات أو من قراءة هذا الكتاب بإقراره بعظيم قدرة الله أن هذا كافٍ، وهذا ليس بصحيح، فليس ذلك بكافٍ.

ولذلك الله ﷻ ما نصب آياته للتفكر فقط، بل للتفكر الموصل للألوهية، وما نصب الشمس والقمر للتفكُر في كيفية خلقهما فقط، بل بالنظر، والتأمل الموصِل لتوحيد الألوهية، وأنه واحد في ألوهيته - تبارك وتعالى-.

فوصيتي إذا فتح الله على أحد منكم بأن جعله مبدعًا في الكلام عن الإعجاز الكوني، والإعجاز في البحار، والإعجاز السماوي، والفلكي؛ فلا يقتصر بطلابه على مجرد النظر في هذه الآيات حتى يقول لهم في آخر كلامه: والذي أوجد ذلك على هذا النظام هو الذي يستحق العبادة دون من سواه؛ فلا إلهَ إلا هو، فمتى ما أوصلك النظر إلى هذه النتيجة؛ فقد حققت المطلوب منه، وأما إذا أخطأت، ووقفت عند الوسيلة، وتركت المقصود؛ فما حققت شيئًا، وإنَّما أقمت الحُجة على نفسك، وعلى سامعك.

القاعدة الثامنة والثلاثون

كلُ من ادعى الربوبية؛ فكاذبٌ دجال،

وهذا متفقٌ عليه بين المسلمين[١]

فكلُ من زعم أنه إله، أو أنه الرب؛ فهو كاذبٌ دجال، وبأدنى نظر في قرائن حواله يتبيَن لك كذبه، وقد أخبرنا الله ﷻ في القرآن عن رجلين ادعيا الربوبية، والألوهية، وأخبرنا النبي ﷺ عن رجل ثالث.

الأول: فرعون فإنه قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤]، وقال الله ﷻ عنه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص:٣٨]، وقال لموسى مُهددًا: ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء:٢٩].

والثاني: النمرود بن كنعان، وهو الذي حاجَّ إبراهيم في ربه، وهو ملك بابل، قال الله ﷻ عنه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨]، ونسبة الإحياء والإماتة له، نسبة للربوبية، أي: أنه ادعى الربوبية بمجرد أنْ نسب لنفسه أنه يُحيي، ويميت.

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قول الله ﷻ: ﴿حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٨]، أي: في وجود ربه، وذلك أنه أنكر أن ثمة إلها غيره. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

١) عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي عليه السلام (١/ ٤١٢) للإمام يوسف بن يحيى بن علي بن عبد العزيز المقدسي السلمي الشافعي (المتوفى بعد ٦٥٨هـ)

أما الرجل الثالث فهو: الدجال لعنهُ الله؛ فإنه يزعم أول ما يخرج أنه عبد صالح، وأنه المهدي، ثم يترقى في الدعوة إلى أن يدعي النبوة، ثم يترقى بعد ذلك إلى كونه إلهًا، وقد ذكر بعضُ أهل العلم أن عينه لا تنخسف إلا إذا ادعى الربوبية، وإلاَّ فإن أول أمرهِ قد يكون مختلطًا بالناس غير معروف بالعلامات الواردة في النصوص، إلا إذا ادعى الربوبية؛ فتظهر حينئذٍ تلك العلامات التي بيَّنها لنا الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهؤلاء كلهم كذبة، ودجاجلة.

فإن قلت: إن من ادعى الربوبية، والألوهية كثير؛ فلم تخص هؤلاء الثلاثة؟

نقول: إن ادعاءهم للربوبية هو: الادعاء الذي حصلت به هذه الفتنة العظيمة، وأما من يدعي الربوبية؛ فيتم وأد فِتنتهُ في وقته، أو يُقتل، ولا يكون له أتباع، ولا يحصل به الفتنه؛ فهؤلاء لا عد لهم ولا حَصْر.

القاعدة التاسعة والثلاثون

أفي الله شك؟[١]

وهذه القاعدة تتكلم عن وجودِ الله ﷻ.

أي أنه لا شك في وجود الله ﷻ ولا في ربوبيته، ولا في ألوهيته، واستحقاقه للعبادة أبدًا، وقد دلَّ على وجود الله ﷻ الأدلة النقليةُ، والعقليةُ، والفطرية، والحسية، وقد بيَّنا ذلك في مواضع متعددة، ولله الحمد، والمنة.

أما **الدليلُ الحسي** فهو من وجهين:

- **في إجابة الدعوات.**
- **وفي معجزات الأنبياء.**

فإن العبد يدعو ربه فيما بينهُ، وبين نفسه، لا يسمعه ثمة مخلوق ثم يرى ما دعا به ماثلاً بين عينيه؛ فمن الذي سمعك؟ ومن الذي أعطاك؟ إنَّما هو الله؛ فاستجابة دعوات الداعين دليل على وجود الله ﷻ.

وكذلك معجزاتُ الأنبياء: فإنها خوارق عظيمة جدًا لا يستطيعُ البشر عن بكرةِ أبيهم أن يفعلوا شيئًا منها؛ فمن الذي يستطيع أن يُخرج ناقة من جبل كما خرجت ناقة صالح منهُ؟ ومن الذي يستطيع أن ينزع الجبل من جذوره من الأرض، ويجعله كالظلة فوق الناس؟ إلا الله، ومن الذي يقلب العصا قلبًا حقيقيًا، ثم يعيدها إلى عصا؟ إلا الله، ومن الذي أقدرَ عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن يصنع من

---

(١) نص القاعدة آية من القرآن في سورة إبراهيم (آية ١٠).

الطين كهيئة الطير؛ فينفخ فيه فيكون طيرًا بإذن الله، ويبرئ الأكمه، والأبرص بإذن الله، ويدعو الميت من قبره؛ فيخرج، وينفض الغبار عن رأسه؟ إلا الله - تبارك وتعالى-.

فمعجزات الأنبياء دليل على وجودِ الله؛ لأن المخلوق مهما عظمت قدرته؛ فلا يستطيع أن يفعل ذلك؛ فإجابة الدعوات، ومعجزات الأنبياء من أعظم الأدلة الدالة على وجود هذا الرب العظيم، وأنا بدأت بالدليل الحسي لوضوحه.

وأما دليل العقل: فإن المتقرر عند العُقلاء جميعًا أن كل حادث فلا بُدَّ له من مُحدِث، وكل مفعول لا بد أن يكون له من فاعل، فهذه السماوات بأفلاكها، ونجومها، ومجراتها الهائلة، وهذه الأرض، والجبال، والبحار، والأنهار، والأشجار، والثقلين، لا يُمكنُ أبدًا أن تكون موجوده بنفسها، ولا يُمكن أن تكون موجودة صدفة، بل لابد أن يكون ثمةَ خالق هو الذي خلقها.

وهذا الخالق لا يصلح إلا أن يكون الله - تبارك وتعالى- لأنَّ هذه الأشياء العظيمة الكبيرة لا يستطيع هؤلاء الصغار أن يوجدُوها، ولا هؤلاء الحجارة من الأصنام أن يخلقوها؛ فلا بُد أنْ يكون وراء هذا العالم الكبير الهائل خالق أكبر، وأعظم منه، وأقدر منه، وهو الله -تبارك وتعالى- كما ذكر الله ذلك في قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥].

ولذلك يقول العلماء: لو أن قصرًا منيفًا طاف الناس به من حسن جماله، ثم قيل للناس: إنه قصر لم يكن موجودًا بالأمس واليوم وُجِد، لما صدق الناس ذلك، وهو قضية قصر صغير، فكيف تصدق العقول أن هذه السماوات قد وجدت بلا خالق يخلقها، ولا مدبر يدبرها، ولا مبدع أبدعها، ولا إله يُسيرها؟ هذا أبداً لا تقبله العقول، ولكن سبحان من أعمى بعض العقول عن الحق، وطمس بعض الفطر عن رؤية نور الشمس.

وأما الدليل الفطري: فقد فطر الله ﷻ كل إنسان على الإقرار بوجوده، وجعل

ننا لو تركنا الوليدَ الصغيرَ ينشأ بلا تأثير بيئي جانبي، فلم يهوده أبواه، ولم ينصِره أبواه، ولم يمجسه أبواه؛ فجميع المؤثرات البيئية الخارجية منقطعة، لنشأ الطفل، وهو مقر بوجود الله ﷻ من غير مدرسة دخلها، ولا كتاب قرأه، ولا شيخ جلس بين يديه؛ لأنَّ هذا علم فطري لا يستطيع أحد أن ينكره من قلبه أبدًا.

وأما الدليل النقلي: فإن أدنى نظرة في القرآن والسنة، ومعرفة التشريع، وما يترتب عليه من الحكم، والمصالح الآنية، والآجلة، والدنيوية، والأخروية ليتبيَّن له تبيُّنًا عظيمًا قاطعًا بأن وراء هذا التشريع رب عظيم لا يمكن لمخلوق مهما عظم ذكاؤه أن يقرر هذا التشريع؛ فإن المخلوق الذكي، بل أذكى المخلوقات لابد أن يكون في ذكائه بعض الخروق، وبعض النواقص؛ لأنه بشر ناقص، والذي يصدر عن الناقص لا بُد أن يكون ناقصًا.

لكن هذا التشريع أتحدى أذكى الأذكياء أن يجد فيه ثغرة، أو يجد فيه عيبًا، أو نقصًا، هذا التشريع، وهذه الحكم، وهذهِ العلل المذكورة في الكتاب والسُنة لا يمكن أبدًا إلا من رب حكيم، وصدق الله ﷻ إذ يقول: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [إبراهيم: ١٠].

القاعدة الأربعون

من أطاع أحداً الطاعة المطلقة بلا قيد

فقد اتخذه ربًا مع الله ﷻ (١)

لأنَّ الطاعة المطلقة لا تكون إلا لله ﷻ ابتداءاً ولرسوله ﷺ تبليغًا وأداءًا فقط، فلو أن النبي ﷺ ثبت أنه خالف ربه في شيء من التشريعات، لكان له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، ولكن هذا منتف بالاتفاق لأن الله تعالى يقول: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

فأفاد هذا أن محمدًا ﷺ لا يمكن أبدًا أن يأمر إلا بما أمر الله ﷻ به، ولا ينهى إلا عما نهى الله عنه؛ فاكتساب الطاعة المطلقة للنبي ﷺ ليس اكتسابًا استقلاليًا ذاتيًا من نفسه، وإنما هو بأمر الله ﷻ فالطاعة الاستقلالية المطلقة إنما هي لله -تبارك وتعالى- فمن جعل للمخلوق الطاعة المطلقة بلا قيد، ولا شرط؛ فقد اتخذه ربًا.

لأن الطاعة المطلقة من خصائص الربوبية، ومن سوّى غير الله باللهِ في هذه الخصيصة؛ فقد اتخذه إلها مع الله، والدليل على ذلك هو قول الله ﷻ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١].

ولما سمع عدي بن حاتم هذه الآية قال: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم، فقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أوَليسوا يُحلونَ ما حرَّم الله؛ فتُحلونه، ويحرمون ما أحلَّ الله؛**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٤)(٢٨/ ١٩)، اقتضاء الصراط المستقيم(٢/ ٨٤)،فتح المجيد(٢٤٢).

فتحرمونه؟ قال: نعم، قال تلك عبادتهم»[(١)].

أي أنكم اتخذتموهم أربابًا؛ لأنكم أضفيتم عليهم الطاعة المطلقة، ومن أضفى على مخلوقٍ الطاعة المطلقة؛ فقد اتخذه ربًا مع الله، وهذه قد تنفعنا في مسألة عدم التعصب المذهبي، بمعنى أن مذهب إمامك الذي تعظِّمه كالإمام مالك، أو أبي حنيفة، أو الشافعي أو أحمد، فإياك أن تضفي عليه وجوبَ الطاعة المطلقة، وإنما يطاع فيما قرره في مذهبه من طاعة الله ﷻ ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإذا علمت أنه مخالف للأدلة الصحيحة الصريحة، فالواجب عليك أن تترك مذهبه في هذه الجزئية؛ فلا يطاع أحد الطاعة المطلقة الاستقلالية إلا الله ﷻ بل عندنا قاعدة فرعية، وهي: أن من أمرك الله بطاعته؛ فإنما لهُ مطلق الطاعة، لا الطاعة المطلقة.

فأبوك له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، والحاكم له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، والزوج بالنسبة لزوجته له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، فليس لأحدٍ طاعة في معصية الله ﷻ لذلك فالمتقرر عند العلماء: أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، لأنَّ المخلوق له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، وهذا من مقتضيات ربوبيتهِ - تبارك وتعالى - أن تجعل له الطاعة الاستقلالية المطلقة.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة ت: بشار (٥/ ١٢٩) برقم (٣٠٩٥). ولفظه: عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: يا عدي اطرح عنك هذا الوثن، وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، قال: (أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه). وقال: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث".

القاعدة الواحدة والأربعون

الشرك هضمٌ لحقِ الربوبية[١]

قال الإمام ابن القيم - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قولًا بديعًا أنقله بحروفه، قال:

"والمقصود: أن الشرك لما كان أظلم الظلم، وأقبح القبائح، وأنكر المنكرات، كان أبغض الأشياء إلى الله ﷻ وأكرهها له، وأشدها مقتًا لديه، ورتب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه.

وأخبر أنه لا يغفره، وأن أهلهُ نجس، ومنعهم من قربان حرمه، وحرم ذبائحهم ومناكحتهم، وقطع الموالاة بينهم وبينَ المؤمنين، وجعلهم أعداء له سبحانه، ولملائكته، ولرسله، وللمؤمنين، وأباح لأهل التوحيد أموالهم، ونساءهم، وأبناءهم، وأن يتخذوهم عبيدًا - أي: بالاسترقاق، وهذا تعليل ما مضى- لأنَ الشرك هضم لحق الربوبية.

فبان لنا بذلك أن الشرك هضمٌ لحقِ الربوبية، وتنقيصٌ لعظمة الإلهية، وسوء ظن برب العالمين، كما قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح:٦] " انتهى كلامه.

---

(١) ذكرها الإمام ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ٦٠).

القاعدة الثانية والأربعون

توحيد الله في أحكامه الكونية من مقتضيات ربوبيته، وتوحيدُ الله في أحكامه الشرعية من مقتضيات ألوهيته[١]

وذلك لأنَّ الله له حكمان: حكم كوني، وحكم شرعي؛ فمن أشرك معه في أحكامه الكونية؛ فقد أشرك معه في ربوبيته، ومن أشرك معه أحدًا مشرعًا في أحكامه الشرعية؛ فقد أشرك معهُ في ألوهيته، ومن وحَّدَه في أحكامه الكونية، فقد استقام في توحيد ربوبيته، ومن وحَّدَه في أحكامه الشرعية؛ فقد استقام في توحيد ألوهيته؛ وذلك لأن الحاكمية المطلقة ترجع إلى حاكمٍ واحدٍ، وهو الله ﷻ ولكن إذا سمعت أحدًا يقول: توحيد الحاكمية؛ فهل هو توحيدٌ مستقل، أم مندرج؟.

الجواب: منهج الإخوان المسلمين يجعلونه مستقلًا، ويدعون إليه بخصوصه، ويفردونه عن بقية سائر أنواع التوحيد، ولكن منهجُ أهل السنة والجماعة يقسمون بين الحاكمية الكونية، والحاكمية الشرعية؛ فيدخلون كل واحدة منها تحت قسم من أقسام التوحيد، فالحاكمية الكونية الصادرة من الله تدخل تحت ربوبيته فلا داعي إلى إفرادها، وليست قسيمة للربوبية، بل هي من جملة مقتضياتها، ويجعلون الحاكمية الشرعية داخلةً تحت دائرة الألوهية، فلا يجوز جعل توحيد الحاكمية قسمًا رابعًا لأقسام التوحيد الثلاثة، بل الحاكمية مندرجة تحت قسم من أقسام التوحيد، فإن كانت كونية فَتَحْتَ توحيد الربوبية، وإن كانت شرعية: فتَحْتَ توحيد الألوهية.

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن قيم الجوزية (١/ ٩٧).

القاعدة الثالثة والأربعون

أفعالُ الربوبية معللة بالحِكَم، والمصالح عند أهل السنة[١]

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، وإنك لو نظرتَ لكثير من أفعال الله التشريعية لوجدتها مقرونة بالحكم والمصالح، كقول الله -ﷻ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٧٩].

وقال الله -ﷻ- لما شرَّع القصاص: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢].

وقال ﷻ: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر:٧].

وقال ﷻ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الروم:٤١] وهذه حكمة كونية، ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١] وهذه حكمة شرعية.

فلو نظرت لأحكام الله ﷻ الكونية والشرعية، لوجدتها مُعلَّلة، فخلَق الشمسَ لعلة، فهو فعل كوني معلل، وخلق القمر لعلَّة فهو فعل كوني معلل، وخلق الله الذبابة والبعوضة، والنحلة، والنملة، وكل شيء في الوجود إنَّما خلقه بفعل كوني معلل.

فلم يخلق الله ﷻ شيئا كونيًا عبثًا، ولم يقرر شيئًا عبثًا؛ فجميع أفعاله الكونية معللة، وجميع أفعالة الشرعية معللة، فإيَّاكَ أن تقْدَح في شيء من أفعال الله الكونية

---

(١) منهاج السنة (١/ ١٤١)، وشفاء العليل ص ١٩٠

والشرعية؛ فإيَّاك أن تقول مثلاً: هذا الحكم الشرعي لا علَّة له، فهذا خطر عظيم، بل له علة، ولكن قد تكون علته تعبدية، فعقلك لا يدركها، وإيَّاك أن تقول مثلاً: هذا القلم مخلوق بلا حكمة، لأن الله ﷻ خلق هذا المخلوق، وصوره على هذه الصفة، لكن الله أقدر المخلوق على تصويره بهذه الصفة، فإذًا له حكمة، بل أصغر المخلوقات له حكمة؛ لذلك قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:٢٦]. أي: لن يستحي الله أن يضربها للناس، مع أنها من أصغر المخلوقات التي تراها العين، فبان لنا أن الله تعالى خلق هذه البعوضة لحكمة يعلمها؛ فإياك أن تسأل الله ﷻ لمَ خلقت هذا؟ أو ما الحكمة من إيجاد هذا؟ فجميع الأمثلة مؤهلة أن يضربها الله ﷻ كبيرها، وصغيرها، جليلها وحقيرها، ما دام المثل يوصل الحق للناس، فهذا عند أهل السنة والجماعة.

وأما كثير من طوائف البدع؛ فإنهم يعطلون أفعال الله الكونية، وأحكامه الشرعية عن كثير من عللها، وحكمها، ومصالحها، حتى يقول قائلهم: لو أنَّ الله أدخل أهل الجنة النار، وأدخل أهل النار الجنة، لكان حسنًا من الله، ولو أنَ الله نهى عن التوحيد، وأمر بالشرك، لكان حسنًا من الله، ولو أن الله أمر بعقوق الوالدين ونهى عن البر، لكان حسنًا من الله، لأن أمرهُ بالبر لم يكن عن حكمة، ومصلحة، وإنَّما لأنَّ الله يحكم ما يريد، ولأنَّ أمره بالتوحيد ليس لجمال التوحيد أو لحسن التوحيد، ولا لمصالح التوحيد، ولا لحكمة يعلمها الله في التوحيد، وإنَّما لأنه الله؛ فلو أنه عكس الأمر، وأمر بما كان قد نهى عنه، ونهى عما كان قد أمر بهِ لكان حسنًا من الله، هل أصحاب هذا المذهب قدَروا الله حق قدره؟ الجواب: لا والله. فلو قلني أخرجت أفعالك الكونية، وأفعالك التشريعية التعبدية عن الحكم، والمصالح ووصفتك بأنك مجنون، فالمجنون هو: الذي تصدر منه بعض الأفعال، وهو لا يقصد بها شيئًا، ولا حكمة له فيها؛ فهذا مجنون، فهؤلاء ما قدروا الله حق قدره تعالاً.

فلو أنَّهم عرفوا عظيم حكمة الله وعلمه لعرفوا أن الله لا يخلق كونًا، ولا يحكم

القاعدة الرابعة والأربعون

الاستعانة بالله وحده من مقتضيات ربوبيته،

وعبادته من مقتضيات ألوهيته[١]

والله ﷻ يربينا في كل صلاة على الإقرار بالتوحيدين: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، وهذا تحقيقٌ للألوهية، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وهذا تحقيق للربوبية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] إشارة إلى عبادته بما اقتضته إلهيته من المحبة، والخوف، والرجاء، والأمر، والنهي، ف﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، يحقق بها العبد توحيد الألوهية بمقتضياتها.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] إشارة إلى ما اقتضته الربوبية من التوكل، والتفويض والتسليم،(انتهى كلامه).

فكلما سمعت الإمام، أو قرأت: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فاعلم أنك تجمعُ بين التوحيد بالمقتضيين المذكورين.

(١) تقدم عزوها لابن قيم الجوزية

القاعدة الخامسة والأربعون

لا رازق على الحقيقة إلا الله[1]

كما قال- سبحانه وتعالى-: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٣١].

وقال الله ﷻ: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [النمل:٦٤].

وقال الله-تبارك وتعالى-: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [فاطر:٢].

وقال الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [فاطر:٣].

وقال الله ﷻ: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ۚ بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ [الملك:٢١].

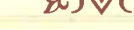

(١) تواتر نصوص القرآن بذلك كما هو مبين أعلاه.

القاعدة السادسة والأربعون

رزقُ المخلوق رزقٌ تابعٌ سببي، لا ابتدائي تقديري[1]

بمعنى أنه قد يُعترض علينا في القاعدة الأولى بأن المخلوق وُصف بأنه يرزق كقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء:٨].

فوصف المخلوق بأنه يرزق، فحينها تجيب بهذه القاعدة، وهي أن المخلوق لو وُصِف بأنه يرزق غيره فاعلم أنه ليس رزقًا ابتدائيًا تقديريًا إيجاديًا، إنَّما رزق تابع سببي، بمعنى لو لم يقدر الله ﷻ أن يجري رزقك على يد هذا المخلوق، لما وصل إليك شيءٌ من الرزق.

فانظر إلى من يعطيك شيئًا من الرزق من المخلوقات على أنه سببٌ يسره الله ﷻ لك في وصول ما أراده لك من الرزق، وطوبى لمن لم ينظر للمخلوقين في أرزاقهم إلا نظرة سببيةٍ فقط، فإياك أن ينقدِح في ذِهنك أنه هو الذي قدّر، أو ابتدأ الرزق من عند نفسه، وإنما الرازق ابتداءًا، وتقديرًا هو الله ﷻ وهذا هو معنى قولنا: لا رازق على الحقيقة إلا الله.

وأما الرزق الذي يوصف به المخلوق؛ فهو الرزق التبعي السببي بأمر الله، أي أن الله قد جعل هذا المخلوق سببًا لإيصال ما كُتِب لك في اللوح المحفوظ من الأرزاق، فإذا رأيت الإنسان يوزع الرواتب؛ فاعلم أنه لم يرزق الناس هذه الرواتب، وإنَّما صار سببًا في إيصال هذه الرواتب للناس.

---

(١) تقدم.

وإذا ذهبت إلى الأمير، وسألته، وأعطاك شيئا من المال؛ فإياك أن تظن أنه أعطاك تقديرًا ابتدائيا، وإنَّما الله كتب لك هذا المال، وسخر لك شيئا واحدا من أسباب كونه؛ ليوصل لك هذا المال؛ فما يسلمه المخلوق للمخلوق من الرزق، إنما هو شيءٌ تابعٌ لمراد الله، وسببي أي أراد اللهُ أن يجعله سببًا لإيصال ما كتب لك، فإن قيل: من الرازق على الحقيقة؟ ومن الرازق تقديرًا ابتدائيًا؟ فتقول: الله - تبارك وتعالى-.

ولذلك يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك**»[1].

وذلك حتى نفرِّق بين الرزق، والنفع، والضرر السببي، والتقديري، فالله ينفع عبده نفعًا ابتداءًا تقديريًا، والمخلوق ينفع غيره نفعًا تابعًا سببيا، الله يكتب الضرر ابتدائيًا، وخلقًا، وتقديرًا على عبده لحكمة يعلمها، ولكن قد يصلك على يد أحد من الناس؛ فالمخلوق ضرك ضررًا تبعيًا سببيًا لا ابتدائيًا تقديريًا، فما يوصف الله به هو تقدير الشيء ابتداءًا، وما يوصف المخلوق به هو إيجاد الشيء تبعا وتسببا.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب.. ت بشار (٤/ ٢٤٨) برقم (٢٥١٦). وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

القاعدة السابعة والأربعون

مشيئة الله مشيئةٌ تقديرية ابتدائية،

ومشيئةُ العبد مشيئة تابعة سببية[١]

كما قال الله ﷻ:﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فهم قد شاؤوا الاقتتال، ولكن مشيئتهم للقتال سببية تابعة، وإنَّما الذي شاءها تقديرًا، وإيجادًا هو الله، فلو لم يشأ الله أن يقتتلوا؛ فإنهم لن يقتتلوا ولو شاؤوا.

وإذا شاء الله أن يقتتلوا تقديرا فسيحصل الاقتتال ولو لم يشاؤوه ،كما نشب الاقتتال بين بعض الصحابة، وهم ما أرادوا ذلك حقيقة، وإنما أراده الله-سبحانه وتعالى- لحكمة يعلمها، فهم كانوا يريدون الصلح لينتهي الخلاف بينهم، ولكن نشب القتال لأمر يعلمه الله ﷻ وحكمة اقتضاها.

فصارت المشيئة الابتدائية التقديرية يملِكُها الرب - تبارك وتعالى- وأما مشيئة المخلوق فهي مشيئة تابعة لمشيئة الله، وسببية لتحصيل ما شاء الله أن يأتيه، ويبين ذلك قول الله ﷻ:﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[التكوير:٢٩]؛ فجعل مشيئة العبد تابعة لمشيئته ﷻ.

والمتقرر عند أهل السنة أن المشيئة يقصد بها الإرادة الكونية، فلا توصف الإرادة الشرعية بالمشيئة، وإنما توصف بالمحبة، وهذا التنبيه مهم لأنَّ من الناس من يقول: إن الله يشاءُ الإيمان مني، وأنا أشاء الكفر؛ فوقعت مشيئتي، ولم تقع مشيئة الله.

---

(١)ذكرها ابن بطة في الإبانة الكبرى (٣/ ٢٠٤)

وهذا هو الذي جعل المعتزلة القدرية يخرجون الكفر عن كونه مراداً لله، حتى لا يثبتوا تعارض المشيئتين، مع غلبة مشيئة العبد.

وأصلُ الغلط أنهم وصفوا محبة الله، وتشريعه بالمشيئة، وهذا خطأ، فالله أراد شرعًا الإيمان من الكافر.

وهل الإرادة الشرعية لابد أن تقع؟ الجواب: قد تقع، وقد لا تقع؛ فالله يحبُ الإيمان من الكافر، لكن ليس كل شيء يحبه الله لابد أن يقع، فهم وصفوا المحبة والإرادة الشرعية بالمشيئة التي لابد أن تقع، فإذا شاء الله الإيمان من الكافر فلابد أن يقع الإيمان.

ومع ذلك فالإيمان لم يقع؛ فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله عند المعتزلة، فنقول لهم: لو أن الله شاء بإرداته الكونية الإيمان من الكافر لما تخلف عن الإيمان مطلقا، بل لو شاء الله الإيمان من الناس لوقع لأن الله تعالى قال ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩].

فكأن الله قال: لو شئت كونا أن يؤمنوا لآمنوا جميعًا، فلا يمكن أن تتعارض مشيئتهم مع مشيئتي، ولكن الإيمان منهم لا أشاؤه كونًا، وإنما أحبه شرعًا؛ فقد يؤمن بعضهم ويكفر بعضهم، فالمشيئة لابد أن تقع، وأما الإرادة الشرعية فقد تقع، وقد لا تقع، وهذا هو المبدأ الغلط الذي وقعت فيه القدرية، وهو الخلط بين المشيئة، والمحبة، والخلط بين الإرادة الكونية والشرعية.

القاعدة الثامنة والأربعون

الحسنات والسيئات تنسب إلى الله خلقاً وتقديراً، وتنسب إلى العبد تسبباً واكتساباً [١]

فمتى ما أطلق القرآن الحسنة والسيئة، فاعلموا أنَّ المراد بها الأمور الكونية التي ينتفع بها الناس، أو يتضرر بها الناس.

فالمطر من الحسنات، والقحط من السيئات، والانتصار في الحروب من الحسنات، والهزيمة من السيئات، فمصطلح الحسنة والسيئة في القرآن، أي الشيء النافع، والشيء الضار، ولا يقصدُ به الطاعة، أو المعصية، كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ [النساء:٧٨]، وكما قال الله ﷻ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩].

فمتى ما وردت الحسنات والسيئات في القرآن؛ فاعلم أن المراد بها الأمور النافعة، أو المصائب الكونية، فالموت مصيبة من السيئات، والحياة والإنجاب من الحسنات، والمرض من السيئات، والصحة من الحسنات.

فما يصيب الناس من الخيرات، وما يصيبهم من المضرات، هل ينسب إلى الله، أو إلى أنفسهم؟ قالت هذه القاعدة: لا ننسبها إلى الله مطلقًا ولا ننسبها إلى المخلوقات مطلقًا، بل فيه تفصيل؛ فالحسنات، والسيئات تقديرًا، وخلقًا، وإيجادًا تنسب إلى الله فهو الذي خلق المَطر والقحط، وخلقَ الانتصار والهزيمة، وخلق

---

(١) نص عليها الإمام الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة (٢/ ٦٤).

الصحة والمرض، وخلق الموت والحياة، وخلق القرب والبعد، والحب والبغض، فالحسنات والسيئات خلقًا وتقديرًا من الله، لكن إذا أصابتك سيئةٌ أي مصيبة؛ فهنا تُنسب إليك أنت تسببًا، أي بما كسبت يدك أنت، أي: أنك أنت المتسبب فيها لقوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦].

وإنما يصيب العبد من السيئات كالقحط بسبب شؤم معصيته، وكالانهزام في الحروب، بسبب المعصية التي يرتكبونها.

والمرض أيضا قد يكون بسبب معصية يرتكبها العبد؛ فبان لنا أن الحسنات والسيئات تنسب إلى الله، خلقًا وتقديرًا، وتنسب إلى العباد اكتسابا و تسببًا؛ ولذلك وردت في القرآن آيتان، يظن الجاهل أنهما متعارضتين:

الآية الأولى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ﴾ [النساء:٧٨].

ففرّقوا بين الحسنات والسيئات، فأنكر الله هذ التفريق بقوله ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ﴾ [النساء:٧٨] ولكنه قال في الآية التي بعدها ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء:٧٩].

فكيف ينكر عليهم التفصيل في الآية الأولى؛ ثم هو يفصل نفس التفصيل في الآية الثانية؟ فهذا قد يظن بعض الناس أنه تعارض، ولكن الحقيقة أنه لا تعارض فيه؛ وذلك لأن نسبة الحسنات والسيئات في الآية الأولى نسبة خلق وتقدير، وإيجاد وتقدير.

ونسبة الحسنات والسيئات في الآية الثانية: هي نسبة تحصيل واكتساب، فلما أضاف المشركون السيئة إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تقديرًا وتطيرًا، أنكر الله تعالى هذا التقسيم لأنها كلها من عند الله تقديرا وإيجادا، كما قال الله ﷻ عن بني إسرائيل: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ۗ﴾ [الأعراف:١٣١].

فيقولون: ما أصابنا إلا بوجودك أنت بيننا، فهذا كهذا تماما، فلما كانت نسبتهم إليه نسبة تقديرية قال: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٨]، أي: خلقًا وإيجادا وتقديرا، لكن لما جاءت النسبة الثانية صارت نسبة تحصيل واكتساب فنسبها له فقال ﴿مَآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٩]

أي من فضله ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩] أي تحصيلًا، واكتسابًا، لا تقديرًا وإيجادًا، فالنسبة في الأولى نسبة تقدير؛ فأنكرها الله، والنسبة في الثانية نسبة تحصيل واكتساب؛ فأقرَّها الله، فلا إشكال في ذلك، فالحسنات والسيئات تنسب إلى الله، تقديرًا، وإيجادا، وإلى المخلوق تسببًا واكتسابًا.

القاعدة التاسعة والأربعون

لا يكون في كون الله إلا ما يريد بإرادته الكونية[١]

كل هذا من مقتضيات الربوبية، فجميع ما تراه ماثلًا أمام عينيك في السماوات وفي الأرض مما هو موجودٌ في كون الله ﷻ، فإنه يجب عليك أن تعلم أنه لم يوجد إلا بعد أن أذن الله فيه كونًا، فكل موجودٍ فلا بد أن تدخله تحت دائرة الإرادة الكونية، لكن لابد أن تعلم أن الإرادة الكونية لا تستلزم محبة الله ﷻ، فإذا كان الموجود في الكون مما لا يحبه الله ولا يرضاه، فهو موجودٌ بالكونية فقط، لا بالشرعية، كالكفر، والزنا، وسائر الذنوب، والمعاصي.

وإذا كان الموجود في كون الله محبوبًا لله ﷻ، فزد على كونه كونيًا أنه شرعي، فهو كوني لوجوده في الكون، وشرعيٌ لمحبة الله له، ولذلك يجتمع الأمران، أي تجتمع الإرادتان أحيانًا في الشيء، كإيمان أبي بكر هو كوني باعتبار وجوده ووقوعه كونًا، وشرعي لأن الله يحبه ويرضاه، وقد تنفرد الكونية عن الشرعية، ككفر أبي لهب، فإنه موجود بإرادة الله الكونية، لكن الله لا يرضى لعباده الكفر، فليس كل شيء موجودٍ أمامك يعتبر داخلًا تحت المحبة، والرضا، فإنك إذا قلت ذلك أو اعتقدت ذلك فإنك تجد من المشاكل والأسئلة، ما لا جواب لك عليه، لكن كل شيءٍ موجود تنظر إليه، فإن كان مما يحبه الله ويرضاه، فهو موجود كونًا وشرعًا، وإذا كان مما لا يحبه الله ولا يرضاه، فهو موجود بالإرادة الكونية فقط،

فإن قيل لك: هل المعاصي يريدها الله أو لا يريدها؟

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/ ١٣١)

الجواب: يريدها بإرادته الكونية، ولا يريدها بإرادته الشرعية.

فإن قلت: ولماذا، وهل يتصور الإنفصال بين الإرادتين؟

نقول: نعم، فإننا نحن في مراداتنا قد نريد شيئًا ولا نحبه، كتناول الدواء المر، فإن النفوس لا تحبه، ولكن لا بد لها منه لعلمها بالمصالح المترتبة على تناوله، وكقطع العضو المتآكل من الجسد، فإنه شيء مكروه للنفوس في ذاته، ولكن المريض يقدم عليه لعلمه بأن جسده لا يسلم إلا بذلك، فهذه أمور نحن نفعلها مع عدم محبتنا لها، ولكننا نريدها للمصالح المترتبة عليها.

فالله ﷻ قضى الكفر بإرادته الكونية ولا يحبه بإرادته الشرعية لما يترتب عليه من المصالح، والحِكم، والعلل التي لا يعلمها على وجه التفصيل إلا الله ﷻ.

فإن قلت: وما تعلق هذا بتوحيد الربوبية؟ نقول: لأن لها تعلق بالقدر الذي هو فعل الله، وفعله من مقتضيات ربوبيته، فمفعولاتهُ لفعله قد يريدها بإرادته الشرعية، وقد يريدها بإرادته الكونية.

القاعدة الخمسون

الفعَّال لما يريد هو المستحق لكل معاني الربوبية[1]

هو الله ﷻ

ودليل ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، وقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

فالذي يستحق أن يكون ربّـًا هو الذي يفعل ما يريده، من غير أخذ إذنٍ من أحد، ولا مشاورة أحد، وليست قدرته في فعله خاضعةً لشروطٍ ولا لأسباب.

(١) نص عليها القرآن كما هو مذكور أعلاه.

القاعدة الواحدة والخمسون

أفعال الرب في خلقه إن كانت كما يريدون

فواجبها الشكر، وإن كانت في غير ما يريدون فواجبها الصبر[١]

أفعال الله إن كانت في الشيء الذي نحبه، ونريده، وتهواه نفوسنا فواجبنا تجاه فعله هذا أن نشكره، وأن نحمده، وإذا كان فعله فينا مما لا نحبه ولا نريده، فواجبه الصبر، واحتساب الأجر، والرضا، كما في صحيح مسلم من حديث صهيب، قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير، إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيرا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن**»[٢]

وهذا تقرير لهذه القاعدة، وهو دليلها.

وقال الله ﷻ ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]، قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من الله فيرضى ويسلم.

---

(١) نص عليها الإمام الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة(٢/ ٦٤)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير (٤/ ٢٢٩٥ برقم (٢٩٩٩).

القاعدة الثانية والخمسون

من أنكر علو الله على خلقه فقد عطل ربوبيته[١]

فكل من زعم بأن الله -عز و جل- ليس بعالٍ على خلقه علو ذات، فإنه قادح في ربوبيته -تبارك وتعالى-، وإن من أعجب العجب أنه لم يؤمن بهذه الصفة على مراد الله فيها إلا طائفة واحدة وهم أهل السنة والجماعة.

وهي الصفة الوحيدة التي أثبتها الله في النصوص الشرعية بأكثر من ألف دليل، سماها ابن القيم الجيوش الإسلامية ثم جمعها في كتاب سماه (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية)، يقصد تلك الأدلة الكثيرة في إثبات علو الله ﷻ، فالكتاب من أوله إلى آخره يتكلم عن صفةٍ واحدة، واستدل عليها من القرآن، ثم استدل عليها من السنة، ثم استدل عليها من الفطرة، ثم استدل عليها من العقل، واستفاض في الاستدلال عليها حتى بيّن أن الأدلة عليها أكثر من ألف دليل، حتى إنه من كثرة أدلة علو الله لم يعد العلماء من أهل السنة يذكرونها بأفرادها، وإنما يذكرونها بأنواعها، فيقولون: كل دليل يدل على أن الأشياء تنزل منه فهو دليل على علوه، وكل دليل يدل على إثبات أن الأشياء تصعد إليه فهو دليل على علوه، فمن أنكك، أو عطل الله عن علوه، فقال: إن الله ليس بعالٍ بذاته، إنما هو عين العالم

---

١) قال الإمام ابن بطة العكبري الحنبلي (٣٨٧ هـ) في كتابه الإبانة الكبرى :(وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه فوق سماواته بائن من خلقه وعلمه محيط بجميع خلقه لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية(٧/ ١٣٦).

متحدة ذاته في ذاته، أو أنه حال في كل مكان، فقد عطل ربوبية الله ﷻ وذلك لوجوب المباينة بين ذات الخالق وذات المخلوق، فنؤمن بأن الله عال بذاته ولا بد من كلمة بذاته، لأن أهل البدع يثبتون العلو لله، ولكن علو القدر وعلو القهر، وهذا لا خلاف بيننا وبينهم في إثباته، لكن الخلاف بيننا وبينهم هو علو الذات، فنحن نثبته على الوجه اللائق بالله فنعتقد - معاشر أهل السنة والجماعة - أن لله علوّاً بذاته، وأن الله له العلو المطلق بذاته كما يليق بجلاله وعظمته، وهم ينكرون هذا، وسبب نكرانهم له أن العلو يستلزم إثبات الجهة، والجهة منتفية عن الله.

وقد بيّنا أن لفظ الجهة إثباتاً أونفياً لفظ مجمل، لا نثبته مطلقا، ولا ننفيه مطلقا، ولا ينبغي تعليق ما وردت به النصوص المتواترة على بعض العبارات المجملة المبتدعة، فمن عطل الله عن علو ذاته فقد عطل الله عن ربوبيته شاء أو أبى.

القاعدة الثالثة والخمسون

من عطل الله عن عموم علمه فقد عطل ربوبيته[١]

لأن من مقتضيات الربوبية عموم علمه -تبارك وتعالى-، فمن أنكر صفة العلم أصلًا، أو حرّفها، أو أخرجها عن مدلولها الصحيح كالمعتزلة، أو أثبت أصلها وأنكر كلها كالفلاسفة، فقد عطل الله ﷻ عن ربوبيته، إما كمالًا، أو جزء، فهاتان صفتان متلازمتان، من قدح فيهما كليهما، فقد قدح في ربوبية الله ﷻ كلها، ومن قدح في شيء من أجزائها فقد قدح في ربوبية الله بقدر القدح فيها، وهى علو الله وعلم الله؛ لأن من أخص خصائص الربوبية علوه على خلقه و مُباينته لهم، وعلمه بمن خلق؛ لأن الرب هو السيد، المالك، المتصرف، فكيف يملك وهو لا يعلم؟ وكيف يتصرف وهو لا يعلم؟ وكيف يدبر وهو لا يعلم؟ فحُسن التدبير مناطه العلم، فمن قدح في علم الله، فقد قدح في ربوبية الله؛ ولذلك تجد أن بعض الآباء وهو رب الدار إذا كان جاهلًا، وليست عنده القدرة التعليمية، ولم يتعلم، ولم يأخذ الدورات في التعليم، ربما يخطئ في تربية أولاده، والرب هو المربي لخلقه، فإذا أنكرنا علم الله ﷻ، وقلنا: هو عليم بلا علم كما تقول المعتزلة، أو أنكرنا علم الله بالجزئيات، كما يقول الفلاسفة: كابن سينا، وغيره، فهؤلاء قدحون في ربوبية الله ﷻ لأن من يدبر أمر هذا العالم، ويصرّفه، ومن يملك أزمة أموره بين يديه، كيف يوصف بأنه ليس بعالم؟ هذا قدحٌ في ربوبيتهِ.

فهاتان الصفتان عضوا عليهما بالنواجذ، لأن القدح فيهما قدح في ربوبية الله.

---

١)في شفاء العليل لابن القيم (١/ ١٨٦-٤٧٥)

القاعدة الرابعة والخمسون

قل لله الشفاعة جميعاً (١)

وهذا؛ لأن المدبر والمتصرف في الدنيا والآخرة إنما هو الله -تبارك وتعالى-، ومن جملة التدبير، والتصريف في الآخرة، أمر الشفاعة فلا يملك أحد أن يشفع بين يدي الله ﷻ، ولا أن يدبر أمر شيء من الشفاعات إلا بعد أخذ الإذن والرضا من الله ﷻ، فمن زعم أن مخلوقاً يملك الشفاعة استقلالاً بدون إذن الله، فقد اتخذ هذا المخلوق شريكاً مع الله؛ لأنه وصفه بالتدبير في الآخرة؛ ولذلك فالشفاعة التي يظنها المشركون في أصنامهم، وأوثانهم منتفية، ودليل هذه القاعدة هي قول الله ﷻ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٤٤]، وقول الله ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، وقول الله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقول الله تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦].

فالشفاعة متعلقة بربوبيته؛ لأنها داخلة تحت تدبيره وتصريفه في أمر الناس في الآخرة، فلا يجوز أن نعتقد أن أحدًا يملك هذه الشفاعة غير الله -تبارك وتعالى- فلا يستطيعها ابتداءً، ولا استقلالاً، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح، حتى النبي ﷺ لا يُمكّن من الشفاعة العظمى إلا بعد أن يأتي فيخر ساجدًا تحت عرش الله، فيفتح الله عليه من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد من قبله حتى يقال له: يا محمد ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فلو كان النبي ﷺ يملك الشفاعة ابتداء لم

(١) نص القاعدة آية في سورة الزمر (٤٤)

حتاج إلى هذا الإذن والسجود، فإذا انتفت عنه مع عظم منزلته عند الله تبارك عالى فانتفائه عن غيره من باب أولى.

فلا أحد يستطيع أن يشفع بين يدي الله ﷺ ابتداءًا؛ ولذلك فما يظنه المشركون ي أوثانهم من قولهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[يونس:١٨].

فهم يثبتون الشفاعة لغير الله ملكًا استقلاليًّا بدون إذن الله ولا رضاه، وصفهم الله بالشرك والكفر، وأبطل شفاعتهم بسبب هذا الاعتقاد، فمن أثبت لشفاعة الاستقلالية لغير الله، فقد اتخذه ربًا مع الله ﷺ والعياذ بالله.

القاعدة الخامسة والخمسون

﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢][1].

وهذه قاعدة من قواعد الربوبية أيضًا؛ لأنها متعلقة بفعله ﷻ فلا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، وهي قاعدة ودليل في نفس الوقت؛ لأنها متطابقة مع نص الدليل في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وفي آية أخرى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، وقال الله ﷻ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩].

ويقول الله ﷻ مبينًا عظيم قدرته، إن الأشياء تخضع له من حين ما تسمع منه (كن)، فتكون بأمره وقدرته: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾ [فاطر:٤٤].

لماذا بدأ بالسماوات قبل الأرض هنا، مع أن هناك آيات أخرى بدأ فيها بالأرض قبل السماوات؟

الجواب: قالوا: لأن الأشياء، والأجرام الكبيرة التي تُعجز غالبا في السماوات أو في الأرض، فلما نفى عجزه بدأ بنفي العجز عن الأشياء الكبيرة، فقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر:٤٤]، أي إذا لم يكن يعجزه شيء من الأجرام الهائلة في السماوات، والتي لا تكون الأرض عندها إلا كقطعة حجر عند جبل كبير، فكيف يعجزه شيء في الأرض؟

---

(١) نص القاعدة آية في سورة يس (٨٢)

لكن لما جاء في قضية الأعمال التي يفعلها الناس في الأرض، قال: ﴿وَمَا تَكُونُ
ي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ
وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ
كْبَرَ﴾[يونس:٦١]؛ لأن الأعمال كلها في الأرض، وليست هناك في السماء أعمال
لكلفين، إنما أعمال الملائكة، فإذا كان الأمر المراد نفيه في السماء، فيبدأ بالسماء
بل الأرض، وإذا كان الأمر المراد نفيه في الأرض، فيبدأ بالأرض قبل السماء،
والشاهد من هذا أن الله ﷻ لا يعجزه شيء من أمر مملكته، ولا تدبيرها، ولا
يحتاج إلى استشارة، ولا إلى استئذان، وإنما هي (كن)، فإذا أراد الشيء أن يكون
فيتكون فيقول له: كن، فهذا من جملة ربوبيته وكمال قدرته -تبارك وتعالى-.

القاعدة السادسة والخمسون

صفات الربوبية مستحقة لله تعالى قبل وجود آثارها[١]

وهو الذي يعنيه الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، فكما كان سبحانه بصفاته أزليًا، فكذلك لا يزال عليها أبديًا) (انتهى كلامه).

أي ليس بعد خلق الخلق استحق اسم الخالق، بل هو مستحق للخالق وصفة الخلق قبل أن يوجد من يخلق، وليس اسمه الرحمن موقوفا على وجود المرحوم، بل هو الرحمن قبل وجود المرحوم، وهو التواب قبل وجود الذنب، وهو الغفار قبل وجود الشيء الذي يغفر، فليست الآثار دليل الابتداء، فهو متصف بمعاني ربوبيته قبل وجود آثارها، فالخلق من معاني الربوبية، فهو موصوف بأنه خالق قبل أن يُخلق أحد، والملك من معاني الربوبية، فهو المالك اسمًا وصفة قبل وجود المملوك، فليس بعد وجود المملوكات استحق صفة الملك، ولا بعد وجود المخلوقات استحق صفة الخلق، ولا بعد وجود المدبَّر والمتصرف فيه استحق صفة التدبير والتصريف، بل له معاني الربوبية قبل وجود آثارها.

ونزيد توضيحا فنقول: متى توصف بأنك متزوج؟ الجواب: بعد الزواج، متى توصف بأنك أب؟ الجواب: بعد الولادة، فلم تستحق هذه الصفات إلا بعد وجود آثارها.

فالله ﷻ متى استحق صفة الخلق؟ الجواب: هو موصوف بالخلق أزلًا وأبدًا

---

(١)نص عليها الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في العقيدة الطحاوية

لا ينفك عنه هذا الوصف أبدا، فليس بعد وجود المخلوق صار خالقًا، ولا بعد وجود المربوب صار ربًا، بل هو الرب قبل وجود المربوب، والخالق قبل وجود المخلوق، لأن هناك من الطوائف من يزعم بأن الله ﷻ إنما يتصف بهذه الصفات بعد وجود آثارها، وهذا خطأ محض في حق الربوبية، فمقتضيات الربوبية من الملك والإحياء، والإماتة، والتدبير، والخلق، والرزق، كلها لله يتصف الله بها قبل وجود آثارها.

يقول العلماء: فالله تعالى يوصف بالربوبية بكل مقتضياتها بلا ابتداء ولا انتهاء.

فهو رب العالمين قبل وجود العالمين، وحال وجود العالمين، وبعد فناء العالمين، وهو الرازق قبل وجود المرزوق، وحال وجود المرزوق، وبعد فناء المرزوق، وهو المحيي والمميت قبل وجود حياة المخلوقين وموتهم وحال وجودهم، وبعد فنائهم عن بكرة أبيهم والله أعلم.

فلا تتعلق صفاته أو ربوبيته بوجود أحد أو فناء أحد.

القاعدة السابعة والخمسون

الله موصوف بالغنى الذاتي،

كما أن المخلوق موصوف بالفقر الذاتي[١]

والغنى من مقتضيات ربوبيته؛ لأن الفقير المعدم يحتاج إلى غيره، والحاجة تتنافى مع الربوبية، فمن يحتاج لا يصلح أن يكون ربًا، فالله ﷻ هو غنيّ بذاته عن كل خلقه، من أجل ذلك لم يتخذ صاحبةً، ولا ولدًا، ولا وزيرًا، ولا خليفة، يدبر شؤون مملكته ولا يكون له ظهيرا على شيء من التدبير أو التصريف، فإن قيل لك: لِمَ نزّه الله ﷻ نفسه عن صفة الولادة، والزوجية؟ فتقول: لكمال غناه ﷻ عن كل أحد، فلأنه الغني بذاته فلا يمكن من طرفة عين أن يحتاج إلى أحد من خلقه، ولذلك إياك أن تستشعر المنة على الله ﷻ في شيء من تعبداتك؛ لأن استشعارك بالمنة استشعار لحاجة الله ﷻ لهذه العبادة، أو لهذا السجود، أو الركوع.

فلله عبيد غيرك يركعون ويسجدون غير سجودك وركوعك، فليس محتاجا لا لعبادتك ولا لركوعك؛ لذلك يقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس:٢٣]، وقال الله ﷻ: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية:١٥]، ويقول الله ﷻ: في الحديث القدسي « **إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني**»، وقال ﷻ: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات:٥٧]، وقال الله ﷻ: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٤].

---

(١) نقلها الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٦) عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

فكما أن الله هو الغني بذاته عن كل أحد، فالمخلوق هو المفتقر لله الافتقار الذاتي، فلا يمكن أن تنفك صفة الغنى عن الله، ولا يمكن أن ينفك فقر المخلوق عن المخلوق طرفة عين، حتى وإن بلغت ما بلغت من الأموال ومن الصحة والعافية فلا تزال ذلك العبد المفتقر الافتقار الذاتي، الذي لا يمكن أن ينفك عنك بسبب كثرة مال، أو وفور صحة، أو كثرة أولاد وعشيرة، أنت الفقير إلى الله ﷻ بالفقر الذاتي، والله هو الغني عنك الغنى الذاتي، قال الله ﷻ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

القاعدة الثامنة والخمسون

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤][(١)].

تجدون أغلب القواعد داخلة تحت دائرة التدبير والتصريف، أليس كذلك؟

الجواب: بلى، فما تنص عليه هذه القاعدة أيضا من مقتضيات كمال تدبيره وتصريفه، لأن العاجز لا يصلح أن يكون ربًّا، ولا خالقًا، ولا إلهًا من دون الله ﷻ.

ولذلك استدل الله على بطلان إلهٍ غيره بأنه عاجز، قال الله ﷻ: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا﴾ [فاطر:١٤]، وقال الله عن إبراهيم: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم:٤٢]، وقال الله ﷻ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف:١٩١]، وهذا العجز دليل عجزهم، فإذا كان عجز غيره دليلاً على بطلان إلٰهيته، فهل يوصف ربنا بشيء من العجز؟

الجواب: لا، فالله لا يعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض، فإياك أن تتصور أيها اليائس أن العدو مهما بلغت قوته أنه يعجز الله ﷻ، لا يمكن أبدًا، أن يعجزه ﷻ شيء في السماوات أو في الأرض، ولذلك قال الله ﷻ معاتبًا لنبيه يونس لما خرج من قومه مغاضبًا، قال: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنبياء:٨٧]، أي نضيق عليه، فنادى في الظلمات، فكلما قام في قلبك استشعار أنَّ الله لن يقدر عليك، فإن الله ﷻ يريك من أسباب كونه ما يكسر نفسك في هذا الاعتقاد، فإياك أن ينقدح في قلبك شيء من هذا إن كنت تريد الله أن لا يكسرك، فاستشعر دائما أنه لا يعجزه شيء، فلا تتصور أن الله ﷻ يعجزه شيء فإيمانك بعدم عجزه أبدا عن كل شيء هذا من مقتضيات ربوبيته.

---

(١) نص القاعدة هي آية في سورة فاطر (٤٤).

القاعدة التاسعة الخمسون

قوة التوكل وضعفه تختلف باختلاف

قوة وضعف مقتضيات الربوبية في قلبك[1]

أي أن الله ﷻ أمرك أن تتوكل عليه في كل أمورك، فقال الله ﷻ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم:١٢]، وقال الله ﷻ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]، فأنت لا تستطيع أن يقوى توكلك في قلبك إلا إذا كان إيمانك بمقتضيات ربوبيته إيمانا تامًا، فمن مقتضيات ربوبيته عموم قدرته وقوته، فإذا كان الإيمان بقوة الله وقدرته ضعيفًا في قلبك، فسوف يضعف توكلك، وكلما قوي الإيمان بقدرة الله وقوته كلما قوي توكلك.

ولله المثل الأعلى، لو قلت لك: اذهب إلى الدائرة الفلانية وأعط ملفك للحارس، فهو واسطة لك، هل سيكون في قلبك توكل عظيم على هذا الحارس؟ هل ستؤمن بإنهاء معاملتك بالكامل؟ الجواب: لا، لضعف ميزاته وصفاته في قلبك، ضَعُفَ توكلك عليه.

لكن لو قلت لك: اذهب بهذا الملف وادخل على وزير الدائرة الفلانية، سينهي معاملتك، أسيكون ذهابك كالذهاب الأول؟ الجواب: لا، إذًا فكل من أراد أن يتوكل على الله فليصحح إيمانه بمقتضيات ربوبية الله؛ لأنك كلما قوي إيمانك بأنه المتصرف ولا متصرف إلا هو، وأنه المدبر ولا مدبر إلا هو، وأنه

---

[1] نص عليها الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين ص (٢٥٥).

حسبك، وأن أحداً لا يستطيع أن يغالب أمره ولا يرد قضاؤه، فأقسم بالله سوف تذهب إلى أحلك المضائق، وسوف تقف عند أعظم الملوك جبروتًا؛ لأنك تعلم أن كل هذا يذوب في مقتضيات الربوبية التي كمل إيمانك بها، ولذلك لا نستغرب أن الحسن البصري وقف أمام جبار، وأن فلانًا العالم وقف أمام جبار، وقال له كلامًا والله لو عُرض على أحدنا لما فعل، لأنه لما توكل ومضى كانت مقتضيات الربوبية التي من أجلها توكل، كانت قوية فصار توكله قويًا، لكن نحن توكلنا الآن ضعيف؛ لأن مقتضيات الربوبية في قلوبنا أصلًا ضعيفة، نحن إذا فقدنا شيئًا من المال خفنا الفقر وربما يصاب الواحد بأمراض، وإذا خسر في تجارته أصابه البلاء العظيم، لأن مقتضيات الربوبية في قلوبنا ضعيفة، فضعف توكلنا بقدر ما ضعفت مقتضيات الربوبية في قلوبنا، وعلى هذا فإذا رغبت في تقوية توكلك، فقوِّ إيمانك بمقتضيات الربوبية، فعلى قدر قوة ذلك يكون قوة توكلك، وأقسم بالله لو جربتموها، لوجدتم ذلك واقعًا صحيحًا، نحن فينا خور في هذا الجانب، ولذلك الله ﷻ يقول: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣].

لذلك لما قام هذا التوكل في قلب إبراهيم وقال: حسبنا الله ونعم الوكيل أخمد الله إحراق النار عندما أُلقي فيها، ولكن لم يقلها وهو في شك، بل قالها بإيمان كامل بأن الله سينجيه، فصار الله أمامه: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩]، وهذا التوكل هو الذي جعل النبي ﷺ وهو مضطجع تحت شجره لما جاء المشرك، واخترط سيفه، ثم شهره في وجه رسول الله ﷺ فقال: من يمنعك مني؟ قال: الله، فاضطرب السيف وسقط فصار توكلنا قوةً وضعفًا مبنيًا على قوة إيماننا بمقتضيات الربوبية، فإذا رأيت في قلبك ضعفًا وعجزًا عن القيام بالأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، فهذا دليل على ضعف التوكل، وإذا ضعفت عن التصريح بكلمة الحق أو طلبت السلامة بالسكوت، فاعلم أن ذلك نابع عن ضعف في الإيمان بمقتضيات الربوبية في قلبك ولذلك قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]، ما معنى

الأرض، إذا كان توكلك عليه كاملا، فقوة التوكل وضعفه في القلب يختلف باختلاف قوة إيماننا بمقتضيات الربوبية وضعفها.

القاعدة الستون

من قدح في إمكان البعث، فقد قدح في ربوبية الله[١]

وبعبارة أخرى نقول: من عطل البعث فقد عطل الربوبية.

ولذلك نجد في الآيات أحيانا الله ﷻ يقرن بين إنكار البعث والكفر بالربوبية، مما يدل على أن من مقتضيات كونه ربًا أنه سيبعث الناس، فمن أنكر البعث، أو عطله، أو قدح فيه، أو شكك فيه، فقد شكك أو عطل في ربوبية الله ﷻ وبرهان ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الرعد:٥].

فكفرهم بالربوبية مبني على كفرهم بالبعث لتلازمهما، بل يستدل الله ﷻ على قدرته على البعث بإحياء الأرض بعد موتها، ويختمها بأن هذا من مقتضى ربوبيته -تبارك وتعالى-، كما قال الله ﷻ: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم:٥٠].

والإحياء والإماتة من جملة مقتضيات ربوبيته.

---

(١) نقل الإجماع على ذلك الإمام ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ١١٦).

القاعدة الواحدة والستون

المخلوق وإن عظمت منزلته لا يستحق شيئًا من خصائص ربوبية الله[1]

وأعظم مَن خَلق الله ثلاثة أصناف: الملائكة، والأنبياء، والمؤمنون الأولياء، فالملائكة لا تستحق شيئًا من معاني الربوبية، وكذلك الأنبياء لا يستحقون، وكذلك الأولياء، وقد استدل الله ﷻ على بطلان إلهية وربوبية الملائكة بكونها تخاف ويغشى عليها ويصيبها الفزع، وأنهم عبيد مربوبون لا يسبقون الله بالقول ويفعلون ما يؤمرون، كقول الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]، وهل الرب يخاف؟

الجواب: لا، هل الرب يفزع؟ الجواب: لا، هل الرب يغشى عليه من شدة الخوف؟ الجواب: لا، فالملائكة حصل لهم كل ذلك، فلم تصلح أن تكون ربًا ولا خالقًا ولا إلهًا مع الله ﷻ، وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إذا قضى الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله، كالسلسلة على صفوان - قال علي: وقال غيره: صفوان ينفذهم ذلك**»[2]، وفي رواية أخرى من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماوات رجفة عظيمة أو قال:**

---

(١) بنحوها في العواصم من القواصم لابن الوزير (م٥/ ٧٩)و(م٦/ ٣٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨]، (٦/ ٨٠) برقم (٤٧٠١).

رعدة عظيمة»[١]، فإذا سمع الملائكة ذلك سقطوا وغُشي عليهم، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا الْحَقَّ ۖ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]، فبما أن الملائكة يصيبها ذلك فلا تستحق شيئًا من معاني الربوبية، فإذا بطلت ربوبية الملائكة مع أنهم أعظم من خلق الله ﷻ، فكيف بربوبية من دونهم؟ لا جرم أنها باطلة من باب أولى.

وكذلك نقول: إن أعظم الأنبياء على الإطلاق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد استدل القرآن على بطلان ربوبيته بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]، فكيف يقال للرب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]،

فلما قال الله له ذلك، دل على أنه لا يصلح أن يكون ربًا، ولا إلها ولا معبوداً مع الله ﷻ، إنما هو نبي ورسول، بل إنه يوم (أحد) كسرت رباعيته، وشُج رأسه، وقال: كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟ فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]، فهل الرب يصيبه ذلك؟

الجواب: لا، ولذلك استدل إبراهيم على بطلان إلٰهية الأصنام بقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء:٥٨]، فلا ملك يصلح أن يكون ربًا، ولا نبي يصلح أن يكون ربًا، ولا ولي يصلح أن يكون ربا، فإذًا الربوبية لا يستحقها أحد وإن عظمت منزلته، فعظم المنزلة ليس بدليل يسوغ لنا أن نصف المخلوق بشيء من خصائص الربوبية، فلو نظرت إلى الرافضة لوجدت أن أعظم طريق جعلهم يضفون صفات الربوبية على آل البيت، هو كونهم من آل البيت، فيعظمونهم لأنهم آل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنهم أصحاب نسب وحسب وأنهم وأنهم ....إلخ، فجعلوا عظم منزلتهم طريقًا إلى إضفاء شيء من الربوبية عليهم، فتأتي هذه القاعدة ترد عليهم بقولك: المخلوق وإن عظمت منزلته فلا يستحق شيئًا من معاني الربوبية.

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ت: سلامة (٦/ ٥١٦).

القاعدة الثانية والستون

تمام الرضا بالقضاء على قدر تمام الرضا بالربوبية[١]

وأنتم تعلمون أنه ينبغي الرضا بالقضاء والقدر؛ لأن الرضا من تمام الرضا بربوبية الله ﷻ، فلو كنت مؤمنا بأنه هو ربك حقًا وصدقًا، وعظم الإيمان بمقتضيات ربوبيته في قلبك، فأقسم بالله لن تتسخط على قضائه؛ لأنك تعلم أن من مقتضيات ربوبيته أنه لا يريد بك إلا خيرا، ولا يُقَدِّر لعبده إلا ما فيه خير له لعاجله أو آجله، ففعل الله وقضاؤه خيرٌ كله، فلو كنت مؤمنًا بهذه القضية لرضيت ولما تسخطت، فقضاء الله خيرٌ للعبد كله، وعدل كله، ومصلحة كله، وحكمة كله، فلو كنت مؤمناً بحق وصدق بذلك كله لما تسخطت من قضاء الله.

فكلما خف هذا الميزان من قلبك، كلما عَظُمَ تسخطك على قضاء الله ﷻ وقدره، فلو سألك سائل: لماذا أنا لا أرضى بقضاء الله؟ فقل: سبب ذلك عدم تكميل مراتب الرضا بربوبيته أصلا، فلو كنت راضياً بربوبيته لتم رضاك بقضائه وقدره؛ ولذلك المتقرر عند العلماء أنه لا تطمئن نفوس الخلق عند حلول المصائب إلا إذا علمت بأن ما أصابها لم يكن ليخطئها، وأن ما أخطأها لم يكن ليصيبها، وأن من قدر لها هذه المصيبة هو الرب الحكم العدل الغفور الرحيم الذي لا يفعل إلا لحكمة ومصلحة.

وكل هذا من مقتضيات الربوبية، ولذلك يقول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كما في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «**ليس منا من لطم الخدود، وشق**

(١) العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٥٧)

الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»[١].

وفي صحيح مسلم من حديث أبي مالك الأشعري، رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب**»[٢]، فالنوح لا يكون إلا بسبب خفاء مقتضيات الربوبية عن قلب العبد.

فينبغي لكل مؤمن أن يرضى بقضاء الله، وأن لا يتردد في الرضا حتى ينتفي من حياته القلق والاضطراب، فلا يحزن العبد على ما فاته، ولا يتهيب من مستقبله، ويكون بذلك أسعد الناس؛ فأسعد الناس هو من لا يحزن على ما مضى، ولا يخاف مما هو آت، فيكون من أطيب الناس وأهنئهم بالله.

فمن عرف أن ربه هو الله الحكم، العدل، الذي لا يظلم أحداً، وأنه الرازق المعبود، فحينئذ يعيش في حياته سعيدا؛ لأنه يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ليس منا من شق الجيوب (٢/ ٨١) برقم (١٢٩٤) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية (١/ ٩٩) برقم (١٠٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة (٢/ ٦٤٤) برقم (٩٣٤).

القاعدة الثالثة والستون

حياة الله وقيوميته من مقتضيات ربوبيته[١]

بل إن ابن تيمية، وابن القيم، يقرران بأن الحياة والقيومية هي أساس الربوبية، قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[الرحمن:٢٦-٢٧]، فاستدل ببقائه وحياته على ربوبيته.

وقال الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران:١٨٠]، فاستدل على ربوبيته ببقائه.

وقال الله ﷻ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فاستدل بكمال حياته وقيوميته على ربوبيته، وألوهيته.

فمدار أوصاف الكمال وجميع الأسماء الحسنى على هذين الاسمين العظيمين: الحي القيوم، ولذلك جعلهما كثير من أهل العلم الاسم الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى، فإن قلت وما دخل هذه القاعدة في ربوبية الله فنقول: لأن القيوم معناه القائم بنفسه، وهذا فعله في نفسه،و القائم بغيره، وهذا فعله في خلقه، فالقيومية ترجع إلى فعله في نفسه وغيره، وفعله من مقتضيات ربوبيته.

---

(١)كتاب العرش للإمام الحافظ الذهبي رحمه الله (١/ ٣٤٧).

القاعدة الرابعة والستون

الإيمان بأسماء الله وصفاته من مقتضيات الإيمان بربوبيته

فيجب علينا إذا كنا نؤمن بأنه الرب حقًا، أن نؤمن بجميع ما سمى ووصف به نفسه في كتابه، أو سماه ووصفه به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صحيح سنته من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، مع اعتقاد أن الله ﷻ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فجميع بحوث أهل العلم في الأسماء والصفات كلها تنصب في تصحيح الإيمان بالربوبية.

ولذلك فالعلماء يجعلون توحيد الربوبية والأسماء والصفات نوعًا واحداً، فيقولون: التوحيد ينقسم إلى قسمين، توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد القصد والطلب، فماذا يقصدون بتوحيد المعرفة والإثبات؟ أي: توحيد الربوبية والأسماء والصفات، كما فعل أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه الإمام العلامة ابن القيم، يجعلون توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية واحداً؛ لتلازمهما، وتضمُّنِ كل واحد منهما للآخر.

فأنت لماذا تؤمن بأنه الرب؟ الجواب لأنك تؤمن بأنه الله الحي القيوم القدير القوي العزيز السميع، فآمنت بأنه رب؛ لوجود هذه الأسماء الحسنى والصفات العلا.

القاعدة الخامسة والستون

لا سيد على الإطلاق إلا الله ﷻ[١]

فغير الله -تبارك وتعالى- وإن أطلق عليه سيدٌ، إلا أن سيادته هي مطلق السيادة أي بعضها، وأما السيادة المطلقة فأنها مقصورة على الله ﷻ في قوله: (إنما السيد الله)، فهي السيادة المطلقة، لا مطلق السيادة، فكما أنه رب كل شيء ومليكه، فهو سيد كل شيء وخالقه -تبارك وتعالى-، ولذلك قرر العلماء أن لفظ السيد معرفا بالألف واللام لا يصح إطلاقه على غير الله ﷻ لحديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه، فإنه لما جاء بعض الناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: أنت سيدنا وابن سيدنا، فقال: «**السيد الله تبارك وتعالى**»[٢]، فالعبد يطلق عليه السيد ولكن بشرطين:

الشرط الأول: أن يعتقد أنه مطلق السيادة لا السيادة المطلقة.

والشرط الثاني: أن تكون مجردة عن الألف واللام؛ ولذلك فإطلاق (سيد) أصلا صحيح، وأما إطلاق (السيد) ليس بصحيح؛ لأنه لا يجوز التسمي بشيء من أسماء الله معرفًا بالألف واللام، فلا يطلق السيد معرفًا مطلقًا إلا على الله -تبارك وتعالى-، فإن قلت: وكيف نقول في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر**»[٣]

---

(١) كتاب التوحيد للإمام محمد ابن عبدالوهاب رحمه الله.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح (٤/ ٢٥٤) برقم (٤٨٠٦).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل (٥/ ١٥٩)

الجواب: أن إطلاق السيادة عليه إنما هي إطلاق وصف لا اسم، هذا أولًا،

و الثاني أنه قال: أنا سيد الناس يوم القيامة، فهي مطلق السيادة، لا السيادة المطلقة، فالسيد لكل شيء في الدنيا والآخرة، وصاحب السيادة المطلقة التي لا أول لها ولا نهاية لها إنما هو الله -تبارك وتعالى -، فالسيادة المطلقة لا تطلق إلا على الله، وأما مطلق السيادة وصفًا فتطلق على المخلوق.

= برقم (٣١٤٨).

القاعدة السادسة و الستون

من ساوى غير الله بالله في شيء من خصائص ربوبيته فقد اتخذه شريكاً معه[١]

فمن زعم أن أحدًا من الخلق يخلق كخلق الله فقد كفر وأشرك في الربوبية، ومن زعم أن أحداً يملك تدبيراً وتصريفاً مع الله فقد كفر وأشرك في الربوبية، ومن زعم أن أحداً بيده النفع والضر استقلالًا وتقديرًا مع الله ﷻ فقد أشرك في الربوبية، وهذا معنى واضح.

(١) نواقض الإسلام للإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله.

القاعدة السابعة والستون

ربوبية الله لخلقه عامة وخاصة

فالربوبية العامة هي: ربوبية الله للمخلوقات كلها بلا استثناء، فهو رب الملائكة، ورب الإنس، ورب الجن، ورب المؤمنين والكفار، ورب الفجار، فهو رب كل شيء بربوبيته العامة.

والربوبية العامة: هي ربوبية الاضطرار لا يستطيع أحد أن يتخلص منها أبدًا، فهو ربك وإن لم تشأ أن يكون ربك، فهي لجميع الناس: برهم، وفاجرهم، مؤمنهم، وكافرهم، وهى عبارة عن خلقه للخلق، ورزقه لهم، و هدايته لما فيه مصالحهم التي بها بقاؤهم في الدنيا.

وأما الربوبية الخاصة فهي: ربوبية الاختيار، وهى تربيته لأوليائه المؤمنين فقط.

فإذا قيل لك هل الله رب الكفار؟

الجواب: هو ربهم بالربوبية العامة لا بالربوبية الخاصة، فالله ﷻ يربي عباده المؤمنين بربوبيته الخاصة، بالإيمان والتوفيق، والحفظ، والسداد، ويكملهم بالأخلاق الحسنة، ويزكيهم بالمعاني، والقيم الرفيعة، ويدفع عنهم الصوارف، والعوائق، والمصائب التي تحول بينه وبينهم، ولعل هذه الربوبية الخاصة هي من أعظم ما إذا دعا به العبد ربه استجاب له؛ ولذلك تأتى في الأدلة غير مسبوقة بياء النداء غالبًا كقوله: رب اغفر لي، أي بربوبيتك الخاصة.

والربوبية الخاصة لا تسبق بياء النداء، إذا سبقت بياء النداء فالأغلب أنها تكون ربوبية عامة، ولذلك من لا يستجيب دعاءه في حديث أبي هريرة لم يقل:

ربى، ويمد يديه إلى السماء، وإنما قال: يا رب يا رب، أي: بربوبيتك العامة؛ ولذلك فأدعية الأنبياء في القرآن كلها بالربوبية لا بالألوهية، ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾، ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ ﴾، فهذا لعله هو السر في كون أكثر أدعية الأنبياء ب(ربِّ)، أي: بربوبيتك الخاصة، فإن ياء النداء غالبًا ينادى بها البعيد، لكن إذا حذفت و ناديت أحداً بدونها فكأنك تناديه وهو قريب، فقولهم: يا رب هذا يتنافى مع قوله: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦]، فاحذف ياء النداء فهو قريب منك.

القاعدة الثامنة والستون

القدرية مجوس هذه الأمة[١]

وهذا وصف وصفهم به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي داود بإسناد حسن لغيره، لأنهم قدحوا في معنى من معاني ربوبية الله، وهو: أنهم وصفوا المخلوقين بأنهم يخلقون أفعالهم، فسبب وصفهم بالمجوس؛ لاعتقادهم بأن المخلوق هو الذي يخلق فعله، فشابهوا المجوس في قولهم بأن العالم له خالقان النور والظلمة.

(١)هذا نص حديث رُوي مرفوعا وفيه مقال عند أبي داود في كتاب السنة باب ١٧ (٥/ ٦٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القاعدة التاسعة والستون

عبودية الربوبية عامة، وعبودية الألوهية خاصة[١]

وذلك لأن عبودية المخلوق للخالق تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى عبودية عامة، وضابطها أن ترِد في الأدلة مطلقة غير مضافة إلى الله ﷻ، لقول الله ﷻ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣]، فلم يضفها له.

فالعبودية المذكورة في هذه الآية إنما هي العبودية العامة، وهذه العبودية يشترك فيها كافة الخلق: برُّهم، وفاجرهم، ومؤمنهم، وكافرهم، لكنها عبودية لا تقتضي الرضا، ولا الجنة، ولا الرحمة، ولا المغفرة.

وأما العبودية الثانية: فهي العبودية الخاصة، وهى عبودية ألوهية، وهى عبودية عباد الله الصالحين، وهم كل من تعبد لله ﷻ بشرعه، وأخلص لله في عبادته، وضابطها في الأدلة أنها ترد مضافة إلى الله، كقول الله ﷻ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان:٦٣].

وهناك عبودية أعظم من هذه وهي عبودية خاصة الخاصة، والمقصود بها عبودية الانبياء والمرسلين لله فإنه لا يباريهم ولا يدانيهم أحد في ذلك كما قال - سبحانه وتعالى- عن أيوب: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص:٤١]، أي بعبودية خاصة الخاصة، وقال ﷻ عن نوح: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء:٣]، أي بعبودية خاصة الخاصة.

---

١)مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/ ٩٠).

فأي عبادة تضاف إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فالله ﷻ يريد بها عبودية خاصة الخاصة، وأي عبادة تضاف إلى عباده المؤمنين، فإن الله يريد بها العبودية الخاصة، فأما العبودية المطلقة والتي لا يضيفها له سبحانه فهي العبودية العامة.

فصارت العبودية تنقسم إلى قسمين: عبودية ربوبية عامة، وعبودية ألوهية.

وعبودية الألوهية تنقسم إلى: عبودية الألوهية الخاصة، وإلى عبودية خاصة الخاصة.

القاعدة السبعون

توحيد الربوبية عملٌ قلبي،

وتوحيد الألوهية عملٌ قلبيٌ بدني[١]

فالربوبية عمل قلبي لا يتعدى القلب.

ولذلك سمي: بتوحيد المعرفة والإثبات؛ لأن معناه يقتصر على المعرفة والإثبات، وسماه بعضهم: التوحيد العلمي؛ لأن مبناه على العلم الذي يقوم في القلب، فهو عمل قلبي فقط، وأما توحيد الألوهية فهو عمل قلبي ولكن يضاف إلى ذلك أنه أيضًا عمل بدني، فلا يكفي في توحيد الألوهية عمل القلب فقط، بل يتعداه إلى السلوك، وإلى التعبد، وإلى الذبح، والنذر، والركوع، والسجود، فهذه كلها ألوهيات بدنية، مع الرجاء، والرهبة، والرغبة، فكلها ألوهيات قلبية، فيطلب في توحيد الربوبية عمل القلب فقط، وهو الإيمان، ويطلب في الألوهية عمل القلب والجوارح.

---

١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٥/ ٢٤٥)، (١٠/ ٢٧٣).

القاعدة الواحدة والسبعون

كل قولٍ يوهم التشريك في الربوبية فالواجب منعه[١]

ولذلك منع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قول من قال: ما شاء الله و شئت،

قال: «**أجعلتني لله ندًا؟ قل: ما شاء الله وحده**»، والمشيئة من مقتضيات الربوبية، فلا يجوز لك أن تقول ما شاء الله وشئت،أو حسبي الله وأنت، أو أنا في حسب الله وحسبك،أو توكلت على الله وعليك، بل إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى أن يقول أحدنا: عبدي وأمتي؛ لأنه لفظ يوهم التشريك في الربوبية.

وإنما يقول: فتاي وفتاتي، أو يقول: غلامي.

بل لا يجوز للسيد أن يقول لعبده: أطعم ربك، أي: سيدك، وضّىء ربك، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يقل أحدكم: اسق ربك، أطعم ربك، وضىء ربك، ولا يقل أحدكم: ربي، وليقل: سيدي مولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي**»[٢].

---

(١)مستقاة من الحديث المذكور أعلاه " لا يقل أحدكم عبدي وأمتي...".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عبدي أو أمتي (٣/ ١٥٠) برقم (٢٥٥٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظة العبد، والأمة، والمولى، والسيد (٤/ ١٧٦٥) برقم (٢٢٤٩).

فهذا القول محرم، لأنه لفظ يوهم التشريك في الربوبية، بل يقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضاً «**إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك**»

زاد ابن أبي شيبة في روايته «**لا مالك إلا الله** عَزَّ وَجَلَّ»[1].

وعند الفرس: شاهان شاه، أي: ملك الأملاك، فلِما مُنعت؟ الجواب: لأنه لفظ يوهم التشريك في الربوبية، فأخذنا من هذا قاعدة تقول: كل لفظ يوهم فلِمَ التشريك؟ أي: تشريك المخلوق مع الخالق في ربوبيته، فالواجب منعهُ.

١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله (٨/ ٤٥) برقم (٦٢٠٦) ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، وبملك الملوك (٦/ ١٧٤) برقم (٥٧٣٤).

القاعدة الثانية والسبعون

لا خصومة في توحيد الربوبية[١]

فإن الخصومة بين الأمم وأنبيائها لم تكن على أن الله هو الخالق، الرازق، المحيي، المميت، الذي سخر السماوات والأرض، والشمس والقمر.

فالأمم مع أنبيائها لم تختلف في شيء من مقتضيات ربوبية الله ﷻ.

إنما الأمم اختلفت في توحيد الألوهية، فالخصومة ليست في ربوبية الله لخلقه، إنما في تأله الخلق لربهم.

(١) ينحو ها في الرسالة المفيدة للشيخ المجدد محمد بن عبدالوهاب (١/ ٣٩).

القاعدة الثالثة والسبعون

الربوبية تطلق في النصوص أحياناً، ويراد بها الألوهية[1]

ولذلك فالألوهية والربوبية، كالإسلام والإيمان، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فإذا قيل: الرب وحده، دخل معه الإله، وإذا قيل: الإله وحده، دخل معه الرب، لكن إذا قلت: رب وإله، فهنا يحمل كل واحد منهما على معنى مستقل، وأحيانًا تجد في النصوص لفظ الربوبية والله لا يريد بها حقيقة الربوبية التي نتكلم عنها الآن، وإنما يريد بها الألوهية، فإن قلت: وكيف أعرف ذلك؟ أقول: اعرفه بدلالة السياق.

❁ ونضرب أمثلة من القرآن والسنة:

الاول: قول الملَكين في القبر: من ربك؟ يسألان عن الربوبية أو عن الألوهية؟

الجواب: عن الألوهية؛ لأن الكل يؤمن بمقتضيات الربوبية؛ فأنت لن تُسأل في القبر: من خلقك؟ من رزقك؟ من علمك؟ من أحياك؟ من أماتك؟ وإنما تُسال عن الألوهية، فالسؤال عن الألوهية لا الربوبية.

الثاني: قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الأحقاف:١٣]، المراد بها هنا معبودنا أي إلهنا، فالربوبية هنا ربوبية ألوهية؛ لأن الجميع كلهم يقولون: ربنا الله بمعنى: خالقنا الله، رازقنا الله، مدبرنا الله، محيينا الله، مميتنا الله، لكن لا يحصل بعدها الاستقامة.

---

(١) تفسير ابن كثير (٥/ ٣٨٢).

الثالث: قول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام:١٦٤]، فدلالة السياق تدل على أنه بمعنى الإله؛ لأنه قاله في معرض الإنكار على من أشركوا في ألوهيته، مع أن الذين أشركوا وأنكر عليهم كانوا مقرين بالربوبية.

الرابع: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج:٤٠]، فما المقصود بالربوبية هنا؟ الجواب: المقصود بها الألوهية، فأطلق الربوبية وأراد بها الألوهية؛ لأنهم لو قالوا ربنا الله بمعنى خالقنا ورازقنا، لما استوجب إخراج قومهم لهم، فإن قومهم إنما أخرجوهم لأنهم وحدوا الله تعالى في عبادته وأنكروا عبادة الأصنام.

القاعدة الرابعة والسبعون

توحيد الربوبية لم ينكره أحد باطناً[١]

وهذه قاعدة من قواعد الربوبية قررها أهل السنة باتفاقهم، فلا يمكن أن ينكر أحد توحيد الربوبية باطنًا؛ لأنه من العلوم الفطرية، وإن من عرف إنكاره ظاهرا من باب الشقوة والعناد من بعض الخلق كالدهرية الذين قالوا: (ما يهلكنا إلا الدهر)، وكفرعون الذي قال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص:٣٨]، وكالشيوعية المعاصرة الذين قالوا: لا إله، والحياة مادة، وأنه ليس ثمة إله فوق السماوات، فهؤلاء ينكرون الربوبية ظاهرًا، لكن متى ما حلت عليهم الضرورة رجعت الفطرة إلى الله، أولم ترجع فطرة فرعون إلى الله لما غرق؟، فقال: آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين.

وقد قال الله عن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢]، وقال تعالى ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤].

(١) شفاء العليل لابن قيم الجوزية (١/ ٣٨٨، ٤٠٦).

القاعدة الخامسة والسبعون

كل لفظ يتضمن التسخط على القدر فهو محرمٌ

لأن القدر فعل الله، فإذا تسخط على قدر الله فقد تسخط على فعل الله، والتسخط على فعله تسخط على ربوبيته.

ولذلك حرَّم الشارع ضرب الخدود، وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهلية، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية**»[(١)]، وفي الصحيحين من حديث أبي موسى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**برىء من الصالقة والحالقة والشاقة**»[(٢)]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب**»[(٣)]

وهذه عقوبة لمن تسخط على قدر الله الذي هو فعله.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة (٢/ ٨١) برقم (١٢٩٦) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية (١/ ٧٠) برقم (٢٩٨).

(٣) سبق تخريجه.

القاعدة السادسة والسبعون

من سب الدهر فقد آذى الله[١]

وعلاقتها بالربوبية، هي أن من سب الدهر فقد تسخط على شيء من التدبير والتصريف لله في هذا الدهر، فرجع سبك على من خلقه، وصنعه، ودبر الأمر وصرّفه فيه؛ لأن المتقرر عند العلماء أن سب الصنعة سبٌّ للصانع، فإذا سببت الدهر الذي هو صنعة الله وخلقه، فقد سببت الله وآذيته؛ لأنك لم تسبه إلا لعدم موافقتك لتقدير الله ﷻ، وتدبيره، وتصريفه في هذا الدهر، فعاد سبك إلى قدحٍ في معنى من معاني الربوبية، ودليل هذه القاعدة نفس النص، فهي قاعدة ونص، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر**»[٢].

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن رب العزة والجلال: «**يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر**»[٣].

نكتفي بهذا القدر من القواعد، وبه ننتهي ولله الحمد من القسم الأول

وهو (توحيد الربوبية، وما يتعلق به من التفصيل والقواعد، والاستدلالات).

---

١) القاعدة نص الحديث المذكور أعلاه

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب: لا تسبوا الدهر (٨/ ٤١) برقم (٦١٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، (٧/ ٤٥) برقم(٦٠٠٣). واللفظ لمسلم.

٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤] الآية (٦/ ١٣٣) برقم (٤٨٢٦).

قواعد
توحيد الربوبية

القاعدة الأولى

توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية[١]

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة.

ومعناها: أنَّ مَن أقر أنَّ الله هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه، فلا داعيَ أن نتأكد منهُ، أهو مؤمن بتوحيد الربوبية أو لا؟

لأن مجرد إقراره بالألوهية كافٍ عن تقريره بالربوبية، إذ أنهُ أصلًا لم يؤمن بوحدانية الله في ألوهيتهِ إلا بعد أن علم أنهُ الخالق، الرازق، المدبر، المحيي، المميت.

فإيمانهُ بالألوهيةِ إنما هو نتيجة لإيمانه بتوحيد الربوبية، فمَن آمن بالألوهيةِ، فإنهُ مؤمن بتوحيد الربوبية ولا شك، فلا داعيَ لتقريرهِ بتوحيد الربوبية استقلالًا.

(١) تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٤٦٩)

القاعدة الثانية

لا إله إلا الله[١]

وهي أعظم قاعدةٍ في الوجود، على الإطلاق، وهي أفخم قاعدةٍ، وأهم قاعدةٍ، ومن أجلها خلق الله السماوات والأرض، وقام سوق الجنة والنار، وانقسم الناس إلى مؤمنينَ وكفار، فهذه أعظم قاعدة نطبقها في حياتنا، وهي كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، وهي الكلمة التي نزلت بها الكتب، وأرسلت بها الرسل كما سيأتينا إن شاء الله، يقول الله ﷻ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[آل عمران:١٨]، وقال الله ﷻ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾[محمد:١٩]، والأدلة التي تدل على فضلها كثيرةٌ من الكتاب والسنة مذكورة في غير هذا الموضع؛ لأن المقام مقام اختصار فقط، وهذه الكلمة العظيمة مبنية على ركنين: على النفي في قولك: (لا إله) وهو نفي لجميع المعبودات من دون الله ﷻ، والركن الثاني الإثبات في قولهِ: (إلا الله) وهو إثبات العبادة بحق لله ﷻ، إذ أن توحيد الألوهية لا تقوم أركانهُ إلا على الجمع بين النفي والإثبات.

يقول الناظم:

فالنفيُ قولك: لا إله لدى الورى ... هو مستحقٌّ للعبادة ثاني

غير الإله، وذلك الإثبات في ... تلك الشهادة يا أخا العرفانِ.

---

[١] القاعدة نصها صريح الآيات المذكورة أعلاه

القاعدة الثالثة

توحيد الألوهية هو التوحيد

الذي حصلت فيه الخصومة بين الأمم وأنبيائها[١]

فالأمم وأنبياؤها لم يختلفوا في مسألة توحيد الربوبية، وإنما اختلفوا في توحيد الألوهية، والدليل على ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦]، ويقول الله ﷻ عنهم في بيان هذه الخصومة: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥].

فالخصومة إنما حصلت في هذه القضية، في توحيد الألوهية.

---

(١) نحو هذا في الرسالة المفيدة للشيخ المجدد محمد بن عبدالوهاب(١/ ٣٩).

القاعدة الرابعة

لا إسلام إلا بالإقرار بالألوهية[١]

فلا يحكم على العبد بأنهُ دخل في الإسلام وأنهُ موصوفٌ بالإيمان والإسلام إلا إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأنهُ لا مستحق للعبادة في هذا الوجود إلا واحد فقط وهو الله -تبارك وتعالى-، والدليل على ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**»[٢].

ويقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في حديث طارق بن أشيم عند مسلم: «**من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله**»[٣]. وفي رواية الإمام البخاري من حديث أنس رضي الله عنه: «**فإذا قالوا: لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها**»[٤].

---

١) الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٥٦٦)

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] (١/ ١٤) برقم (٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥١) برقم (٢٠).

٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥٣) برقم (٢٣).

٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة (١/ ٨٧) برقم (٣٩٢).

وفي روايةٍ له أيضًا من حديث البراء رضي الله عنه: «**من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته**»[(١)]، وقد أجمع العلماء من أهل السنة والجماعة على أن العبد متى ما قال لا إله إلا الله حكم لهُ بأنهُ مسلمٌ ظاهرًا، فإن كان نطق بها قلبهُ باطنًا فهو مسلمٌ ظاهرًا وباطنًا.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (١/ ٨٧) برق (٣٩١).

القاعدة الخامسة

ذلك بأن الله هو الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل[١]

وهذه قاعدةٌ ودليل، وهي عبارةٌ عن معنى لا إله إلا الله، فلا يجوز لنا أن نفسر كلمة التوحيد إلا بهذا المعنى القرآني، أي أنهُ لا معبود بحقٍ إلا الله -تبارك وتعالى-، وجميع ما عُبد من دون الله -تبارك وتعالى- فإنهُ باطل، وإنما المعبود بالحق إلهٌ واحدٌ لا شريك لهُ هو الله ﷻ، فهذه الآية قاعدة في بيان معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، وذلك لأن أهل البدع يفسرون هذه الكلمة بشيء من مقتضيات الربوبية، وهذا من أعظم الخطأ الذي وقعوا فيه، فيقولون: معنى (لا إله إلا الله) أي: لا قادر على الاختراع إلا الله، وهذا معنى صحيحٌ في ذاتهِ لكن ليس هو المعنى الصحيح لكلمة التوحيد، ومنهم مَن يقول لا خالق إلا الله، وهذا المعنى صحيح في ذاته، لكن ليس هو المعنى الصحيح لكلمة التوحيد، ومنهم مَن يقول لا مبدع للأشياء إلا الله، وهذا معنىً صحيح في ذاته، ولكن ليس هو المعنى الصحيح لكلمة التوحيد؛ لأن جميع هذه التفسيرات تفسيراتٌ تتعلق بتوحيد الربوبية، ونحن في توحيد الألوهية، فهي كلمة ألوهية لا ربوبية، وتفسيرها مبني على هذه الآية والقاعدة التي تبين أن الله هو المعبود بالحق في قولهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج:٦]، وتبين أن جميع ما عبد من دون الله، فعبادتهُ باطلة، وذلك في قولهِ: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان:٣٠] أي ما يعبدون من دون الله هو الباطل، وما عبد من دون الله فلم يعبد بالحق وإنما عبد بالجهلِ، والظلمِ، والبغيِ، والتسلط، والعدوان.

---

١) القاعدة نصها صريح الآية المذكورة أعلاه

القاعدة السادسة

توحيد الألوهية

هو التوحيد الذي أرسلت به الرسل، ونزلت به الكتب[١]

ودليل ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، فقولهُ: أن اعبدوا الله هو الإثبات في كلمة التوحيد (إلا الله)، وقولهُ: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦] هو النفيُ في كلمة التوحيد (لا إله)، ويقول الله ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

فبين الله في هذه الآيات أن وظيفة الرسل هي الدعوة إلى عبادة الله وحدهُ دون ما سواهُ، وقال نوح لقومهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾، وقال هود لقومهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف:٥٩]، وقال صالح لقومهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف:٥٩]، وقال شعيب لقومهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف:٥٩]، وجميع الرسل إنما زبدةُ رسالتهم، وأول ما يفتتحون به دعوتهم هي الدعوة إلى التوحيد، ولا يبدؤون بشيء غيره مطلقًا، فالرسل لم تبعث بتوحيد الربوبية إلا من باب التقرير والاستدلال والبرهان على المطلوب الأعظم الذي هو توحيد الألوهية كما بينا سابقًا.

---

(١) تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٤٧٨)

القاعدة السابعة

العبادةُ حقٌ صرفٌ محضٌ لله -عز وجل-[١]

ومعنى ذلك أنهُ لا يجوز أن يُصرف شيءٌ من التعبدات لا لملكٍ مقربٍ، ولا لنبيٍ مرسلٍ، ولا لوليٍ صالح، وبرهانها قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة:٢١]، وقول الله ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، وقول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وقول الله ﷻ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٩]، وقال الله ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:١٨].

والأدلةُ في هذا المعنى كثيرةٌ جدًا، فأي قولٍ أو فعلٍ يدخل في مسمى العبادة، فلا يجوز لك أن تصرفهُ لغير الله ﷻ، ومن صرف شيئًا من التعبدات لغير الله فقد أشرك.

---

١)مجموع الفتاوى (١/ ٧٦)

القاعدة الثامنة

لا يخلدُ في النارِ أحدٌ معهُ أصل توحيد الألوهية[١]

فمَن مات وخرج من هذه الدنيا، ومعهُ أصل التوحيد أي توحيد الألوهية؛ فإنهُ وإن عُذِّب في النار بسبب شيء من الكبائر التى لم يغفرها الله ﷻ، ولم تنلهُ الشفاعة، فإنهُ لا يخلد في النار الخلود الأبدي المطلق، وإنما يعذب فيها بقدر ذنوبهِ ثم يخرج منها إلى الجنة، فمَن كان معه أصل هذا التوحيد فمعه حزامُ أمان من الخلود الأبدي المطلق في النار، ودليل ذلك حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مَن كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله، دخل الجنة يومًا من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما أصابهُ**»[٢].

وفي الصحيحين من حديث أبي ذر رضي الله عنه، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة**»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «**وإن زنى وإن سرق**» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «**وإن زنى وإن سرق**» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «**وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر**»[٣].

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٦/ ٢٨٤)

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، ذكر العلة التي من أجلها أمر بهذا الأمر (٧/ ٢٧٢) برقم (٣٠٠٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب الثياب البيض، (٧/ ١٤٩) برقم(٥٨٢٧) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركا دخل النار (١/ ٩٥) برقم (٩٤).

ليس معنى ذلك أنه سيدخل الجنة ابتداءً ولكن مآلهُ أن يدخل الجنة؛ لأنهُ مات ومعهُ أصل هذا التوحيد، فسواء عُذِّب على زناهُ وسرقته أو لم يُعَذَّب فإنهُ سيدخل الجنة، إما ابتداءً إذا غفر الله لهُ كبيرتهُ، وإما انتقالًا إذا لم يغفر الله كبيرتهُ، فلا يظنن أهل الإرجاء أن هذا الحديث ينفعهُم في عقيدة الإرجاء، وإنما هو دليلٌ على أنَّ مَن مات ومعهُ أصل لا إله إلا الله، فسيدخل الجنة وإن أصابهُ شيءٌ من العذاب على زناهُ وعلى سرقتهِ، فمَن مات ومعهُ أصل هذا التوحيد فهو داخلٌ للجنة جزمًا، سواء دخلها ابتداءً أو انتقالًا، وسيأتينا أنَّ دخول الجنة ينقسم إلى قسمين بعد قليل إن شاء الله، وفي صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**يخرج من النارِ مَن قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن برة من خير**»[1]، فما الذي أنجاه من النار؟

الجواب: أن معهُ أصل هذا التوحيد، ويخرج من النار مَن قال: لا إله إلا الله وفي قلبهِ وزن شعيرة من خير، والمراد بالخير أصل هذا التوحيد، فالموت على أصل هذا التوحيد لا يحرم العبد على النار مطلقًا، وإنما يحرم الخلود الأبدي في النار، وإن عذب العبدُ على شيءٍ من الذنوب والمعاصي.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه (١/ ١٧) برقم (٤٤).

القاعدة التاسعة

توحيد الألوهية هو أول دعوة الرسل[١]

وقد ذكرنا قبل ذلك الدليل على ذلك أنَّ نوحًا قال لقومهِ أول ما قال: ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وكذلك قالها مَن بعده من الأنبياء والرسل في أول مفتتح دعوتهم لأممهم: ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾، فهذا توجيه لنا أيها الدعاة أنهُ لا ينبغي أن نشغل الناس بأمور فقهية وعندهم مخالفات عقدية، ولا ينبغي أن نلتهي ونغفل عن تقرير هذا التوحيد في قلوب الناس بأمورٍ سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، فأول ما ينبغي للداعية أن يقرره في قلوب الناس هو تصحيح التوحيد لا سيما توحيد الألوهية إن كان يريد أن تكون دعوتهُ على منهاج النبوة.

وبما أن هذا التوحيد مبنيٌّ على صرف العبادة لله، فلا بد أن نذكر جملًا من القواعد المتعلقة بالعبادة وكيف تعرف العبادة؟ وما يضادها من البدع.

---

(١) نص القاعدة هو نص الآيات المذكورة أعلاه.

القاعدة العاشرة

كل ما يحبه الله ويرضاه فهو عبادة[١]

فالأقوال والأعمال التي يحبها الله ويرضاها تدخل في مسمى التعبدات كالإيمان والتوحيد، والصلاة والزكاة، والصيام والحج، وصدق الحديث، وأداء الأمانات، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والوفاء بالعهود والمواثيق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، والتعلم والتعليم، والإحسان للجار واليتيم والمسكين وابن السبيل، كل ذلك يدخل في حيز العبادة لأنها أمورٌ يحبها اللهُ ويرضاها.

(١) العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وفي مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩).

القاعدة الحادية عشرة

العبادات توقيفية في ثبوتها على النصوص[١]

فلا حق لك أن تخترع عبادة لا دليل عليها وتأمر الناس أن يتعبدوا الله ﷻ بها، ودليل هذه القاعدة قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى:٢١].

والإذن هنا هو الإذن الشرعي؛ لأن الإذن المضاف إلى الله ينقسم إلى قسمين: إذنٍ كوني، إذنٍ شرعي، فالمقصود بالإذن في هذه الآية: الإذن الشرعي، ويدل عليها أيضًا ما في صحيح البخاري من حديث عائشة ﵂، عن النبي ﷺ قال: «**مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منهُ فهو ردٌّ**»[٢].

وفي رواية لمسلم من حديث عائشة ﵂ أيضا: «**مَن عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ**»[٣].

---

(١) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٩/ ١٧): (ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى)، وفي الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٢٦٥)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٣/ ١٨٤) برقم (٢٦٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (٥/ ١٣٢) برقم (٤٥٨٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (٥/ ١٣٢) برقم (٤٥٩٠).

القاعدة الثانية عشرة

الله يُعبد بما شرع، ولا يُعبد بالأهواء والبدع[١]

فإن الله لا يقبلُ ولا يرفع شيئًا من الأعمال إلا إذا كان قائمًا على الإخلاص والمتابعة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهذا متفقٌ عليه بين أهل العلم، وقد وردت في القرآن آياتٌ كثيرة تذم اتباع الأهواء، وتحذر من اتباع الهوى، بل إنَّ الله ﷻ جعل الهوى إلهًا متبعًا، كما قال ﷻ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان:٤٣]،فلا يجوز أن نعبد الله، لا بقولٍ ولا بعملٍ إلا إذا كان مشروعًا، وأما الأهواء والبدع فلا يقبل الله ﷻ منها شيئًا.

(١)ذكرها شيخ الإسلام أبو العباس في أكثر من موضع في الفتاوى لابن قاسم (١/ ٨٠- ١٨٩- ٣١٠- ٣٣٣- ٣٦٥) (١٠- ١٧٢) (١١/ ٥٠- ٥٣- ٥٨٥ ٦١٧- ٦١٩)، والعبودية (١١-١٢).

القاعدة الثالثة عشر

كلُ ما لا يُعلم إلا من جهة الشارع فهو عبادة[١]

كصفة الصلاة لا تُعلم إلا من جهة الشارع، فالصلاة عبادة، والوضوء لا يُعلم إلا من جهة الشارع فهو عبادة، وصفة صلاة الجنازة لا تُعلم إلا من قِبل الشارع فهي عبادة، وصفة الحج لا تُعلم إلا من قِبل الشارع فهي عبادة، والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تُعلم إلا من قِبل الشارع أي باعتبار صفتها فهي عبادة، وهكذا كل شيءٍ لا يُعلم إلا من جهة الشرع فهو عبادة، وهي من قواعد أبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١)ذكرها شيخ الإسلام أبو العباس في أكثر من موضع من الفتاوى لابن قاسم (١/ ٨٠-١٨٩-٣١٠-٣٣٣-٣٦٥)(١٠-١٧٢) والعبودية(١١-١٢).

القاعدة الرابعة عشر

كل بدعة في الدين فهي ضلالة[١]

لأن توحيد الألوهية مبناه على العبادات، فلا بد أن نعرف حقيقتها وما يضادها، فكل بدعة في الدين فهي ضلالة، فأيّ اختراعٍ في أمرٍ من أمور الدين، فإنهُ يوصف بأنهُ بدعة، وليس في الدين بدعةٌ حسنة، وإنما البدع في الدين كلها سيئة، والدليل على ذلك:

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**وكل بدعةٍ ضلالة**»[٢]، وحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مَن عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ**»[٣].

وهذا مجمعٌ عليه بين أهل العلم من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، والخلاف فيها حادثٌ.

---

(١) القاعدة هي عين نص الحديث المذكور أعلاه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٢) برقم (٨٦٧).

(٣) سبق تخريجه.

القاعدة الخامسة عشر

كل إحداث في الدين فهو رد[١]

ودليلها حديث عائشة ﵂ عن النبي ﷺ قال: «**مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منهُ فهو رد**»[٢]، والإحداث في الدين لهُ عدة صور:

الصورة الأولى: إنشاء عبادة لا جنس لها في الشرع، كالذين يتعبدون بمعاشرة الغلمان الملاح، أو يتعبدون بالنظر إلى وجوه المُرد، أو يتعبدون بمعاشرة الأفاعي طلبًا للكرامة، أو يتعبدون بضرب الدفوفِ، فهذه العبادات ليس لها أصلٌ في الشرع، وهذا الإحداثُ يُرد عليه بقاعدة: **الأصل في جنس العبادة التوقيف**.

الصورة الثانية: الإحداث في سبب العبادة، فتجد أنَّ من الناس من يربط عبادة بسببٍ لا دليل على سببيتهِ، كالذين يتعبدون الله بالصوم في يومٍ يعتقدون فضيلة صومهِ ولا دليل على هذه الأفضلية، فربطوا عبادة بسبب، فالبدعة ليست في ذات العبادة وإنما في سببها، فهو إحداثٌ في السبب، ويسد هذا الباب قاعدة تقول: الأصل في سببية العبادة التوقيف.

الصورة الثالثة: الإحداث في صفة العبادة، أي: أنهم يأتون إلى عبادةٍ شرعية، ويحدثون في صفاتها ما لا دليل عليه، كالصلاة المسماة (بصلاة الرغائب)، أو(الصلاة الألفية)، أو(صلاة التسابيح) على القول بأنها لا أصل لها، أو ما يسمونه

---

(١)القاعدة هي عين نص الحديث المذكور أعلاه.

(٢) سبق تخريجه.

(بصلاة القضاء العمري)، ونحو ذلك.

فهم يحدثون صفةً جديدة لا دليل عليها، فالإحداث الآن في صفة العبادة، ويسد عنا هذا الباب قاعدةٌ تقول: الأصل في صفة العبادة التوقيف.

الصورة الرابعة: الإحداثُ في مكان العبادة، وهي أن يأتي المبتدع إلى عبادةٌ شرعية ويجزم أنَّ فعلها في هذا المكان بعينهِ أفضل من فعلها في المكان الآخر، ولا دليل يدل على أفضلية التعبد لله ﷻ في هذا المكان، كالذين يزعمون أفضلية الذبح لله عند قبر الولي، أو يزعمون أفضلية دعاء الله عند قبر الولي، فهم لا يذبحون للولي، ولا يدعون الولي من دون الله، وإنما يزعمون أن فعل هذه العبادات في هذا المكان أفضل، فالإحداث هنا في ربط العبادة بمكان لا دليل عليه، ويسد عنا هذا الباب قاعدة تقول: الأصل في مكان العبادة التوقيف على الأدلة.

الصورة الخامسة: الإحداث في زمان العبادة، وهي أن يأتي إنسانٌ ويربط عبادةً بزمان لا دليل عليها، ويسد عنا هذا الباب قاعدةٌ تقول: الأصل في زمان العبادة التوقيف.

الصورة السادسة: الإحداث في مقدار العبادة، كالتعبد لله ﷻ بالأذكار بعددٍ معين لا دليل عليه، ويسدنا عنا هذا الباب قاعدة تقول: الأصل في التقدير التعبدي التوقيف.

فصارت العبادة توقيفية بكل متعلقاتها، سواءً أكان في جنسها أو سببها أو صفتها أو زمانها أو مكانها أو مقدارها.

القاعدة السادسة عشر

مشروعية الشيء بأصلهِ لا تستلزم مشروعيته بوصفهِ[١]

وهي قاعدة من قواعد توحيد الألوهية التي تحفظ التعبد لله ﷻ؛ لأن من أهل البدع مَن يأتي إلى عبادةٍ مشروعة بالأدلة ثم يضيف عليها وصفًا لا دليل عليه إما وصف هيئة أو وصف زمان أو وصف مقدار أو وصف سبب أو وصف مكان، فإذا أنكرت عليه هذا الوصف استدل عليك بالأدلة التي تثبت الأصل، فترد أنت عليه بهذه القاعدة: أن الأدلة التي ذكرتها إنما تدل على الأصل، ودليل الأصل للأصل ويبقى الوصف شيئًا زائدًا يحتاج إلى دليلٍ آخر، فلا حق لك أن تستدل على مشروعية الوصف البدعي بالدليل الذي يدلّ على الأصل الشرعي.

(١)من قواعد المؤلف في كتابه نصر الشريعة بقمع البدعة (٢/ ١٣٢)

القاعدة السابعة عشر

اقتصادٌ في سبيلٍ وسنة خيرٌ من اجتهادٍ في مخالفة وبدعة[١]

وقد نص على هذه القاعدة بعض الصحابة، واتفق عليها التابعون والأئمة رحمهم الله تعالى، فليست العبرة عند الله بكثرة العمل ولا بكثرة الاجتهاد على غير هدى ولا سبيل، ولا سنة، فقليلُ العملِ بإخلاصٍ ومتابعة، خيرٌ من كثيرهِ إذا كان جاريًا على مخالفةٍ وبدعة.

١)جاء ذلك عن أبي الدرداء وأُبَي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهم وأرضاهم كما عند اللالكائي (١/ ٩٩-١١٥) والسنة للمروزي (ص١٠٠) واللفظ له، وأخرج الشطر الأخير منه ابن بطة في الإبانة (١/ ٢/ ٣٥٣/ ٢٣٢).

القاعدة الثامنة عشر

لا انتفاع بكلمة التوحيد إلا بتحقيق شروطها

وانتفاء نواقضها، أي: موانعها[١]

وهذا مجمعٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، فلا يُكتفى بقول العبد: لا إله إلا الله؛ لأن الأدلة دلت على أن الانتفاع بهذه الكلمة مشروطٌ بشروط، وهي الشروط الثمانية التي جمعها لكم الناظم بقولهِ:

وشـــروطها ســـبع إليـــك بيانهـــا ... العلـــم والإخـــلاص للـــرحمن
وكـــذا المحبـــة واليقـــين قبولهـــا ... والصـــدق والتســـليم يـــا إخـــواني
ويـــزاد كفـــر بالطواغيـــت التـــي ... عمـــت بهـــا البلـــواء في الاوطـــان

والدليل على هذه الشروط:

العلم قول الله ﷻ: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف:٨٦]، وقول الله ﷻ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد:١٩]، وفي صحيح مسلم من حديث عثمان رضي الله عنه، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**مَن مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة**»[٢].

ودليل **الإخلاص** قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:١١]، وقوله ﷻ: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر:١٤]، وقول الله ﷻ:

---

(١) من قواعد المؤلف في كتابه نصر الشِرعة بقمع البدعة (٢/ ١٣٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (١/ ٥٥) برقم (٢٦).

﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:٥]، وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أسعد الناس بشفاعتي مَن قال: لا إله إلا الله خالصًا من قِلبه**»(١).

ودليل اليقين قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ﴾ [الحجرات:١٥]، وقال الله ﷻ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [إبراهيم:١٠]، وحديث أبي هريرة أو أبي سعيد رضي الله عنهما، عند مسلم، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أشهد أنَّ لا إله إلا الله وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبدٌ غير شاكٍ فيهما فيحجب عن الجنة**»(٢)، وما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**يا أبا هريرة: اذهب فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبهُ فبشرهُ بالجنة**»(٣).

ودليل المحبة قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]، وفي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**ثلاثٌ مَن كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان، مَن كان الله ورسولهُ أحب إليه مما سواهما**»(٤).

وأما دليل الصدق فهو قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٣]، ولم يكتف الله ﷻ بالمجيء بالصدق حتى أمر بالتصديق بهِ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**ما من أحدٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٨/ ١١٧) برقم (٦٥٧٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، (١/ ٥٦) برقم (٢٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (١/ ٥٩) برقم (٣١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، (١/ ١٢) برقم (١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (١/ ٦٦) برقم (٤٣).

صدقًا من قلبهِ إلا حَرَّمَه الله على النار»[(١)]، متفقٌ عليه من حديث أنس رضي الله عنه.

ودليل القبول قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات:٣٥]، أي لا تقبل قلوبهم هذا الكلام، ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات:٣٦].

وكذلك حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من قبل مني الكلمة التي عرضت على عمي فردها، فهي له نجاة»[(٢)]، رواه أحمد في المسند.

وفي الصحيحين من حديث سعيد بن المسيب بن حزن عن أبيه: قال: «لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله"، فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا (١/ ٣٧) برقم (١٢٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، (١/ ٦١) برقم (٣٢). واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسند الخلفاء الراشدين، من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١/ ٢٠١) برقم(٢٠).

(٣)أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، (٥/ ٥٢) برقم (٣٨٨٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله (١/ ٥٤) برقم (٢٤).

وأما **دليل الانقياد**، فهو قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [لقمان:٢٢]، فلا ينتفع العبدُ بهذه الكلمة إلا إذا قالها محققًا لشروطِها.

القاعدة التاسعة عشر

مَن كفر بالطاغوت وآمن بالله، فقد استمسك بالعروة الوثقى[١]

ودليل ذلك قول الله ﷻ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦]، والعروة الوثقى: المقصود بها كلمة التوحيد (لا إله إلا الله).

وقال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:٦٠]، ويقول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء:٥١]، فمن عقيدتنا الكفر بالطاغوت.

وفي صحيح مسلم من حديث طارق بن أشيم رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مَن قال لا إله إلا الله وكفر بما يُعبد من دون الله فقد حرم ماله ودمه وحسابه على الله**»[٢].

والطاغوت هو كل ما تجاوز به العبدُ حدهُ من معبودٍ أو متبوعٍ أو مطاع.

---

(١) القاعدة بنصها في الآية المذكورة أعلاه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥٣) برقم (٢٣).

القاعدة العشرون

الإله هو الذي يألهه القلب بكمال الحب، والتعظيم، والإجلال، والإكرام، والخوف، والرجاء[١]

وهذه من قواعد شيخ الإسلام ابن تيميه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابهِ (العبودية) فكل عبادة صرفها لله ﷻ فيجب لزامًا أن تكون مشتملة على هذه الأركان، فنحن نعبد الله محبةً، وإكرامًا، وخوفًا، ورجاءً، وإجلالًا، وتعظيمًا، فأي عبادة انفردت عن واحد من هذه الأركان، فإنها تعتبر عبادة ناقصة.

فإذا قيل لك: لمَ تصلي؟ فقل: خوفًا، ورجاءً، ومحبةً، وإجلالًا، وتعظيمًا، وإن قيل لك: لمَ تزكي؟ خوفًا، ورجاءً، ومحبةً، وإجلالًا، وتعظيمًا، وهكذا في سائر العبادات.

[١] العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٥٣).

القاعدة الواحدة والعشرون

مَن سوى غير الله بالله في شيء من خصائص ألوهيته، فقد أشرك في توحيد الألوهية[١]

فمَن ذبح لغير الله كما يذبح لله فقد ساوى غير الله بالله في عبادة الذبح، ومَن دعا غير الله كما يدعو الله فقد ساوى غير الله بالله في عبادة الدعاء، ومَن ركع أو سجد لغير الله، فقد ساوى غير الله بالله في هذه العبادات، فكل مَن صرف شيئًا من العبادة لغير الله ﷻ فقد ساوى غير الله بالله في هذا الأمر.

ودليل هذه القاعدة قول الله ﷻ عن أهل النار: إنهم قالوا: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٩٧-٩٨]، وقول الله ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]، أي أشباهًا ونظراء تساوونهم به.

---

(١) بنحوها في كتاب (الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار) للإمام أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، وقد استفاد - رحمه الله - فائدة واسعة من كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة للحافظ اللالكائي حيث اعتمد عليه في كتابه الانتصار مع الشريعة للآجري وصحيح البخاري وجامع الترمذي وكان قد ألف كتابه (الانتصار) انتصارا للعقيدة السلفية لما طعن فيها القاضي جعفر بن عبد السلام الزيدي المعتزلي وذلك حين رد على رسالة سابقة للعمراني في بيان العقيدة.

القاعدة الثانية والعشرون

شرك الألوهية فرعٌ عن شرك الربوبية[١]

فلو سألت أي إنسانٍ صرف شيئًا من خصائص الألوهية لغير الله، لِمَ صرفتها؟ لِمَ عبدت هذا الوثن؟ لِمَ عبدت البقرة؟ لِمَ عبدت هذا الولي؟ لِمَ عبدت هذا النبي؟

فإنهُ سيعلل عبادتهُ بشيء يخص الربوبية، فيقول: أنا أعبده لأنهُ يملك النفع والضر، أو يقول: أعبدهُ لأنه سيشفع لي يوم القيامة، أو أعبدهُ لأني أطلب منه رزقًا، أو أعبدهُ لأني أطلب منهُ نصرًا، فهو يعلل عبادته وصرفهُ شيئًا من خصائص الألوهية لغير الله بشيءٍ من مقتضيات ربوبية الله ﷻ.

وقد ذكرنا هذا في قاعدة: الشرك في الربوبية مقدمة الشرك في الألوهية، ومضمون هذا أنَّ الإنسانَ إذا وقع في شرك الألوهية، فهذا من الأدلة على وقوعه قبل هذا في شرك الربوبية.

---

١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١).

القاعدة الثالثة والعشرون

الشرك أكبر الكبائر وأظلم الظلم على الإطلاق[١]

فالشرك أظلم الظلم، وأكبر الكبائر، وأعظم ما نهاك الله عنهُ، وأقبح القبائح على الإطلاق.

ودليل ذلك قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]، وقول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأحقاف:٥]، وحديث أبي بكرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر، قلنا: بلى، يا رسول الله، قال: الإشراك بالله...**» الحديث[٢].

وفي حديث ابن مسعودٍ في الصحيحين يقول: «**سألت النبي ﷺ أي الذنب أعظم عند الله ؟ قال: أن تجعل لله ندًا وهو خلقك**»[٣].

---

(١) القاعدة هي نص الآية المذكورة أعلاه، مجموع الفتاوى (١٤/ ١٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور (٣/ ١٧٢) برقم (٢٦٥٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (١/ ٩١) برقم (٨٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] (٩/ ١٥٢)، برقم (٧٥٢٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب، وبيان أعظمها بعده (١/ ٩٠) برقم (٨٦).

وفي حديث عمير بن قتادة عن رجل أدرك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهُ قال: «**يا رسول الله، ما الكبائر؟ قال: هن سبعٌ أعظمها الإشراك بالله**»[١]، وفي حديث عمرو ابن العاص يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من لقي الله، وهو لا يشرك به شيئا دخل الجنة، ولم تضره معه خطيئة، كما لو لقيه وهو مشرك به دخل النار، ولم تنفعه معه حسنة**»[٢]، أخرجهُ أحمد في المسند.

١)أخرج البخاري(٦٤٦٥)كتاب الحدود باب رمي المحصنات، ومسلم كتاب الإيمان (٨٩).

٢) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (١١/ ١٥٥) برقم (٦٥٨٦).

القاعدة الرابعة والعشرون

مَن صَرَف شيئًا لغير الله

على وجهٍ لا يليق صرفهُ إلا لله فقد أشرك[١]

وبناء على ذلك، فمن استعان بغير الله في الأمر الذي لا يقدرُ عليه إلا الله، فقد كفر وأشرك؛ لأن الاستعانة على هذا الوجه لا يجوز صرفها إلا لله.

ومَن ذبح لغير الله تعبدًا وتعظيمًا فقد أشرك؛ لأن الذبح تعظيمًا وتعبدًا على هذا الوجه لا يصرف إلا لله ﷻ وعلى ذلك فروعٌ كثيرة.

(١) كتاب التوحيد، وكشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس(١/ ١٤٨)لشيخ الإسلام

القاعدة الخامسة والعشرون

مَن صرف دعاء العبادة لغير الله فقد أشرك[١]

فمن صلى لغير الله فقد أشرك، ومَن تصدق لغير وجه الله فقد أشرك، ومن حج لغير الله فقد أشرك، ومَن اعتمر لغير الله فقد أشرك، ومَن طاف بالقبر أو بالولي فقد أشرك، فلا تفصيل في صرف دعاء العبادة.

وقد ذكرنا في موضع آخر أن دعاء العبادة هو أن يفعل العبد عبادة مشروعة يرجو بها وجه الله ﷻ وثوابهُ والدار الأخرة، فحقيقتهُ أنهُ دعا، لكن أخرج دعاءهُ على صورة عبادة، فهو دعاء عبادة.

١)مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٥/ ١٠).

القاعدة السادسة والعشرون

مَن دعا غير الله دعاء مسألةٍ فيما لا يقدر عليه غير الله، فقد أشرك[١]

لقول الله ﷻ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الأحقاف:٥]، وقول الله ﷻ: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقال الله ﷻ: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر:٦٠].

فالتفصيل ليس في دعاء العبادة وإنما في دعاء المسألة، فالذين يسألون الأموات هؤلاء مشركون، والذين يسألون الأحياء الغائبين عنهم أمرًا لا يقدر عليه إلا الله فهؤلاء مشركون أيضًا.

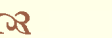

(١) المرجع السابق.

القاعدة السابعة والعشرون

الشرك أكبر وأصغر[١]

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج الذين يجعلون الشرك صورة واحدة وهو الأكبر.

(١) مدارج السالكين للإمام ابن القيم (١/ ٣٣٩).

القاعدة الثامنة والعشرون

الكفر كفران أصغر وأكبر[١]

وهذا بإجماع أهل السنة، خلافًا للخوارج أيضًا الذين يجعلون الكفر نوعًا واحدًا وهو الكفر الأكبر.

(١) الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٥٣)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٢٨).

القاعدة التاسعة والعشرون

لا يوجب الخلود الأبدي وحبوط الأعمال والبغضاء والبراء المطلق إلا الكفر والشرك الأكبر[١]

فليس بيننا وبين مَن وقع في هذا الشرك الأكبر أو الكفر الأكبر، لا مطلق المحبة، ولا مطلق الموالاة، ولا مطلق المودة، ووقوعهم في هذا الشرك والكفر الأكبرين يوجب حبوط الأعمال كلها والخلود الأبدي المطلق في النار، وهو الشرك الذي أجمع العلماء على أنه لا يدخل في حيز المغفرة.

يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٧]، أي الشرك الأكبر بالاتفاق.

ويقول الله ﷻ عن إبراهيم: ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤]، ويقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المائدة:٥٠]، أي لكفرهم وشركهم.

وقال الله ﷻ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [آل عمران:٢٨]، أي لكفرهم وشركهم، ويقول الله تعالى ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡ﴾ ...الآية، وعن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الدواوين عند الله ﷻ ثلاثة:... فديوان لا يغفر الله ﷻ منهُ شيئًا**»، ثم ذكر في آخر الحديث أنه: «**ديوان الشرك**»[٢]، أي الشرك الأكبر.

---

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للإمام ابن حجر الهيتمي (١/ ٢٤٠)، مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسند النساء، من حديث الصديقة عائشة بنت الصدّيق رضي الله عنها، (٤٣/ ١٥٥) برقم (٢٦٠٣١).

قال الله -تبارك وتعالى- عن عيسى: إنهُ قال: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة:٧٢].

القاعدة الثلاثون

كل ما كان وسيلةً للشرك الأكبر ووصفه الشارع بأنه شركٌ، فأصغر، أي: أنه شرك أصغر[١]

فالشرك الأصغر حقيقته ما اجتمع فيه وصفان:

الوصف الأول: أن الشارع وصفه بأنه شرك، فلا يجوز لنا أن نصف ذنبًا من الذنوب بأنهُ شركٌ إلا وعلى هذا الوصف دليل من الشرع؛ لأن المتقرر عند أهل السنة أن الوصف بالتحريم لا يستلزم الوصف بالشرك، والوصف بالشرك يستلزم الوصف بالتحريم، فليس كل حرام يعتبر شركًا، ولكن كل شرك يعتبر حرامًا.

الوصف الثاني: أن يكون وسيلة لشيء من الشرك الأكبر، فما كان وسيلةً للشرك الأكبر ووصفه الشارع بأنه شركٌ، فإنه يعتبر شركًا أصغر، كالحلف بغير الله ﷻ فهو شركٌ أصغر؛ لأن الشارع وصفهُ بأنهُ شركٌ، كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قالِ: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»[٢] وهو وسيلةٌ للشرك الأكبر، وكالتمائم فإنها شركٌ أصغر؛ لأن الشارع وصفها بأنها شركٌ، كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الرقى والتمائم والتولة شركٌ**»[٣]. وهي وسيلة للشرك الأكبر، وكالطيرة فهي شركٌ أصغر؛ لأن الشارع وصفها بأنها شركٌ، كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الطيرةُ شركٌ**»[٤]، وهي وسيلة للشرك الأكبر وهكذا..

---

١) القواعد المذاعة للمؤلف (١/ ١٣٦).

٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (٣/ ١٦٢) برقم (١٥٣٥) وقال: "حديث حسن".

٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم، (٤/ ٩) برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب تعليق التمائم، (٢/ ١١٦٦) برقم (٣٥٣٠).

٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطيرة، (٤/ ١٧) برقم (٣٩١٠)، وابن

القاعدة الواحدة والثلاثون

الكفر المُنكَر في الأدلة كفرٌ أصغر[١]

وهذا من قواعد أبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من جملة المميزات بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر.

فمتى ما ورد عن الشارع قولهُ: كفرٌ، أو قولهُ: فقد كفر، فاعلم أنه يريد الكفر الأصغر.

كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**اثنتان بالناس هما بهم كفر: الطعن في الأنساب، والنياحة على الميت**»[٢].

وفي حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[٣].

= ماجه في سننه، كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، (٢/ ١١٧٠) برقم (٣٥٣٨).

(١) شرح العمدة لشيخ الإسلام (٢/ ٨١)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة على الميت (١/ ٨٢) برقم (٦٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى (٢/ ١٧٦) برقم (١٧٣٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (١/ ٨١) برقم (٦٥).

وكما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»[١].

وكما في حديث جرير رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أيما عبدٍ أبَق (أي: فر من مواليه) فقد كفر حتى يرجع إليهم**»[٢].

وأما الكفر الأكبر، فإنهُ غالبًا ما يرِد في الأدلة معرّفًا بالألف واللام.

١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن (٨/ ١٥) برقم (٦٠٤٤)،، باب بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» (١/ ٨١) برقم (٦٤).

٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تسمية العبد الآبق كافرا (١/ ٨٣) برقم (٦٨).

القاعدة الثانية والثلاثون

الشرك الأصغر ينقلب إلى أكبر إذا عظم التنديد وقويت المساواة[١]

فالشرك الأصغر لا يبقى شركًا أصغر غالبًا، وإنما ينقلبُ من كونه أصغر إلى أكبر إذا عظم التنديد وقويت المساواة في قلبك أيها الإنسان.

فالحلف بغير الله هو شركٌ أصغر بالأصالة، لكن إذا قوي التعظيم في قلبك فيكون أكبر.

والطيرة شركٌ أصغر، لكن إذا أضفيت على ما تطيرت به أنه الفاعل بنفسهِ فقد عظمت المساواة فيعتبر شركًا أكبر.

وعلى ذلك أمثلة كثيرة.

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٠٥-٥٠٩)

القاعدة الثالثة والثلاثون

السحر بالحقيقة الشرعية لا يكون إلا كفراً أكبر[١]

وذلك لأن السحر له حقيقتان: حقيقة لغوية وحقيقة شرعية، فأما حقيقة السحر الشرعية: فإن الساحر لا يصل إلى رتبة السحر إلا بعد أن يكفر ويشرك بالله ﷻ وكلما عظمت صورة كفره وشركه كلما عظم تسخير الجن والشياطين لهُ، فالساحر هل هو كافر أم لا؟ نقول: أما الساحر بالحقيقة الشرعية فإنهُ يكون كافرًا من غير تفصيل؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[البقرة:١٠٢]، فجعل الله ﷻ مجرد تعليم السحر كفرًا وزندقةً وردة، ثم قال الله ﷻ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة:١٠١]، أي بتعلمه، فالسحر تعلمًا وتعليمًا كفرٌ، فالمعلم له كافر، والمتعلم له كافر، ولذلك نفى الله ﷻ الحظ والنصيب والخلاق عن الساحر في قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [البقرة:١٠٢] أي تَعَلَّمه ورضي به واسترسل معه ودان له، ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة:١٠٢] فهذا نكرة في سياق النفي ولا يطلق هذا إلا في حق الكافر الكفر الأكبر؛ لأن من مات على شيءٍ من الذنوب والمعاصي فلهُ مطلق الخلاق، وأما من مات على الكفر فليس له ولا مطلق الخلاق، فلما نفى الله ﷻ عن الساحر مطلق الخلاق علمنا أنه بسحرهِ قد كفر.

(١) كتاب الأم للإمام الشافعي (١/ ٣٩١)، الفتاوى الكبرى (١٩/ ٣٤)

القاعدة الرابعة والثلاثون

مَن أتى كاهنًا أو عرافًا فصدَّقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[١]

ودليل هذه القاعدة نهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الإتيان للكهان والسحرة، وعن الإيمان بهم، وعن سؤالهم، وعن تصديقهم.

يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من أتى عرافًا فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**»[٢]. رواه مسلم في صحيحه عن بعض أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي حديث أبي هريرة في السنن بإسنادٍ جيد يقول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**مَن أتى عرافًا أو كاهنًا فسأله فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**»[٣].

وفي حديث عمران بن الحصين رضي الله عنهما، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ليس منا من تكهن أو تُكهن له**»[٤].

---

(١) نص القاعدة هو الحديث النبوي المذكور أعلاه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٤/ ١٧٥١) برقم (٢٢٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض (١/ ١٩٩) برقم (١٣٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن إتيان الحائض (١/ ٢٠٩) برقم (٦٣٩).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب العين، (١٨/ ١٦٢) برقم (٣٥٥).

وفي صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي، أنه سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الكهان، فقال: «**لا تأتهم**» وقال: «**ليسوا بشيء**»[(١)].

فإن قلت: هل الكفر المذكور في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيمن صدّق الكاهن: (فقد كفر بما أنزل على محمد) أهو الكفر الأكبر أم الكفر الأصغر؟

أقول: جوابهُ في القاعدة التي بعدها.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (٤/ ١٧٥٠) برقم (٢٢٢٨).

القاعدة الخامسة والثلاثون

تصديق الكاهن في الغيب المطلق كفرٌ أكبر وفي الغيب النسبي كفرٌ أصغر

وقد بينا في موضع آخر أن الغيب ينقسم إلى قسمين: إلى غيب مطلق وغيب نسبي.

فأما **الغيب المطلق** فهو: الغيب الذي غاب عن كل المخلوقات، واختص الله ﷻ بعلمِهِ، فلا يعلمه لا ملك مقرب ولا نبي مرسلٌ ولا وليٌ صالح.

وأما **الغيب النسبي** فهو: الذي يغيب عن بعضهم لا عن كلهم.

فإذا كان الأمر الذي صدقت الكاهن فيه مما يتعلق بشيء من أمور الغيب المطلق، فقد جعلتهُ مساويًا لله ﷻ في خصيصة ربوبيتِهِ وهي علمه بالغيب المطلق، فهذا كفرٌ أكبر؛ إذ لا شبهة في ذلك.

وأما إذا كان الأمر الذي صدقته فيه من قبيل الغيب النسبي فكفرك كفرٌ أصغر؛ لوجود الشبهة.

فلعدم وجود الشبهة في القسم الأول جعلناه أكبر، ولوجود الشبهة في القسم الثاني جعلناه أصغر، وهذا قولٌ وسطٌ بين مَن حمل الكفر الوارد في الحديث في قوله: (قد كفر بما أنزل على محمد)، على أنه الكفر الأصغر مطلقًا، أو أنه الكفر الأكبر مطلقًا، وخير الأمور أوساطها.

القاعدة السادسة والثلاثون

مَن نذر لغير الله فقد أشرك[١]

وذلك لأن النذر عبادة؛ لأن الله ﷻ مدح الموفين به، والله لا يمدح إلا على ما يحبه ويرضاه، وكل ما يحبه الله ويرضاه فهو عبادة.

قال الله ﷻ: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان:٧]، وقال الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة:٢٧٠].

وعن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ قال: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**»[٢].

فبما أن الله أمر بالوفاء بالنذر، فنعلم من ذلك أن النذر عبادة، فمن صرفها لغير الله فقد أشرك؛ فالذي ينذر للملائكة أو ينذر للأنبياء أو ينذر للأولياء أو ينذر للقبور أو للكهوف والمغارات والأشجار والأحجار؛ فإنه خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، فالشرك في صرف النذر ليس فيه شرك أصغر، وإنما مباشرة يقع في الشرك الأكبر، والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة (٨/ ١٤٢) برقم (٦٦٩٦).

القاعدة السابعة والثلاثون

النذر عبادة باعتبار صرفه لله وباعتبار الوفاء به لا باعتبار أصل إيقاعه وإنشائه[١]

قد يقول لنا قائل: كيف يكون النذر عبادة مع أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عنه؟ وكيف ينهى عما هو عبادة! كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن النذر وقال: «**إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل**»[٢] فكيف تقول إنه عبادة وقد ثبت النهي عنه؟

نقول: لا إشكال في ذلك، والجواب في هذه القاعدة،وبيان ذلك أن النذر ننظر له باعتبار ثلاثة أقسام:

القسم الأول: باعتبار من يعقد به، أو يصرف لمن.

القسم الثاني: باعتبار الوفاء به بعد عقده.

القسم الثالث: باعتبار أصل إيقاعه أو إنشائه.

أما النذر باعتبار من يعقد به فهو عبادة فلا يجوز عقده إلا بالله عز وجل ولله، وهو الذي نقول فيه: من صرف النذر لغير الله فقد أشرك، فلا يعقد النذر لغير الله، فقل: نذر لله، فإياك أن تقول نذر للبدوي ولا للنبي ولا للملك ولا للولي، فالنذر عبادة

---

(١) مرجع القاعدة السابقة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب الوفاء بالنذر (٨/ ١٤١) برقم (٦٦٩٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئًا (٣/ ١٢٦١) برقم (١٦٣٩)، واللفظ لمسلم.

باعتبار صرفه لله، هذه واحدة.

وإذا عقدته لله، فيجب عليك إذا كان نذر طاعة أن توفي به، فهو عبادة لله باعتبار الوفاء به، إذا كان طاعة؛ لأن الشارع أمرك به؛ حين قال كما في حديث عائشة ﵂: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه**»[1]. وجعل الله الوفاء بالنذر من صفات أهل الجنة في قوله: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان:٧]، فهاتان جهتان من جهات النذر هو عبادة فيهما،

وأما النذر باعتبار أصل إيقاعه وإنشائه؛ بمعنى أن الإنسان لا يظن أنه بمجرد إنشاء أصل النذر قد أوقع عبادة محبوبة لله، فالنذر باعتبار أصل عقده وإنشاءه ليس بعبادة.

ولذلك فالقول الصحيح أن النهي عنه في حديث ابن عمر السابق هو نهي تحريم في الأصح لأن المتقرر في القواعد أن النهي المتجرد عن القرينة يفيد التحريم. فالمدح إنما ينصب على عقده بالله، وعلى الوفاء به، والنهي ينصب على أصل إنشائه وإيقاعه.

وأضرب مثالًا آخر قريبًا من النذر، وهو (الحلف): أوليس الحلف عبادة؟ بكونك تحلف بالله لا بغيره عبادة، وكفارة يمينك إذا حنثت فيه فهذه عبادة، ولكن الله أمرنا بأن نحفظ أيماننا قال تعالى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ﴾ [المائدة:٨٩].

لكن إنشاء الحلف ليس بعبادة، وأما عقده بالله والوفاء به أو إخراج الكفارة عند الحنث فهو عبادة، فلا بد من التفريق بين هذه الجهات حتى يتميز المأمور به من المنهي عنه.

ونخلص من ذلك أن الجمع بين الأدلة المادحة للنذر والناهية عنه هو فيما تقتضيه هذه **القاعدة التي تقول**: النذر عبادة باعتبار صرفه لله، واعتبار الوفاء به، لا باعتبار أصل إنشائه.

---

(١) سبق تخريجه.

القاعدة الثامنة والثلاثون

من نذر أن يطيع الله فليطعه

ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه[١]

ودليلها نفس لفظها من حديث عائشة ﵂ أخرجه البخاري.

واعلموا وفقكم الله أن النذر لا يجب الوفاء به؛ إلا إذا كان نذر طاعة فقط، وأما بقية النذر فلا يخلو من أحوال:

فإن كان نذر معصية فلا يجوز الوفاء به إجماعا، كما سيأتينا في قاعدة بعد قليل، وأما إذا كان نذر لجاج وغضب أي أن الحامل له على النذر هو الخصومة أو الغضب، فهذا يخير بين الوفاء أو الكفارة، وأما إذا كان نذره نذر شيء مباح كقوله نذر لله علي أن يلبس ثوبه أو يركب سيارته أو يشتري هذه السلعة فكل هذا من النذر المباح، فنذر المباح لا يلزم الوفاء به، وإنما العبد فيه مخير بين الوفاء وبين الكفارة.

وبقينا في قسم رابع: وهو النذر المطلق الذي لم يسمه كقوله نذر لله علي ويسكت، فهذا يخير بين أن يصرفه إلى شيء معين أو يبرئ ذمته بالكفارة،فلا تصف الوفاء بالنذر بأنه واجب إلا إذا كان المنذور طاعة.

فإن قلت: وما النذر الشركي؟ فنقول: هو صرف النذر للمخلوق.

فإن قلت وما كفارته؟ الجواب لا كفارة فيه إلا النطق بالشهادة.

---

(١) نص القاعدة هو الحديث المذكور أعلاه

فإن قلت: وما الفرق بين نذر المعصية الذي أوجبت فيه الكفارة، وبين النذر لشركِي الذي لم توجب فيه الكفارة؟

فالجواب: نذر الشرك: هو النذر المصروف ابتداء لغير الله،

وأما نذر المعصية: فهو النذر المصروف ابتداء لله لكن على أمر محرم.

وأضرب لك مثالين:

الأول: لو نذر رجل لله عليه أن يشرب خمرًا؛ فهذا نذر معصية،

والثانى: لو نذر للسيد البدوي فهذا هو نذر الشرك،

وهذا هو الفرق بين نذر الشرك ونذر المعصية.

القاعدة التاسعة والثلاثون

لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين[١]

وهذه القاعدة نص حديث نبوي مرفوع للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث عائشة رضي الله عنها، يقول فيه: «**لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين**»[٢].

ونذر المعصية هو النذر المصروف لله ابتداءًا لكن على أمر محرم شرعـًا. وقد أجمع العلماء على حرمة الوفاء به، وتبرأ ذمة الإنسان منه بكفارة اليمين المعروفة.

---

(١)نص القاعدة هو الحديث المذكور أعلاه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (٣/ ٢٣٢) برقم (٣٢٩٠)، والترمذي في سننه، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نذر في معصية (٣/ ١٥٥) برقم (١٥٢٤)، والنسائي في سننه، كتاب الأيمان والنذور، كفارة النذر(٧/ ٢٦) برقم (٣٨٣٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الكفارات، باب في النذر في المعصية، (١/ ٦٨٦) برقم (٢١٢٥). وصححه الألباني.

القاعدة الأربعون

مَن ذبح لغير الله تعبداً وتعظيماً فقد أشرك الشرك الأكبر[١]

وذلك لأن الذبح أقسام:

الأول: الذبح الشركي وهو أن تذبح لغير الله بقصد تعظيمه والتعبد له، أي أن تتعبد للمذبوح له من دون الله ﷻ، فهذا هو الذي يعتبر صرفه لغير الله شركاً.

الثاني: الذبح لإكرام الضيف فإنه مأمور به شرعاً إما أمر إيجاب أو أمر استحباب، لقول النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف: «أولم ولو بشاة»[٢].

الثالث: الذبح بقصد الاستمتاع باللحم فهذا مباح.

فالذبح الذي يعتبر شركاً هو ما قصد به صاحبه تعظيم المذبوح له والتعبد له بهذا الذبح ودليله قول الله ﷻ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]، فخص الله ﷻ في هذه الآية أعظم العبادتين المالية وهي الذبح، والبدنية وهي الصلاة، فكما أنه لا يصلى إلا لله، فكذلك لا ينحر ولا يذبح إلا لله، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣]، فقوله ﴿وَنُسُكِي﴾ أي ذبحي، فدل على أن من ذبح لغير الله فقد اتخذ مع الله شريكاً آخر.

---

١) كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى.

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، (٧/ ٢٤) برقم (٥١٦٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به (٢/ ١٠٤٢) برقم (١٤٢٧).

القاعدة الواحدة والأربعون

لا تفعل عبادة لله في مكان يفعل فيه جنسها لغير الله[١]

فلا يجوز أن نذبح لله بمكان يذبح فيه لغيره، ولا أن نصلي لله في مكان يصلى فيه لغير الله، ولا أن نذكر الله في مكان يذكر فيه غير اسم الله ﷻ، ودليلها قول الله ﷻ لنبيه في حق مسجد الضرار: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة:١٠٨]، فنهاه عن الصلاة في هذا المكان الذي سيصلى فيه لغير الله، ولم يبن أساساً لله.

وأخرج أبو داود في سننه بإسناد على شرط مسلم من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه: «**نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلا ببوانة فأتى النبي ﷺ، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة، فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟» قالوا: لا، قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟»**، قالوا: لا، قال رسول الله ﷺ: «**أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**»[٢].

وقد اختص السؤال عن هذا المكان في مسألة العيد ووجود الوثن لأن عادة المشركين عند أوثانهم أن يذبحوا القرابين، وعادة الشركيين في أعيادهم أن يذبحوا أيضًا، فلما علم النبي ﷺ سلامة هذا المكان من وجود الذبح فيه لغير الله، أجاز الذبح فيه لله ﷻ، وهذا النهي ليس نهي مقاصد، وإنما نهي وسائل عن إحياء سنة المشركين في الذبح لغير الله، أو في الصلاة لغير الله.

---

(١) ضبطها المؤلف ونص عليها مستقاة من الحديث المذكور أعلاه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (٣/ ٢٣٨) رقم (٣٣١٣).

القاعدة الثانية والأربعون

مَن خاف من غير الله خوف تعبد وسر

فقد أشرك الشرك الأكبر[١]

كما هي حال المشركين مع أوثانهم فإنهم كانوا يخافون الأوثان خوف تعبد وسر.

أما قولنا: خوف تعبد فهو خوف يتعبدون به لهذه الأوثان.

وأما قولنا: وسر، أي: ليس هناك أسباب حسية ظاهرة توجب أن تخاف منه، وإنما أنت اعتقدت سرّاً في قلبك وجود هذه الأسباب؛ فخفت، فسبب الخوف سرّي ليس ظاهرًا ولا واقعًا، كالخوف من شجرة أن تصيبك بسوء أو الخوف من ميت فتجدك عند قبره خائفا منه، كما قال قوم سيدنا هود له: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَىٰكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ۗ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِ ۖ﴾ [هود:٥٤-٥٥]، فجعل خوفهم منها خوف تعبد.

فإن قلت: أو لسنا نخاف من الجن؟

الجواب: الخوف من الجن ينقسم إلى قسمين:

خوف طبيعي لا لوم على الإنسان فيه، كأن يخاف من المكان الخالي، أو خاف من أن يفاجئه جن، أو إذا قيل: إن في هذا المكان جنًا؛ خاف من الإتيان إليه، هذا كخوف العبد من اللصوص أو من النار والحية، فهذا خوف طبيعي.

---

(١) كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى.

أما من يخاف من الجن خوف سر، أن يصيبوه بأي ضرر لم يقدره الله ﷻ أو خوفًا مبنيًا على أن الجن تملك نوعًا من التدبير والتصريف بدون إذن الله ﷻ، فانقلب الخوف من خوف طبيعي إلى خوف سر وتعبد. وهذا الخوف لا يجوز أن يصرف لغير الله ﷻ.

فمن صرف شيئًا من خوف التعبد أو السر لغير الله؛ فقد اتخذ هذا الشيء شريكا مع الله ﷻ.

ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥]، فعلق الإيمان على توحيده بالخوف، وقال الله ﷻ: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:١٣].

القاعدة الثالثة والأربعون

من توكل على غير الله

في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله، فقد أشرك الشرك الأكبر[١]

لقوله ﷻ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]، وقوله أيضاً: ﴿وعلى الله فليتوكل المؤمنين﴾[التوبة:٥١]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣].

١)مجموع الفتاوى(١/ ١٢٤-١٢٧)،(٣/ ٣٥٩)، (٢٧/ ٧٢)،تجريد التوحيد الصحيح للعلامة الإمام تقي الدين المقريزي(١١-١٣)، وابن مفلح في الفروع (٦/ ١٦٥)،الإمام ابن رجب في تحقيق كلمة الإخلاص(ص٢١).

القاعدة الرابعة والأربعون

من استعان بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله، فقد أشرك الشرك الأكبر[١]

فالاستعانة تكون عبادة إذا كانت في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله.

وأما الاستعانة بالمخلوق في الأمر الذي يقدر عليه المخلوق، فهذا ليس بعبادة ولا يعتبر صرفه لغير الله من الشرك.

(١) المرجع السابق.

القاعدة الخامسة والأربعون

من استعاذ بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله؛ فقد أشرك الشرك الأكبر[١]

ومعنى ذلك أن الاستعاذة بغير الله تنقسم إلى قسمين:

استعاذة بغير الله في الأمر الذي يقدر عليه المخلوق فهذا ليس من العبادة، ولا بأس به ولا حرج، وأما الاستعاذة بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فهذا هو المحذور والذي يعتبر شركًا أكبر.

وبناء على هذا **فالاستعاذة بالأموات** تعتبر شركًا أكبر بلا تفصيل، **والاستعاذة بالأحياء الغائبين** تعتبر شركًا أكبر بلا تفصيل، **وأما الاستعاذة بالأحياء الحاضرين**، إن كانت في أمر مقدور، فلا بأس، وإن كانت في أمر غير مقدور، فهي شرك.

---

[١] المرجع السابق.

القاعدة السادسة والأربعون

من استغاث بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك الشرك الأكبر[١]

فالاستغاثة بغير الله تعالى لا تكون شركًا إلا إذا كانت في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى.

وأما في الأمر الذي يقدر عليه المخلوق عادة فالاستغاثة به لا بأس به، كما قال تعالى عن موسى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥].

وعليه: فالاستغاثة بالأموات من الشرك الأكبر بلا تفصيل، والاستغاثة بالغائبين من الشرك الأكبر بلا تفصيل.

وأما الاستغاثة بالأحياء الحاضرين ففيها تفصيل: فإن كانت في الأمر المقدور عليه فلا بأس، وإن كانت في الأمر الذي لا يقدر عليه فهي من الشرك الأكبر، كما قلناه في الاستعانة والاستعاذة تمامًا، فالقول فيها واحد، والله أعلم.

---

(١) المرجع السابق.

القاعدة السابعة والأربعون

من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، فقد كفر[١]

فإذا سمعت العلماء يقولون: المعلوم من الدين بالضرورة؛ فيعنون به ما تواترت الأدلة على إثباته، وثبت واشتهر العلم به، فلم يعد العلم به مقصورا على أهل العلم، وإنما صار العلم به مشتهرًا حتى صار من العلوم الضرورية التي لا تكاد تُنكر، فيعلمه الصغار والكبار والعلماء والعوام وتواترت عليه الأدلة.

فمن أنكر هذا فقد كفر، حتى ولو كان إنكار شيء حلال كمن قال إن الماء حرام، فهنا أنكر معلومـًا من الدين بالضرورة وهو حل الماء، أو قال: إن الخبز حرام، فيكون كافراً، أو أنكر واجبًا معلومًا من الدين بالضرورة، كمن أنكر وجوب الصلوات، أو أنكر وجوب الزكاة، أو أنكر وجوب الصوم والحج، أو كان إنكاراً لما هو حرام من الدين بالضرورة؛ كمن أنكر تحريم الزنا أو تحريم السرقة أو تحريم شرب الخمر ونحوها من المحرمات.

فإذا كان الشيء الذي أنكره معلومـًا من الدين بالضرورة فقد كفر.

---

١) ابن بطة في الإبانة الكبرى(٢/ ٧٦٣)، إيثار الحق لابن الوزير (٤٢٧)،مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٧٠).

القاعدة الثامنة والأربعون

الأصل استواء الخوف والرجاء في قلب المؤمن،

إلا إذا اقتضت المصلحة ترجيح أحدهما[١]

وذلك لأن المؤمن يعبد الله ﷻ بالخوف والرجاء، وهي التي عَبَّرَ القرآن عنها بالرغب والرهب في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠]، أي: يعبدوننا، فلا يُعبد الله بالخوف وحده؛ لأنه موجب للقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله، ولا يُعبد بالرجاء وحده؛ لأنه موجب للأمن من مكر الله، والوقوع في معصية الله، وإنما المؤمن يعبد الله خائفًا وراجيًا.

فالوعيدية من الخوارج والمعتزلة عبدوا الله بالخوف فقط.

والمرجئة عبدوا الله بالرجاء فقط، فضلوا في تعبداتهم.

وأما عبادة أهل السنة؛ فهي عبادة مستقيمة على الصراط المستقيم؛ لأنهم جمعوا في تعبداتهم بين الخوف والرجاء.

فإن قلت وهل يمكن أن نُغَلِّب أحدهما؟

الجواب: يجوز تغليب أحدهما إذا اقتضت المصلحة تغليبه وإن لم تقتضي المصلحة فالأصل الاستواء.

مثاله: عند الموت فقد دَلَّ الدليل على تغليب جانب الرجاء؛ فعن جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله**

---

(١) وانظر: الكلم الطيب لابن القيم (١/ ٥٠٧-٥٠١٣).

لظن»[١].

ومثال آخر: عند التوبة من الذنوب والمعاصي، نُغَلِّب الخوف أم نُغَلِّب الرجاء؟

الجواب: بل نغلب الرجاء؛ لأن التائب إذا غلب عليه الخوف، قنط من رحمة الله أن يتوب عليه.

ومثال آخر: عند وفور الصحة والمال، وقرب المعصية فيُغلّب العبد جانب الخوف؛ لأنه لو غلب جانب الرجاء في هذه الحالة وقع في الغرور وارتكب المحظور.

١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت (٤/ ٢٢٠٥) برقم (٢٨٧٧).

القاعدة التاسعة والأربعون

دخول الجنة لأهل التوحيد ابتدائي وانتقالي[١]

أما قولنا: ابتدائي، فمعناه: أن تكون الجنة هي أول دورهم، وأما قولنا: انتقالي، فمعناه: أن تكون الجنة هي ثاني دورهم.

فمن مات على أصل التوحيد فسيدخل الجنة، إما ابتداءًا وإما انتقالًا، فيدخل أهل التوحيد الجنة ابتداءًا إذا غَفَر الله لهم كبائرهم إذا مات العبد على شيء منها، ويدخل الجنة انتقالاً إذا لم يتب الله عليه ولم يغفرها له، فإنه يعذب في النار ما شاء الله أن يعذب، ثم يخَرج إلى الجنة انتقالًا.

فمن مات على أصل التوحيد، فسيدخل الجنة قطعا إما دخولاً ابتدائيّا، وإما دخولاً انتقاليّا.

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية (١/ ٢٠٦).

القاعدة الخمسون

تحريم الجَنَّة في الأدلة على من معه أصل الإيمان، يراد به مطلق التحريم لا التحريم المطلق[١]

كالأدلة التي تخبر بأن الجنة حرام على من فعل كذا وكذا غير الشرك. كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**»[٢].

فمتى ما رأيت الأدلة تحرم الجنة على أحدٍ من أهل الكبائر، فاعلم أنه لا يراد بها التحريم المطلق كتحريم الجنة على أهل الشرك الأكبر، أو الكفر الأكبر أو النفاق الأكبر، وإنما يراد بها مطلق التحريم، أي بعض التحريم لا كله، فإذا مات الإنسان على شيء من الكبر، فالجنة عليه حرام مطلق التحريم لا التحريم المطلق. وكحديث «**لا يدخل الجنة قتّات**»؛ فالمقصود بها مطلق التحريم لا التحريم المطلق.

فإن قلت: ولماذا تقرر هذه القاعدة؟

فأقول: حتى يتميز مذهبنا عن مذهب الخوارج، الذين يحملون التحريم في حق أصحاب الكبائر على التحريم المطلق، وبه استدلوا على كفر صاحب الكبيرة، وأنه لا حظ له في الجنة أبدًا.

---

١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٩).

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (١/ ٩٣) برقم (٩١).

القاعدة الواحدة والخمسون

ما كان كفراً بالذات، فلا يشترط فيه الاستحلال، وما ليس بكفر بالذات، فيشترط فيه الاستحلال[١]

أعني في التكفير به، ومذهبنا الذي قررته هذه القاعدة وسط بين مذهب الوعيدية والمرجئة، فأما المرجئة فيشترطون الاستحلال مطلقا من غير تفصيل، حتى لو سجدت تحت الصنم وهذا كفر، فلا يكفرك المرجئة إلا إذا سألوك: أأنت تستحل السجود لغير الله أم لا؟ ولو أنك استغثت بغير الله ودعوته في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله، فإنهم لا يبادرون بتكفيرك إلا بعد أن يسألوك: أأنت تستحل دعاء غير الله أم لا تستحل؟ وهذا مذهب إرجائي خبيث باطل.

وقابلهم الوعيدية الذين يكفرون بالذنب مطلقا، سواء استحَلَّه فاعله أو لم يستحل، فمن زنى فقد كفر عندهم ولو كان معتقدًا حرمة الزنى، ومن سرق فقد كفر عندهم ولو كان معتقدًا حرمة السرقة.

فالأولون يشترطون الاستحلال مطلقًا، والوعيدية لا يشترطون الاستحلال مطلقًا. فجاء أهل السنة، وقالوا: هناك ذنوب لا نشترط في التكفير بها استحلالها، وهي ما كانت كفرًا بالذات، وهناك ذنوب لا نكفر بها إلا إذا استحلها فاعلها؛ وهي ما ليس بكفر بالذات، وبناء على ذلك فمن سجد لغير الله فقد كفر، ولو لم يستحل، ومن دعا غير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد كفر، ولو لم يستحل، لكن من زنى لم يكفر إلا إذا كان مستحلاً للزنا، ومن سرق فلا يكفر إلا إذا كان مستحلاً للسرقة، وهذا مذهب وسط واضح بين هذين المذهبين الضالين.

---

(١) الاستقامة لابن تيمية (٢/ ١٩٤).

القاعدة الثانية والخمسون

الاستحلال الذي هو شرط في التكفير بالكبيرة هو استحلال القلب لا مجرد استحلال العمل

وهذه القاعدة مهمة جدا، لأننا نرى من يُكَفِّر من يأذن بافتتاح بنوك الربا ويصفه بأنه قد استحل الربا، أو نجد من يُكَفِّر شارب الخمر لطول زمان شربه، وهذا ليس بصحيح، لأن هؤلاء وإن استحلوها، إلا أن هذا الاستحلال هو الاستحلال العملي، كما في الحديث «**يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف**» أي الاستحلال العملي، والمتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الاستحلال العملي لا يخرج به صاحبه من الإسلام، فالذي يشرب الخمر سبعين سنة وهو لا يزال معتقدا انها حرام فلا يزال في دائرة الإسلام ولكنه من أصحاب الكبائر، والذي يأذن بافتتاح بنوك الربا في بلاده فإن استحلاله للربا يعتبر استحلالًا عمليًا الذي لا يجوز إخراجه عن ملة الإسلام، بل هو مرتكب الكبيرة ومتوعد بالنار، ولكن من استحل الربا استحلالاً قلبياً فإنه يكفر حتى وإن لم يباشر الربا وإن لم يأكل الربا، ولو استحل الخمر استحلالاً قلبياً فهو كافر حتى وإن لم يشرب منها قطرة واحدة، فبان لنا بهذا التقرير والتأصيل أن الاستحلال الذي يوجب تكفير فاعل الكبيرة إنما هو الاستحلال القلبي الاعتقادي لا مجرد الاستحلال العملي الظاهري فقط، فانتبهوا لهذا الأمر فإنه يزيل كثيراً من الإشكالات التي قد تعلق في الأذهان، والله أعلم.

القاعدة الثالثة والخمسون

لا يُحلف إلا بالله أو بصفة من صفاته[١]

وذلك لأن الحلف عبادة، فلا يصرف إلا لله -تبارك وتعالى-

دليل ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»[٢]، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما، يقول صلى الله عليه وسلم: «**لا تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**»[٣]، وفي الحديث قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ**»، وفي حديث بريدة رضي الله عنه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**من حلف بالأمانة فليس منا**»[٤]، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله**»[٥].

---

(١) الجواب الباهر لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٣٧)، الصفدية لابن تيمية (١/ ١٠٨)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢/ ٤٣٦) ونفس المصدر (٣/ ٢٢٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (٣/ ١٦٢) برقم (١٥٣٥) وقال: "حديث حسن".

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها (٩/ ١٢٠) برقم (٧٤٠١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (٣/ ١٢٦٧) برقم (١٦٤٦).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالأمانة (٣/ ٢٢٣) برقم (٣٢٥٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو

فإن قلت: هل الحلف بالله شرك أكبر أم شرك أصغر؟

الجواب: هو أصغر بالأصالة، لكن إذا قوي وعظم التنديد بالمساواة في القلب حتى عظم المحلوف به كتعظيم الله، فقد أشرك الشرك الأكبر.

وأما قوله في صحيح مسلم من حديث طلحة رضي الله عنه: «**أفلح وأبيه إن صدق**»[1] فهي لفظة شاذة، والحفاظ يروونها: (أفلح إن صدق)

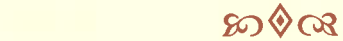

جاهلاً (٨/ ٢٧) برقم (٦١٠٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله (٣/ ١٢٦٧) برقم (١٦٤٧).

١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (١/ ٤١) برقم (١١).

القاعدة الرابعة والخمسون

لا يجوز الحلف بالمخلوق، وإن علت منزلته[١]

ذلك أن من الناس من إذا أنكرنا عليه الحلف بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: هو رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فنقول: حتى وإن كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنه لا يجوز أن نتجاوز بمنزلته إلى منزلة الربوبية، أو نضفي عليه شيئًا من خصائص الألوهية.

وأما الرواية المنقولة عن الإمام أحمد في جواز الحلف بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنها لا تصح عنه، وإن صحت فليس قول أحد من الناس كائنًا من كان بحجة على دين الله ﷻ، فلا يجوز الحلف بجبريل ولا بميكائيل ولا بإسرافيل ولا بالأنبياء ولا بالأولياء والصالحين ولا بحياتك ولا بالعيش والملح والأمانة ورأس أبيك ورأس أمك، ولا يجوز الحلف بالوطن ولا بالملوك والأمراء ولا بأجدادك وأسلافك ولا بقبيلتك، مهما عظم المحلوف به، فلا يزال يحرم الحلف به.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/ ٢٢٢)، (٤/ ١٠٩).

القاعدة الخامسة والخمسون

الشرك والكفر إن اجتمعا افترقا وإن افترقا اجتمعا[1]

فهما كلفظَي الإيمان والإسلام، وكلفظَي الاستغفار والتوبة، وكلفظَي الفقير والمسكين، بل وكلفظَي القضاء والقدر، فهذه الألفاظ لها معنى عند اجتماعها، ولها معنى عند افتراقها فإذا ذكر في الأدلة الشرك وحده دخل معه الكفر كقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨]، أي وأن يكفر به.

وإذا ذكر الكفر وحده دخل معه الشرك تبعا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ﴾ [النساء:١٦٧]، أي وأشركوا وصدوا، وأما إذا قيل: كفر وشرك؛ فهنا يكون معنى الشرك ما كان فيه تنديد ومساواة، ويكون معنى الكفر ما كان فيه جحود وتعطيل.

وعلى ذلك التفصيل فنقول: تارك الصلاة كافر، ونقول: من جحد شيئًا معلومًا من الدين بالضرورة فهو كافر، من دعا غير الله فهو مشرك.

فما كان يحمل طابع التنديد والمساواة فهو شرك، وما كان يحمل طابع الجحود والتعطيل والإنكار فهو كفر، وهذا هو أصح أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد للشيخ الفوزان(٢/ ٤٦٨).

القاعدة السادسة والخمسون

لا تنفع كلمة التوحيد مع الوقوع فيما يناقضها[١]

فلو أن الإنسان قال: لا إله إلا الله ووقع في شيء من نواقضها، فلو قالها ألف مرة ما نفعته.

فمن قال: لا إله إلا الله، وهو يدعو ويستغيث بغير الله، أو يتخذ وسائط في الدعاء والاستغاثة، أو كالذي يقول: لا إله إلا الله، ويتعامل بالسحر تعَلُّمًا وتعليمًا، أو كالذي يقول: لا إله إلا الله ويظاهر الكفار أو يواليهم أو يعاونهم على المسلمين ظاهراً وباطنًا، أو قال: لا إله إلا الله وهو يسخر أو يستهزئ بشيء من الدين، أو قال: لا إله إلا الله وهو مبغض بغض قلب لشيء مما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو قال: لا إله إلا الله وهو معرض عن الدين الإعراض المطلق، فلا يتعلمه ولا يعمل به، وهكذا.

فكل هؤلاء الناطقون بها مع الوقوع فيما يناقضها لا تنفعهم عند الله تبارك وتعالى..... والله أعلم.

---

(١) تيسير العزيز الحميد (١/ ٤٧) فتح المجيد (١/ ١٠٦).

القاعدة السابعة والخمسون

الشرك الأكبر محبط لجميع الأعمال إن مات مصراً عليه[١]

وقد دَلَّت الأدلة على أن حبوط العمل ينقسم إلى قسمين: إلى مطلق الحبوط، والحبوط المطلق، فلا يُحبط الأعمال الحبوط المطلق إلا الشرك الأكبر إذا مات الإنسان عليه، وأما مطلق الحبوط، فهو كل ذنب غير الشرك دَل الدليل على أنه يحبط العمل، كترك صلاة العصر في حديث بريدة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله**»[٢].

يقصد مطلق الحبوط أي عمل يومه، لا الحبوط المطلق، فلا يحبط جميع الأعمال إلا الشرك، قال الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الزمر: ٦٥].

واما إن وقع في الشرك ثم وفقه الله للعودة إلى الإسلام قبل موته فإنه لا يحبط شيء من عمله السابق لأن حبوط أعمال المرتد موقوفة على موته كافرًا لقول الله تعالى ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]

---

(١) نص القاعدة هو أدلة الكتاب والسنة المذكورة أعلاه، وقد ذكرها شيخ الإسلام في إقامة الدليل (٤/ ٣٩٨)، الاستقامة (١/ ٤٦٣)، الصارم المسلول(٣/ ٥٣)، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم(١/ ٨٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر (١/ ١١٥) برقم (٥٥٣).

القاعدة الثامنة والخمسون

مَن اتخذ بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويستغيث بهم ويتوكل عليهم كفر إجماعاً[١]

لقول الله ﷻ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأحقاف:٥-٦] ، فسمى الله دعاءهم والاستغاثة بهم عبادة، وقول الله ﷻ ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ:٢٢] الآية، وقول الله ﷻ ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الزُّمَر:٣٨]

---

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٥٣٥)، الاستقامة (١/ ٢٦٦)، الواسطة بين الحق والخلق لابن تيمية (١/ ٨).

القاعدة التاسعة والخمسون

مَن استهزأ بالله أو برسوله أو بآياته أو بما جاء به الشرع كفر إجماعًا[١]

لقول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦]، فوصفهم الله ﷻ بالكفر بعد الإيمان؛ بسبب أنهم استهزأوا.

والاستهزاء ينقسم إلى قسمين: استهزاء صريح، واستهزاء خفي.

أما الاستهزاء الصريح: كسبِّ الله ﷻ أو سبِّ رسوله ﷺ أو سبِّ شيء من الشريعة، أو السخرية باللحية أو بتقصير الثياب أو بالزواج بأكثر من واحدة أو بحجاب المرأة، ونحو ذلك، فهذا كفر أكبر، وهو علامة الشرك والكفر، كما قال ﷻ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:٥٨].

وأما النوع الآخر وهو أكثره، وهو الاستهزاء الخفي: كغمزة بالعين استهزاء أو إخراج اللسان وإدخاله استهزاءًا، أو الإشارة باليد أو بالرأس، فهي كفر أيضًا؛ لعموم الأدلة.

---

١) إقامة الدليل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٧٩)، الصارم المسلول (٣/ ٢٩)

القاعدة السنون

من تولّى الكفار موالاة قلبية، فقد كفر[1]

وهذا هو الحق في هذه المسالة فلا تكن موالاة الكفار ناقضا إلا اذا كانت موالاة عقدية قلبية، فمن أهل العلم من يجعل كل صور الموالاة صغيرها وكبيرها من الكفر الأكبر بلا تفصيل، ومن أهل العلم من يجعل الموالاة من الكفر الأصغر بلا تفصيل، ومن أهل العلم من فَصَّل في ذلك و توسط وهو الصحيح كما تقتضيه هذه القاعدة، فبان لنا أن الموالاة ليست على رتبة واحدة، بل هي باعتبار التقسيم أربعة أقسام:

القسم الأول: الموالاة التي تعتبر كفرًا أكبر، وهي موالاة الباطن والظاهر، فالقاعدة تنص على أن الموالاة تعتبر ناقضاً من نواقض الإسلام، إذا كانت نابعة عن قلب، وهي موالاة الباطن، ودليلها قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]، فهذه الآية محمولة على الموالاة القلبية جمعاً بينها وبين حديث حاطب الذي سيأتي.

وقول الله ﷻ: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:٢٨]، فهي في موالاة الباطن أيضا لأن كلمة " من دون " دليل على أنه لم يبق في قلبه أصلاً لا مطلق المحبة، ولا مطلق الموالاة ولا مطلق النصرة للمؤمنين، وإنما انصرف قلباً وقالباص وظاهراً وباطناً، فوالاهم الموالاة المطلقة من دون

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ١٧-٥٤٢)، (١٨/ ٣٠٠)، (٢٨/ ١٩٠)، والإيمان (١٤/ ١٧)، والدرر السنية (١٠/ ٤٩٢).

المؤمنين، ولم يوالهم مع المؤمنين، ف(الموالاة مع) لها حكمها، وأما (الموالاة من دون) لها شأنها، فالأولى تعتبر كبيرة من الكبائر، وأما الثانية فهي التي تعتبر ناقضا من نواقض الإسلام.

وأما القسم الثاني: فهي موالاة الظاهر فقط دون الباطن، فهي عظيمة من العظائم فادحة من الفوادح وكبيرة من الكبائر ولكنها في ذاتها لا تصل بصاحبها إلى الكفر الأكبر المخرج عن الملة بالكلية.

ودليلها ما وقع في قصة حاطب رضي الله عنه، فإن الله عز وجل قد أخبر أن ما فعله حاطب موالاة، قال تعالى في الآية التي اتفق المفسرون على أنها نزلت في حاطب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١]، فسمى كتابة حاطب للكفار موالاة، لكن الموالاة التي فعلها حاطب ليست من الموالاة الكفرية، وإنما من الموالاة المحرمة التي هي من الكبائر، بدليل عدة أمور:

الأمر الأول: أن الله نادى حاطبًا، ومن كان في منزلته بنداء الإيمان في أول الآية، فدل ذلك على عدم خروجه من الإسلام.

الأمر الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم استفسر حاطبًا عن نوع هذه الموالاة، فلو كانت كل صور الموالاة كفرًا لما كان لاستفساره داع.

الأمر الثالث: أنه ورد في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه صلى الله عليه وسلم قال: «وما يدريك يا عمر لعل الله أطَّلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[1].

فدَلَّ ذلك على أن الموالاة والمودة التي صدرت من حاطب، من جملة ما يُكفّره شهوده بدراً، فلو كانت كفرًا، لما كفرها شهود بدر، لأن الوقوع في الكفر لا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس (٤/ ٥٩) برقم (٣٠٠٧).

يكفره إلا النطق بالشهادتين.

وأراد بعض أهل العلم أن يحاولوا تأويل هذا النص، لكن أكثر أهل السنة يصرون على أنه من جملة الأدلة التي تدل على أن ناقض الموالاة ليس ناقضاً في كل صوره، وإنما لا تكون ناقضة إلا في حالة واحدة فقط، وهي إن كانت موالاة اعتقاد نابع من الباطن.

وأما القسم الثالث: فهو الموالاة الجائزة وهي موالاة الاضطرار؛ لقول الله ﷻ: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ﴾ [آل عمران:٢٨]، فهو يظهر موالاتهم تقية حتى يتخلص من أسرهم أو ينفك من ظلمهم، وحبسهم.

وأما القسم الرابع: فلها صور أدخلها بعض الناس في الموالاة، وهي ليست من الموالاة، كافتتاح سفارات للبلاد الكافرة في بلاد المسلمين، أو كمعاونة الكفار إذا حلَّ عليهم شيء من مصائب الدنيا كالزلازل أو الفيضانات أو الحرائق، فإن من أهل الإسلام من يجعل مجرد معاونتنا لهم موالاة، وهذا فيه نظر، فإن حقيقته لا تعتبر موالاة وإنما هي لمراعاة جلب المصالح العامة ودفع المفاسد العامة،

فمن الناس من يجعل مجرد البر والإقساط للكافر الذي ليس بحربي موالاة، وهذا خطأ، وأين أنت من قول الله ﷻ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة:٨]، فبان لنا بذلك أن الموالاة التي تعتبر ناقضاً هي الموالاة باطناً وظاهراً.

القاعدة الواحدة والستون

كل ناقض مبني على التفصيل،

فلا يجوز إطلاق التكفير به[١]

ومعناها أن من النواقض ما يقرره أهل العلم بأنه ناقض، ولكن لا يقصدونه ناقضاً في كل صوره، وإنما في بعض صوره فقط، كناقض الإعراض، فهل من أعرض عن شيء من شريعة الله يعتبر كافراً؟ الجواب لا، لأن الكفر في الإعراض المطلق، لا مطلق الإعراض، فلا يجوز لك أن تقول: من أعرض عن شريعة الله فقد كفر؛ لأنه ناقض يُبنى على التفصيل، فلا تطلق التكفير به، لا سيما في هذا الزمان، فإنه قد يسمع هذا الإطلاق والإجمال أناس ليس عندهم خلفيات تفصيلية ولا علمية، فيظنون أنه كفر في كل صوره، وأما إطلاق الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذه النواقض في النواقض العشرة، فإنما ألّفها لطلبة العلم في زمانه، وهم يعرفون تفاصيل هذه النواقض، لذلك أراد أن يختصرها لهم في هذه النواقض العشرة، وكذلك الموالاة ليست ناقضة في كل صورها، وإنما في بعضها دون بعض، وكذلك الحكم بغير ما أنزل الله ليس ناقضاً في كل صوره، وإنما في بعض صوره دون بعض.

فهذه قاعدة عظيمة، كل ناقض يبنى التكفير به على التفصيل، فلا يجوز إطلاق التكفير به لا سيما في هذا الزمان الذي كثر فيه الجهل.

---

(١) هذه القاعدة من تقريرات المؤلف في مقدمة شرح نواقض الإسلام.

القاعدة الثانية و الستون

لا يدخل الجنة مشرك[١]

لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة:٧٢]، أي: التحريم المطلق الدائم.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة**»[٢].

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر: «**يا عمر، اذهب فناد في الناس: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون**»[٣].

والأدلة على هذا كثيرة.

---

(١) نص القاعدة هي عين الأدلة من الكتاب والسنة المذكورة في الاستدلال عليها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر (٤/ ٧٢) برقم (٣٠٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة (١/ ٢٠٠) برقم (٢٢١)، واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (١/ ١٠٧) برقم (١١٤).

القاعدة الثالثة والستون

مَنْ أعرض عن الشريعة الإعراض المطلق لا يتعلّمها ولا يعمل بها، فقد كَفَر[١]

أي: الكفر الأكبر، والدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف:٣].

والإعراض ينقسم إلى قسمين: الإعراض المُطلق الكامل، وإلى مُطلق الإعراض.

فالذي يُعتبرُ رِدّة وكفرًا هو الإعراض المُطلق، لا مطلق الإعراض.

(١) طريق الهجرتين للإمام ابن القيم (٥٤٦)، مدارج السالكين (١/ ٣٣٨).

القاعدة الرابعة والستون

جنس العمل ركنٌ في الإيمان، لا آحاده إلا بدليل

وقد أجمع أهل السنة على أن العمل داخل في مسمى الإيمان، وأنّه ركنٌ من أركانه، ولكن العمل الذي هو ركن في الإيمان هو جنس الأعمال، وأما آحاد العمل فليست شرطًا في صحة الإيمان، ولا في وجوده إلاَّ إذا دلَّ الدليل على كُفرِ مَنْ ترك هذا العمل بخصوصه كالصلاة.

فإذا شهد الإنسان الشهادتين، ثم اكتفى من الإسلام بتلك الشهادتين، فلم يقم بعملٍ من الأعمال الخاصة بالشريعة كالصلاة، أو الزكاة، أو الحج، أو العمرة وغيرها، فقد تركَ جنس العمل، فحقيقته أنّه كافرٌ، وليس بمؤمن.

وأما إذا نطق بالشهادتين، وجاء ببعض الأعمال الشرعية، ولكنّه تَخلّف عن بعضها، فلم يحج مثلًا أو لم يُزكِّ، فهذا تارك لآحاد العمل، وتركه آحاد العمل لا يعتبر كُفرًا، ولا ناقضًا من نواقض التوحيد، إلا إذا دلَّ الدليل على أن مَنْ ترك هذا العمل بعينه فقد كَفرَ.

وهذا فرقان ما بيننا وبين الوعيدية الذين يجعلون العمل ركنًا في الإيمان، ولكن الركن عند الوعيدية هو آحاد العمل وليس جنس العمل، فلابد من التفريق بين مذهبنا ومذهبهم، فإذا ترك الرجل عملًا واحدًا عند الوعيدية كَفرَ، وأما عند أهل السنة فلا يكفر، وإنما ينقص من إيمانه بقدر ما تركه من أعماله.

وكذلك هذه القاعدة العظيمة الفخمة عندنا هي فرقان فيما بيننا وبين المرجئة، وذلك في قولنا فيها (جنس العمل ركن في الإيمان) فإن المرجئة على اختلاف طوائفهم لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان، فليس العمل عندهم من الإيمان،

يدخلون الأعمال في الإيمان، فقال أهل السنة (جنس العمل ركن في الإيمان) من باب الرد عليهم.

فأنت ترى وفقك الله تعالى أن هذه القاعدة حررت المذهب الحق وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وميزته عن المخالفين في هذه المسألة، وهم المرجئة والوعيدية من الخوارج والمعتزلة، فقولنا (جنس العمل ركن في الإيمان) رد على المرجئة، وقولنا (لا آحاده) رد على الوعيدية، فلله در أهل السنة والجماعة، ما أعظم علومهم وما أوضح وأرسخ قواعدهم وأصولهم، والحمد لله تعالى أن جعلنا منهم، والله أعلم.

القاعدة الخامسة والستون

مَنْ اعتقد أن في وسعه الخروج عن شريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد كَفَر[1]

فشريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يسع أحداً أن يخرج عنها مطلقًا، مهما بلغ من الولاية، والإيمان، والعقيدة والتوحيد والأعمال الصالحة.

فلا يجوز لنا أن نعتقد أن أحدًا من الناس إذا بلغ رتبة من رتب الولاية أنّه يخرج عن مقتضى الشريعة وتسقط عنه التكاليف، إلا إذا كان مجنونًا، فالمجنون لا تكليف عليه باتفاق العلماء، وأما قولهم بأن "الخضر" خرج عن مقتضى شريعة موسى، فهذا ليس بصحيح؛ لأن "الخضر" نبي مُستقل، وليس هو من بني إسرائيل الذين بعث إليهم موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فلم يكن "الخضر" مُلزمًا باتباع شريعته.

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٧٥)، الصارم المسلول (٥٢٢).

القاعدة السادسة والستون

مَنْ أبغض ما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بُغض تشريعٍ فقد كفر[١]

وقولنا: (بُغض تشريع) يخرج البغض لاعتبارات أخرى، مثال ذلك:

كراهية بعض الطباع للقتال، كما قال الله ﷻ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]، فهو كراهية طبع لا تشريع.

وكراهية الوضوء في زمن الشتاء البارد كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إسباغ الوضوء على المكاره**»[٢]، أي كراهة طبع لا تشريع.

وككراهية المرأة أن يتزوج عليها زوجها امرأة أخرى، فهي كراهة طبع وغيرة، لا كراهة تشريع.

لكن مَنْ أبغض الشريعة؛ لأنها شرع، فقد كفر.

---

١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٣٤).

٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره (١/ ٢١٩) برقم (٢٥١).

القاعدة السابعة والستون

الرياء يحبط العمل إن كان من أصله، أو طرأ واسترسل معه[١]

لقول الله ﷻ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [هود:١٥-١٦].

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، يقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربّه ﷻ أنّه قال: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَنْ عمل عملًا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه**»[٢].

فإذا كان الرياء من أصل العمل وهو الباعث عليه، فإن العمل كُلّه حابط، وإذا طرأ في أثناء العمل واسترسل معه ورضي به وعمل بمقتضاه؛ فإن العمل حابطٌ أيضًا، وأما إذا طرأ ودافعه وجاهده، فهو مأجور؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ﴾ [العنكبوت:٦٩].

---

(١) إعلام الموقعين للإمام ابن القيم (٢/ ١٨٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله (٤/ ٢٢٨٩) برقم (٢٩٨٥).

القاعدة الثامنة والستون

لا يجتمع الإيمان مع الكفر الأكبر[١]

وهذا مجمع عليه بين أهل العلم لأن النقيضين لا يجتمعان، والكفر الأكبر ناقض الإيمان مناقضة تامة، فمَنْ كان مؤمنًا فليس بكافر كفرًا أكبر، ومَنْ كان كافرًا فلا يجوز وصفه بأنه مؤمن.

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٦٨٨)، الإيمان الأوسط لابن تيمية (١/ ٩٠).

القاعدة التاسعة والستون

شعب الكفر والشرك الأصغرين

لا تتنافى مع وجود أصل الإيمان في القلب [١]

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة فإذا وقع الإنسان في الشرك أو الكفر الأصغرين؛ فإنما ينقص إيمانه الواجب الذي لا تحصل النجاة يوم القيامة إلا به، وأما أصل إيمانه؛ فهو باقٍ في قلبه.

كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « **اثنتان في الناس هما بهم كفر الطعن في الأنساب والنياحة على الميت** »، فالمفتخر بالحسب والنائحة معهما إيمان وكفر والمراد بالكفر هنا أي الكفر الأصغر فاجتمع الإيمان مع الكفر الأصغر والأدلة على ذلك كثيرة.

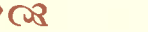

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٤)، مدارج السالكين للإمام ابن القيم (١/ ٣٣٧-٣٤٦).

القاعدة السبعون

الأصل في تصوير ذوات الأرواح التحريم إلا ما دعا إليه داعي الضرورة أو الحاجة الملحة

لأنه وسيلة من وسائل الشرك، كما قال الناظم: **فالشرك والتصوير مرتضعان...**

وقد تواترت الأدلة في النهي عن التصوير:

كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم **قال: «مَنْ صور صورة في الدنيا، كُلّف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»**[(١)]، وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: **«أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»**[(٢)]، وفي حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يقول صلى الله عليه وسلم: **«إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة»**[(٣)].

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ (٧/ ١٦٩) برقم (٥٩٦٣).

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة (٧/ ١٦٧) برقم (٥٩٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (٣/ ١٦٧٠) برقم (٢١٠٩).

٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة (٧/ ٢٥) برقم (٥١٨١)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (٣/ ١٦٦٩) برقم (٢١٠٧).

فالتصوير محرم كله، سواء أكان تصوير النحت أو تصوير الرسم، أو التصوير بالآلات الحديثة كالتصوير الفوتوغرافي ولنا في القسم الأخير منها رسالة مفردة أسميناها " حكم التصوير الفوتوغرافي ".

القاعدة الواحدة والسبعون

يجتمع في العبد الواحد موجب الثواب والعقاب وموجب الإكرام والإهانة[1]

وهذا خلافًا للوعيدية الذين قالوا: لا يمكن أن يجتمع فيه موجبان متناقضان، وقولهم باطل بالأدلة الكثيرة.

وأما عند أهل السنة فإنهما يجتمعان، فقد يمدح العبد ببعض الخصال، ويذمُّ على بعضها، ويثاب يوم القيامة على بعض الأعمال الصالحة، ويستحق العقاب على بعض الأعمال القبيحة، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة.

[1] الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٧٧).

القاعدة الثانية والسبعون

التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع[١]

وذلك لأن أهل السنة مجمعون على التفريق بين الفعل والفاعل، فيعطون للفعل حكمًا على ما تقضيه الأدلة، وينتظرون بنقل الحكم من الفعل إلى الفاعل، حتى يتأكدوا من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، والشروط هي العقل والبلوغ والعلم والاختيار والقصد وعدم التأويل، فإذا توافرت هذه الشروط نقلنا الحكم من الفعل إلى فاعله، وإذا انخرم شرط منها، فيبقى الحكم مقتصرًا على الفعل، ولا يُنقل إلى فاعله، خلافًا للوعيدية الذين يعتقدون وجود التلازم الذاتي بين الحكم على الفعل وفاعله.

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٨).

القاعدة الثالثة والسبعون

لا تكفير باللوازم إلا بعد عرضها، وقبولها[1]

خلافًا للوعيدية الذين يكفرون باللوازم مطلقًا بلا شرط، وأما أهل السنة فيكفرون بلوازم الأقوال بشرطين:

الشرط الأول: أن تعرض هذه اللوازم على القائل.

والشرط الثاني: أن يلتزمها ويقبلها، ويدين بها، فمتى ما عرضت والتزم، كفر.

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٧).

القاعدة الرابعة والسبعون

التكفير بالاجتهاد ليس بملزم للغير[١]

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، خلافا للخوارج الذين يحكمون بالكفر على كل مَنْ لم يقبل تكفير مَنْ كفروه اجتهاداً، وهذا خطأ محض، فإذا حكمت على أحد أنه كافر، وكان مبدأ حكمك الاجتهاد، فلا حق لك أن تكفر مَنْ خالفك في هذا الاجتهاد؛ لأن هذا الاجتهاد اجتهادك، وليس بنص يلزم غيرك أن يتبعه.

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٨٠).

القاعدة الخامسة والسبعون

مَنْ لم يكفر الكفار المنصوص على كفرهم أو المجمع عليه فقد كفر[١]

فإذا دلّت الأدلة الشرعية على كفر أحدٍ بعينه، فلا يجوز الشك في كفره، فمَنْ شك في كفر من دلّ الدليل على كفره بعينه، فقد كفر؛ لأنه مكذب للأدلة.

ومَنْ لم يُكفر مَنْ أجمع العلماء على كفره إجماعًا قطعيًا فقد كفر؛ لأن منكر الإجماع القطعي كافرٌ.

وأما مَنْ خالفك ولم يُكفر مَنْ كفرته أنتَ اجتهاداً، فإنه لا يجوز تطبيق هذه القاعدة عليه.

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٨).

القاعدة السادسة والسبعون

مَنْ سبَّ نبياً ممن ثبتت نبوته فقد كفر[١]

لأن مقتضى الاعتراف والإقرار والإيمان بنبوته، تعظيمه وتعزيره وتوقيره وتقديره واحترامه، والسبُّ يتنافى مع هذه المقتضيات، فلم يسبه إلا لشكه بأنه نبي.

(١) الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٦٢).

القاعدة السابعة والسبعون

يغتفر في المقاصد التبعية

ما لا يغتفر في المقاصد الأصلية الأساسية[1]

فإذا وصل الإنسان رَحِمَه؛ ليكثر ماله ويزاد في عمره، فإن كان قصد هذا بالقصد الأول فعمله مردود، وإن كان قصدها بالقصد التبعي وكان أول مقاصده التعبد لله وامتثاله لأمره في صلة الرحم فلا حرج عليه، إذ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في المقاصد.

ولو أن الإنسان تصدق بنية التعبد لله بالقصد الأول، وقصد في القصد الثاني شفاء مريضه، فإنه لا بأس ولا حرج عليه.

ولو أن الإنسان دخل كلية شرعية ليتعلم العلم الشرعي ليعمل به ويعلم غيره بالقصد الأول، ثم نوى بالقصد الثاني التفوق على زملائه أو أخذ شهادة أو وظيفة فلا حرج.

ومَنْ جاهد لإعلاء كلمة الله بالقصد الأول ثم قصد بالقصد التبعي شيئًا من الغنيمة فلا حرج، إذ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في المقاصد.

(١) مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة (٣٦٦).

القاعدة الثامنة والسبعون

شرك المتأخرين أعظم وأغلظ من شرك الأولين[1]

وقد علل العلماء هذا الأصل بعلتين:

العلة الأولى: أن شرك الأولين كان في الرخاء دون الشدة، كما قال -تعالى-: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥].

وأما شرك المتأخرين فيكون في الرخاء، وفي الشدة، بل ربما شرك المتأخرين في الشدة أعظم من شركهم في الرخاء.

العلة الثانية: أن المشركين الأوائل كانوا يقصرون عبادتهم على عِلية القوم، فمنهم مَنْ كان يعبد الأنبياء، ومنهم مَنْ كان يعبد الملائكة، ومنهم مَنْ كان يعبد الأولياء.

وأما شرك المتأخرين؛ فقد وسعوا فيه الدائرة حتى عبدوا المجانين، والدراويش، والفسقة، والملوك الظلمة والبقر، بل حتى عبدت فروج النساء.

من أجل ذلك قال العلماء: إن الشرك الواقع في المتأخرين أعظم من الشرك الواقع في الأولين، وعلى كل حال فكلما تأخر الزمان، وأبعد عن عصر النبوة، كلما عظمت البدع وعظم الشرك.

---

(١) الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠٧)، كشف الشبهات في التوحيد.

القاعدة التاسعة والسبعون

لا محبوب لذاته إلا الله وحده لا شريك له[1]

فالله ﷻ يحبه المؤمنون لذاته، ولأسمائه ولصفاته ولأفعاله، وأما غيره فإنما يحبه لشيء آخر لا لذاته، فنحن نحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لأنّه رسول من عند الله، ولأنه آخر الأنبياء، إلى غير ذلك من صفاته وخصاله، وأنت تحب أباك؛ لأنه أبوك، وتحب زوجتك؛ لأنها زوجتك، فإنه لا يجوز لنا أن نحب أحداً لذاته إلا لله -سبحانه وتعالى- لا شريك له في ذلك.

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٦)

القاعدة الثمانون

الخوف الجبلي لا يُلام عليه العبد[١]

ونعني بالجبلي أي الطبيعي الفطري، كالخوف من الجن في بعض صوره، والخوف من اللصوص، والخوف من السجن، والخوف من الملوك الظلمة، والخوف من النار والحية، فهذا لا يلام عليه العبد، وقد قال الله ﷻ عن نبيه موسى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء:٢١]، أي الخوف من الملوك الظلمة.

القاعدة الواحدة والثمانون

المحبة الفطرية ليست بموالاة[1]

فلا يلام عليها العبد فإذا تزوج الإنسان المسلم امرأة من أهل الكتاب وأحبها فمحبته هذه ليست لدينها ولا لموالاتها، وإنما هي محبة الزوج لزوجته، فهي محبة فطرية، وإذا أحبّ المؤمن أباه المشرك فهي محبة فطرية ليست محبة دين ولا عقيدة، وإذا أحبّ الإنسان أخاه المشرك محبة فطرة وجبلة، فلا يلام عليها العبد.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٣٢٢).

القاعدة الثانية والثمانون

الأصل في التمائم المنع[١]

فإن كانت من التمائم الشركية فهو متفق على منعها.

وإن كانت من القرآن أو الأدعية، أو التعاويذ الشرعية، ففيها نوع خلاف، والأصح منعها؛ لعموم الأدلة، ولسد الذرائع.

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن الرقى والتمائم والتولة شرك**»[٢]، وفي حديث عقبة ابن عامر مرفوعًا، يقول: «**مَنْ تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومَن تعلق ودعًا فلا ودع الله له**»[٣]. وفي رواية: «**مَنْ تعلق تميمة فقد أشرك**»[٤].

---

(١) فتح المجيد (١٠٩)

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم (٤/ ٩) برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب تعليق التمائم (٢/ ١١٦٦) برقم (٣٥٣٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسند الشاميين، من حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢٨/ ٦٢٣) برقم (١٧٤٠٤).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسند الشاميين، من حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى

القاعدة الثالثة والثمانون

إن كان أثر المعلق حقيقياً فليس بتميمة وإن كان خيالياً فرضياً، فهو تميمة[1]

فليس كل شيء يعلقه الإنسان على جسده، أو في بيته، أو في سيارته أو دابته، أو على باب بيته، يعتبر تميمة إلا إذا اعتقد فيه أنه يجلب خيرًا أو يدفع شرًا، وكان في حقيقة الأمر لا أثر له، وإنما معلقه هو الذي فرض هذا الأثر من عند نفسه، كمَنْ يعلق خيطًا لاتقاء الحمى، أو يعلق تعويذة لدفع العين أو السحر أو أذى الجن ونحو ذلك مما يعلق ويطلب منه أثر خيالي وهمي.

وأما لبس النظارة فليس بتميمة لأن أثرها حقيقي، وقلادة المرأة ليست بتميمة لأن أثرها حقيقي، وهو التجمل وهكذا.

(١) من تقريرات المؤلف وتتبعه لكلام أهل العلم في هذا الباب وقد دل عليها الشرع والحس.

القاعدة الرابعة والثمانون

واضع البركة هو الله وحده لا شريك له[١]

فوضع البركة في الزمان أو المكان أو الذات من خصائص الله ﷻ فلا يستطيع المخلوقون عن بكرة أبيهم أن يضعوا شيئًا من البركة.

فخالق البركة في الذوات، والأعيان، والأزمان إنما هو الله، وهو المخصوص بوصف التبارك، فلا يجوز إطلاق وصف التبارك على غيره من المخلوقات، فالله هو الذي يبارك، والعبد هو المبارَك.

(١) عن القاعدة ما رواه البخاري (٥٦٣٩) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا (البَرَكَةُ مِنَ اللهِ).

القاعدة الخامسة والثمانون

لا يجوز التبرك بالشيء إلا بدليل[1]

فالأصل في التبرك بالأعيان التوقيف على النص، والأصل في التبرك بالأمكنة لتوقيف على النص، والأصل في التبرك بالأزمنة التوقيف على النص؛ لأن وجود لبركة أمر غيبي، وأمور الغيب توقيفية على النصوص، فلا قياس، ولا رأي ولا جتهاد في باب البركة.

١)الاعتصام للإمام الشاطبي (٢/ ١٠)،(١/ ٤٨٣).

القاعدة السادسة والثمانون

البركة الذاتية منتقلة، والبركة المعنوية لازمة[١]

ونعني بالبركة الذاتية أي تلك البركة التي تنتقل إلى كل شيء مسها، كبركة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد كان الصحابة يتبركون بوضوئه، وثيابه، وعرقه، ونخامته، وشعره، والتبرك بذات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجوز في حياته، وبعد مماته إذا تيقنّا أن الأثر من ضِمن آثاره، وأما غيره من بركات الأولياء كبركة أبي بكر، وبركة عمر، والمهاجرين، والأنصار، والتابعين، والأئمة، والدعاة، والعباد، والزهاد، وأهل التقى، والورع؛ فبركتهم معنوية لازمة لا تتجاوز أجسادهم.

ولذلك لم يكن الصحابة يتصرفون مع بركة أبي بكر كما كانوا يتصرفون مع بركة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكذلك كل زمان ثبتت بركته فهي بركة معنوية، وكذلك كل مكان ثبتت بركته فهي بركة معنوية، فبركة رمضان معنوية، وبركة العشر الأول من ذي الحجة معنوية، وبركة عاشوراء معنوية، وبركة يوم عرفة معنوية، وهكذا بركة كل زمان، وبركة المسجد الحرام معنوية، وبركة المسجد الأقصى معنوية، وبركة مسجد المدينة معنوية لازمة لا تفارق مكانها، وهذا في كل مكان ثبتت فيه البركة والله أعلم.

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ٤٢٠).

القاعدة السابعة والثمانون

دعاء الصفة كفر إجماعاً[١]

فإن الصفة لا تدعى، وإنما يدعى بها، فمَنْ دعا صفة من صفات الله فقال: يا رحمة الله أغيثيني، يا وجه الله ارزقني، يا قدرة الله انصريني، فقد كفر، حكى هذه القاعدة أبو العباس ابن تيمية في كتابه العظيم (الاستغاثة).

(١) تلخيص الاستغاثة (الرد على البكري لابن تيمية) (١/ ١٨١) حيث قال شيخ الإسلام: "وأمّا دعاءُ صفاتِه وكلماتِه فكفرٌ باتّفاقِ المسلمين".

القاعدة الثامنة والثمانون

كل ما كان وسيلة للشرك فالواجب سدُّه[1]

وذلك حماية لجناب التوحيد قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب حماية جناب التوحيد، وسد كل طريق يوصل إليه.

وعليه: فيحرم بناء المساجد على القبور، أو إدخال القبور في المسجد المبني حماية لجناب التوحيد وسدًا لذرائع الشرك.

ويحرم رفع القبر فوق الشبر أو البناء عليه حماية للتوحيد، وسدًا لذرائع الشرك. ويحرم تجصيص القبور والكتابة عليها حماية لجناب التوحيد وسدًا لذرائع الشرك.

ويحرم الذبح لله عند قبر الولي، حماية للتوحيد وسدًا لذرائع الشرك، ويحرم دعاء الله عند قبر الولي سدًا لذرائع الشرك، ويحرم الإقسام على الله بأحد مخلوقاته سدًا لذرائع الشرك.

ويحرم قرن الخالق بالمخلوق في أمور المشيئة بواو العطف، كقولك: (ما شاء الله وشئت) سدًا للشرك الأكبر، وحماية لجناب التوحيد، وهكذا كل وسائل الشرك.

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/ ٤٣٩).

القاعدة التاسعة والثمانون

الأصل في الأعياد التوقيف على الأدلة[١]

والأعياد لها علاقة بتوحيد الألوهية لأنه يذبح فيها، ويفعل شيء من التعبدات فيها، فلا يجوز لك أن تعتقد عيدًا في يوم من الأيام إلا وعلى ذلك دليل من الشرع، ففي سنن أبي داود بإسنادٍ صحيح من حديث أنس رضي الله عنه قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما، وقال: «**إن الله قد أبدلكم بهما خيرًا منهما: يوم الأضحى، ويوم الفطر**»[٢].

وبناء على ذلك فأعياد الميلاد بدعة ومنكر، والأعياد الوطنية بدعة ومنكر، وأعياد رأس السنة بدعة ومنكر، وعيد الاحتفال بذكرى الزواج بدعة ومنكر، وما يسمى بعيد الحب بدعة ومنكر، وهذه قاعدة تعرف بها العيد المشروع من العيد الممنوع.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم(١/ ٤٨٧-٤٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، تفريع أبواب الجمعة، باب صلاة العيدين، (١/ ٢٩٥) برقم (١١٣٤).

القاعدة التسعون

مَنْ خَصَّصَ زمانًا بشيءٍ يرجع إلى أمر حدث فيه فقد اتخذ هذا الزمان عيداً[1]

كالذين يخصصون يوم مولدهم باحتفال، فإنهم يحتفلون لأمر حصل في هذا اليوم وهو ولادتهم، والذين يحتفلون في مولد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاحتفالهم يعتبر عيدًا؛ لأنهم خصصوا هذا الزمان لأمر حدث في مثل هذا اليوم.

والذين يحتفلون بذكرى زواجهم فإنهم يخصصون هذا الاحتفال لهذا اليوم لأمر حصل في هذا اليوم، وكتخصيص الأنصار قبل مجيء الإسلام الأيام التي حصل لهم الانتصار فيها بأعياد يلعبون فيها، فنهاهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن هذا الاحتفال؛ لأنهم يخصصون زمانًا لأمر حصل في هذا اليوم، وبناءًا على ذلك فمَنْ خصص زمانًا بشيءٍ لا لأمر حصل في مثل هذا اليوم، كأسبوع الشجرة، وأسبوع المرور، واليوم العالمي للغة، واليوم العالمي للمعلم؛ فهذا التخصيص في هذه الأيام ليس لأمر حصل في هذا اليوم، وإنما هو من باب التنظيم والترتيب، فلا حرج ولا بأس به، وإن ترك سدًا للذريعة فلا بأس وهو حسن، ولكن إن فعل فلا نرى فيه حرجًا.

---

(١) الاعتصام للإمام الشاطبي (١/ ٤٨٦-٤٨٧).

القاعدة الواحدة والتسعون

الأصل فيما يُفعل في المقابر التوقيف على الأدلة[1]

وهذا من أعظم الأبواب التي إذا أحكمنا سَدَّها سقطت صور من الشرك كثيرة، فإن أول مبدأ الشرك ومنطلقه إنما كان من المقابر وسوء التعامل مع القبور، فلابد من سد هذا الباب، فلا يجوز أن نفعل في مقابر المسلمين إلا ما دلّ الدليل على جوازه.

فالبناء في المقابر على القبور محرم، والكتابة على القبور محرمة، والصدقة في المقابر اعتقاداً لفضيلتها محرمة، ونصب السرادق للعزاء في المقابر محرمة، والعكوف على القبور الليالي ذوات العدد محرم، وكتابة تاريخ وفاة الميت محرم، وتشجيرها محرم، وإسراجها محرم، فإذا أحكمنا هذا الباب وجعلناه على التوقيف، فإننا سوف نسد صورًا من الشرك كثيرة، كما قال الناظم:

فإذا سددنا ذلك الباب الذي ... جاءت لنا منه قبائح بدعة
فستنتهي صور من الشرك الذي ... عمت به البلواء في المعمورة

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١١٢).

القاعدة الثانية والتسعون

الأصل في التوسل التوقيف على الأدلة[1]

لأن التوسل مبناه على ما يحبه الله من الوسائل، ومحبة الله غيب، وأمور الغيب توقيفية على النص، فلا يجوز لك أن تتوسل لله إلا بوسيلة دلّ عليها الدليل كالتوسل إلى الله بأسمائه وبصفاته، وبذكر الحال، وبدعاء الرجل الحي الحاضر القادر، وبالعمل الصالح، وأما ما عداها فلا يجوز أن يتوسل إلى الله ﷻ به؛ لعدم وجود الدليل الدال على الجواز، فالتوسل إلى الله بذات أحد من الخلق بدعة، والتوسل إلى الله بجاه أحد من الخلق بدعة؛ لعدم وجود الدليل.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٢٦).

القاعدة الثالثة والتسعون

كلما كان العبد أعظم تحقيقاً للتوحيد

كلما كان أعظم حفظاً وحراسة من عند الله وملائكته[1]

فالله يحفظ أهل التوحيد، وحفظ الله لأهل التوحيد يتفاوت بتفاوت التوحيد والإيمان؛ ولذلك كان أعظم المخلوقين حفظًا هم الأنبياء؛ لكمال توحيدهم، ثم يأتي المؤمنون على مراتب، وكذلك الملائكة تحفظ أهل التوحيد بأمر الله، وأسعدنا بكثرة حفظ الملائكة، هو أسعدنا تحقيقًا للتوحيد، وهذه من قواعد أبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٩٢).

القاعدة الرابعة والتسعون

الأصل في الشفاعة التوقيف على الأدلة[١]

فلا يجوز لك أن تعتقد ثبوت شفاعة يوم القيامة إلا وعلى ذلك الاعتقاد دليل من الشرع، فما أثبته الشارع من الشفاعات نعتقده ونؤمن به، وندين الله ﷻ به، وما لم يثبته الشارع من الشفاعات فلا يجوز اعتقاد قيامه يوم القيامة.

فالشفاعة التي يظنها المشركون في أصنامهم منتفية لنفي الأدلة لها.

وأما الشفاعة العظمى وهي الشفاعة في أهل الموقف للفصل بينهم في القضاء، والشفاعة في أبي طالب شفاعة التخفيف لا الإخراج، والشفاعة في أهل الجنة ليدخلوا الجنة، والشفاعة في أهل الكبائر لئلا يدخلوا النار أو ليخرجوا بعد الدخول، والشفاعة في أهل الأعراف، والشفاعة في رفعة الدرجات، فهذه الشفاعات المذكورة كلها من الشفاعات التي يجب أن نؤمن بها لثبوت الدليل بها، فصار مبدأ ما نؤمن به من الشفاعات توقيفي على الأدلة، فالباب غيب، والمتقرر أن أمور الغيب توقيفية على النصوص، والله أعلم.

(١) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام (٥/ ١٤٨)، قاعدة جليلة (١/ ٢٦٧).

القاعدة الخامسة والتسعون

لا شفاعة في غير أهل التوحيد[١]

لقول الله ﷻ عن أهل الشرك: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨]، وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة مَنْ قال: لا إله إلا الله، خالصًا من قِبل نفسه»[٢].

١)مجموع الفتاوى(١٤/ ٤١٢)،الحسنة والسيئة لشيخ الإسلام ابن تيمية(١/ ١٥٢).

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٨/ ١١٧) برقم (٦٥٧٠).

القاعدة السادسة والتسعون

لا شفاعة في كافر إلا بدليل[١]

لقول الله ﷻ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨]، ولم تدل الأدلة بانتفاع كافر بالشفاعة أبدًا إلا في واحد من الكفرة، وهو أبو طالب، فيشفع فيه رسول الله ﷺ وتكون شفاعته فيه شفاعة تخفيف لا إخراج.

لمّا قيل للنبي ﷺ هل نفعت أبا طالب بشيء؟ كما في حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، فقال: «**نعم هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»[٢].

وأما بقية الكفار فلا يشفع فيهم أبدًا.

---

(١) مجموع الفتاوى(١/ ١١٧-١٤٤)، قاعدة جليلة(١/ ٣)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب (٥/ ٥٢) برقم (٣٨٨٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه (١/ ١٣٤) برقم (٥٣١).

القاعدة السابعة والتسعون

لا شفاعة يوم القيامة إلا بالإذن، والرضا[١]

لقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦]، وقول الله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقول الله ﷻ: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨].

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة.

---

١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٤٤).

القاعدة الثامنة والتسعون

التوحيد أعظم الحسنات في ميزان العبد[١]

فأعظم ما يوضع في ميزان العبد يوم القيامة التوحيد والإيمان؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**قال موسى عليه السلام: يا رب علمني شيئا أذكرك به وأدعوك به، قال: يا موسى قل:لا إله إلا الله، قال: يا رب كل عبادك يقول هذا، قال: قل: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا أنت يا رب، إنما أريد شيئاً تخصني به، قال: يا موسى لو كان السماوات السبع، وعامرهن غيري، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله**»[٢].

وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: « **يصاح برجل من أمتي يوم القيامة على رؤوس الخلائق، فينشر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل مد البصر، ثم يقول الله عز وجل: هل تنكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا، يا رب، فيقول: أظلمتك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا، ثم يقول: ألك عن ذلك حسنة؟ فيهاب الرجل، فيقول: لا، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنات، وإنه لا ظلم عليك اليوم، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، قال: فيقول: يا رب ما هذه البطاقة، مع هذه السجلات؟**

---

(١) تلخيص كتابة الاستغاثة (الرد على البكري)(١/ ٢٩٠)،الفتاوى الكبرى(٥/ ٥٥١).

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر (١/ ٧١٠) ح (١٩٣٦)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

فيقول:

إنك لا تظلم، فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة»، قال محمد بن يحيى: " البطاقة: الرقعة، وأهل مصر يقولون للرقعة: بطاقة[١].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن أخيه نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أنه قال، وهو يعلم قومه، أي يعلم أهل الإيمان: «**لو أن السماوات السبع والأرضين السبع كانت حلقة، ووضعت لا إله إلا الله عليها، لفصمتها، أو قال: لقصمتها**»[٢].

ولا يثقل مع اسم الله شيء أبدًا، فمَنْ كان معه حسنة التوحيد، فليبشر بخيري الدنيا والآخرة.

١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله (٤/ ٣٢١) برقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة (٢/ ١٤٣٧) برقم (٤٣٠٠) واللفظ له.

٢) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (١١/ ٦٧٠) برقم (٧١٠١) وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح".

القاعدة التاسعة والتسعون

مَنْ حقق التوحيد التحقيق المطلق

دخل الجنة بلا حساب، ولا عذاب[١]

ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب**»، ثم قام النبي ﷺ ودخل منزله، فخاض الناس في أولئك، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا النبي ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام، وماتوا ولم يشركوا بالله شيئًا، ثم خرج النبي ﷺ فسُئل عنهم؟، فقال: «**هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتوون وعلى الله يتوكلون**»[٢]. أي بسبب تحقيقهم التحقيق المطلق للتوحيد، استحقوا دخول الجنة بلا حساب ولا عذاب.

ولا يكمل التحقيق المطلق للتوحيد إلا بالابتعاد عن ثلاثة أشياء:

الأول: أن يبتعد عن الشرك كله أكبره وأصغره، فمَنْ وقع في الشرك الأكبر أو الأصغر؛ فلم يحقق التوحيد التحقيق الكامل.

---

(١) كتاب التوحيد (ص٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو (٧/ ١٢٦) برقم (٥٧٠٥).

الأمر الثاني: أن يبتعد عن البدع بكل أنواعها عقدية أو عملية، مكفرة أو مفسقة، قولية أو عملية، فمَنْ وقع في شيء من البدعة فلم يحقق التوحيد التحقيق الكامل.

الأمر الثالث: الابتعاد عن الذنوب، وموبقات الآثام، أي كبائر الذنوب، فمَنْ وقع في شيءٍ من الكبائروأصر عليها، فإنه لا يعتبر محققًا للتوحيد التحقيق الكامل.

القاعدة المائة

كُلّ ما كان من عبادات الكفار،

أو عاداتهم المختصة بهم فيحرم التشبه بهم فيها[١]

وهذا مجمع عليه بين أهل العلم-رحمهم الله- فلا يجوز أن نتشبه بالكفار في صِنفين من الأشياء:

الصنف الأول: ما كان من قبيل طقوسهم الشركية الوثنية أو تعبداتهم البدعية الخرافية.

الصنف الثاني: لا يجوز أن نتشبه بهم في عاداتهم التي عُرِفوا، واختصوا بها.

وأما إذا كان أصلًا من عاداتهم ثم أخذه المسلمون، وانتشر بينهم وصارت عادة مجتمعية أممية، ولم يكن مخالفًا لشيءٍ من الأدلة فلا بأس به، كركوب السيارة، ولبس الساعة، ولبس البنطال والبدلة عند بعض الأعراف ونحو هذه الاشياء فلا بأس بها والله أعلم.

---

(١)تفسير ابن كثير (٨/ ٥٣-١٣٨).

قواعد توحيد الأسماء والصفات

القاعدة الأولى

لا مجال للعقل في الغيبيات[١]

وذلك لأن الله ﷻ لما خلق العقل جعل له حدوداً وطاقات لا يزال تفكيره سليماً ما دام داخل حدوده وطاقاته، لكن متى ما أخرجه العبد عن دائرة استقباله فإنه سوف يكون حائرًا تائهًا في بحرٍ خضم لا يهتدي سبيلاً، فإن العقل ضعيف وباب الغيب واسع، فكما أن الجوال له منطقة استقبال، فمتى ما أخرجت الجوال عن منطقة استقباله صار حديدة لا يستقبل ولا يرسل.

فكذلك العقل جعل الله ﷻ له منطقة استقبال وهي الأمور المشاهدة في العالم الحسي، ولكن متى ما أخرجته عن هذا العالم إلى عالم آخر، فإنه سوف يأتيك بالحيرة والشُبه والشكوك والخيالات والأوهام وفساد الاعتقاد.

ولذلك يجب علينا أن نتفق على هذا الأصل العظيم المتفق عليه بين المسلمين وهو أن: مسائل الغيب يجب حجب العقل عن التوغل فيها، فلا حق لك أن تقحم عقلك في استكشاف شيء مما أخفاه الله ﷻ عنك إلا في حدود ما أخبرك به الدليل فقط، فليكن عقلك تابعاً للنقل في أبواب الغيب، وإياك أن يسبق عقلك النقل فتضل وتتوه.

ولذلك فإن من خالف في هذا الباب بل في جميع أبواب الشريعة إنما لأنه

---

(١) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم (٢/ ٢٢٤) وتهافت التهافت لابن رشد (٢/ ٥٤٧) والصارم المسلول لابن تيمية (٢/ ٤٥٩) وشرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٣١) وإثبار الحق على الخلق لابن الوزير (٣١).

قدموا عقولهم العاجزة الضعيفة على النقل، فباب الغيب إياك أن تتعرض له بعقلك؛ ولذلك كم من العوالم الغيبية والمسائل الغيبية التي أنكرها كثير من الطوائف والفرق بسبب أن عقولهم لم تستطع استكشافها.

فهؤلاء الفلاسفة المسمون بالفلاسفة المشائين هؤلاء ينكرون عالم الملائكة، لأن عقولهم لم تهتد لهذا العالم، وسبب إنكارهم أنهم أقحموا عقولهم في باب الغيب، وكثيرٌ من الطوائف أيضاً تنكر وجود الجن وعالم الشياطين؛ لأنها لا تستطيع عقولهم أن تدرك حقيقة هذا العالم؛ فالفلاسفة يقولون: إنه لا حقيقة لعالم للملائكة، وإنما هي عبارة عن قوى الخير في الإنسان، ولا حقيقة لعالم الجن والشياطين، وإنما هو قوى الشر في الإنسان، وذلك لأنهم أقحموا عقولهم في باب الغيب.

وكذلك عذاب القبر أنكره كثير من الطوائف، فقالوا إننا نفتح قبر الكافر لا نرى عذاباً، ونفتح قبر المؤمن لا نرى نعيمًا، فنقول لهم ألا يكفيك خبر الله ﷻ؟ فلا تقحم عقلك في باب الغيبيات.

والأسماء والصفات أنكروا كثيراً منها بسبب أنهم توغلوا بعقولهم الضعيفة العاجزة في باب الغيب، فمثلًا صفة الاستواء على العرش أنكرها كثيرٌ من الطوائف، بل كل الطوائف البدعية أنكرتها، فلم تثبتها إلا طائفة واحدة وهم أهل السنة والجماعة.

وسبب الإنكار أنهم أقحموا عقولهم في التوغل في كيفية الاستواء على العرش فقالوا: إذا استوى الله على العرش فيلزم منه أن يكون محتاجًا إلى العرش، ويلزم منه أننا لو أبعدنا العرش عن الرب لخرّ كما ذكروا ذلك في كتبهم، فيلزم من ذلك أن الاستواء لا حقيقة له، وإنما المقصود به الاستيلاء، والذي جعلهم ينكرون ويحرفون الصفات ويجحدونها أنهم طلبوا كيفيتها بعقولهم، وكيفيتها أمر غيبي.

إذًا لا بد أن نتفق على هذا الأصل: لا مجال للعقل في الغيبيات، لا تسأل كيف

عذاب القبر؟ كيف الجنة؟ كيف نعيمها؟ كيف النار؟ كيف عذابها؟ كيف جحيمها؟ فما المسئول عنها بأعلم من السائل، فلا ندري إنما هي غيبيات أخفى الله ﷻ عنا أصولها وأخبرنا بأسمائها، فنثبت ما أثبت الله ﷻ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونحجب عقولنا عن التوغل في الغيبيات،

فمن عمل بهذه القاعدة فسيأمن على عقيدته في صدره، وسوف تكون له حزام أمانٍ من الزيغ والضلال، ولذلك أغلب أهل البدع إنما ضلوا في باب الأسماء والصفات لهذه العلة، وهي أنهم أرادوا بعقولهم العاجزة الضعيفة أن يستنبطوا ما خفي وغاب عنهم، فلا مدخل للعقل في باب الغيبيات .

فإن قلت: هل هذه القاعدة على إطلاقها؟ فإننا نرى أهل العلم يقولون: إن وجود الله دل عليه النقل والعقل والحس والفطرة، فأدخلوا العقل في وجود الله ووجوده غيبي فكيف تقول أنت لا مدخل للعقل في الغيبيات؟ وكذلك هم يقولون: إن إثبات يوم القيامة، وإثبات البعث والنشور يوم القيامة ثابت بالنقل والعقل، فالعقل يستطيع إثبات البعث، فكيف العلماء من أهل السنة والجماعة يدخلون العقل في مسائل الغيب وأنت تقول لا مدخل للعقل في الغيبيات؟

الجواب: هناك قاعدةً مهمة: أن العقل في باب الغيب تبعي لا استقلالي، فالمقصود بالقاعدة التي أقررها إنما في نفي إدخال العقل ابتداءً في مسألة غيبية، بمعنى أن نجعله دليلاً استقلاليًا لم يسبق بإثبات النص، وأما أن يكون الاستدلال بالعقل أمراً تبعيًا فيما أثبته النص، فهذا من باب تكثير الاستدلال، ولا ينكره أهل السنة والجماعة أبداً، فأصل إثبات وجود الله النقل، والعقل له مدخل في ذلك، وأصل إثبات عذاب القبر النقل والعقل له مدخل في ذلك، وأصل إثبات البعث النقل والعقل له مدخل في ذلك، وأصل إثبات صفة العلم النقل والعقل له مدخل في ذلك، إذًا مدخل العقل عند أهل السنة والجماعة ليس مدخلاً ابتدائيًا استقلاليًا أصليًا وإنما هو تبعي ثانوي، فأهل السنة إذا سمعتهم في مسائل غيبية يقولون: دليلها العقل، فاعلم أنهم يريدون به العقل التبعي لا العقل الاستقلالي الابتدائي.

القاعدة الثانية

كل فهم في باب الأسماء والصفات على خلاف فهم السلف الصالح فهو باطل[١]

وهذه قاعدة متفق عليها بين أهل العلم-رحمهم الله تعالى- وأقصد بأهل العلم أي أهل السنة والجماعة، وذلك لأن عقيدتنا مبنية على ثلاثة أركان:

الركن الأول: ألا نأخذها إلا من الكتاب والسنة.

الركن الثاني: ألا نفهم أدلة الكتاب والسنة العقدية إلا على فهم السلف الصالح، فلا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، ولا نقدم عقولنا على النقول ولا على فهم السلف؛ فالمتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الفهم في أدلة العقيدة توقيفي لا يجوز الاجتهاد فيه.

مثال ذلك: في قول الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، لا يجوز لك أن تجتهد فهمك؛ لأن الفهم توقيفي، فقد فهم منها الصحابة أنه مجيءٌ حقيقي لائق بجلاله وعظمته؛ فلو فهمت في هذه الآية فهمًا مخالفًا لفهم السلف، فإن ما فهمته يعتبر باطلًا؛ لأن كل فهمٍ في أدلة الأسماء والصفات على خلاف فهم السلف فهو باطل.

ولا يستطيع الإنسان أن ينتفع الانتفاع الكامل بكتاب الله إلا إذا فهمه على فهم السلف الصالح، بل إنك لو فهمت آيةً على خلاف فهم السلف، فإنك وإن ذكرتها

---

١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٤٣) و (١٣/ ٣٦١) و (١٣/ ٣٨٠) والموافقات للشاطبي (٣/ ٢٨٢ـ ٢٨٨) ومختصر الصواعق للموصلي (٣٥٣) والصارم المنكي في الرد على السبكي (٤٢٧).

في مؤلفاتك ودروسك ألف مرة، فأنت كذاب دجال ما استدللت بالقرآن.

فلا يستطيع الإنسان أن ينتفع بالقرآن إلا إذا فهمه على فهم السلف الصالح، ولا يُكتب عند الله أنه مستدل بالقرآن إلا إذا فهمه على فهم السلف الصالح لأنه ليس كل من قال: قال الله يكون مصيبًا في الاستدلال.

وهنا يجدر بنا التنبيه على أمرين وهما التفريق بين الدليلُ والتنزيل:

فالدليل هو القرآن، والتنزيل هو: المعنى، فليس كل من أصاب الدليل أصاب التنزيل، ولذلك فالخوارج يستدلون على قتل المسلمين بالأدلة من القرآن وما أصابوا في ذلك لأنهم أخطؤوا في التنزيل، فالقرآن لم يأت لمجرد دليل، وإنما جاء لدلالة وتنزيل، فمن أصاب في الدلالة وأخطأ في التنزيل فما أخذ بالقرآن، ولا يوصف الإنسان بأنه عاملٌ بالقرآن إلا إذا أخذه دلالةً وتنزيلًا.

فإذا قلت: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، المجيء هنا معناه إرادة الثواب، فنقول: ما أخذت بالقرآن، وما آمنت حقيقةً بهذه الآية، لأنك وإن أصبت في الدليل لكنك أخطأت في الاستدلال والتنزيل؛ **فمن أراد أن يأخذ بالقرآن حقيقةً فالواجب عليه أمران: أن يستدل بألفاظه وأن يصيب في تنزيلاته.**

وكذلك من الأمثلة: في قول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، لا اجتهاد في فهمها، لأن فهمها توقيفي.

ونصيحتي إليك يا طالب الحق: إياك أن تبتغي غير سبيل المؤمنين من أصحاب النبي ﷺ، فيوليك الله ما توليت ويصليك جهنم وساءت مصيرا، فإياك ثم إياك أن تتبع غير سبيل المؤمنين في فهمهم، فهم أكمل الأمة فهومًا وأعمقها علمًا.

ولنحذر أشد الحذر من تلكم الدعوات الفاجرة التي تريد من الأمة أن تبتعد عن فهم الصحابة، ويقولون: لماذا تلزموننا بفهوم أناس قد ماتوا، دعوا الناس يفهمون القرآن على مقتضى ومعطيات القرن الواحد والعشرين ولماذا تلزموننا

بفهم المهاجرين والأنصار، وهم ما كانت عندهم مخترعات ولا مكتشفات ولا شيء، فلماذا تقيدون العقول المتفتحة في هذا القرن بعقول ذلك الزمان؟

والجواب عن ذلك: أن هذه دعوة إبليسية وزخرفة شيطانية، يراد منها الوصول الى الاستدلال الباطل للكتاب والسنة؛ لأن فهم السلف صار سياجًا حاميًا للقرآن والسنة من دخول أهل البدع، فهم يريدون الدخول لكن ثمة سياج يحمي القرآن والسنة وهو فهم السلف، فهم يريدون كسر هذا السياج؛ لأنهم متى ما كسروا هذا السياج وقبلت الأمة هذه الأطروحة الملعونة الشيطانية، فإن كل مبتدع بل كل مشرك يستطيع أن يستدل على كفره وشركه بالقرآن؛ لأن القرآن حمَّال ذو وجوه، وأضرب لكم مثالين:

المثال الأول: إن من الصوفية من يستدل على جواز الاستغاثة برسول الله ﷺ ودعائه من دون الله عند قبره بالقرآن وهذه شرك أكبر، ولكنه يستدل على شركه بالقرآن، بقول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾[النساء:٦٤]

فهنا نرد عليه لا شأن بالإسناد، فالإسناد متواتر وهو كلام الله تعالى، فلن تستطيع أن ترد عليه إلا بهذا السياج، وهو أن تقول له: إنك فهمت من هذا المجيء المذكور في الآية أنه المجيء في الحياة وبعد الممات، وهذا مخالف لفهم السلف، والقاعدة تقول كل فهمٍ خالف فهم السلف في أدلة الاعتقاد فإنه باطل.

المثال الثاني: المعتزلة يستدلوا على بدعة القول بخلق القرآن وهي بدعة كفرية بقول الله ﷻ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء:٢]، والمقصود بالذكر هنا بإجماع المفسرين: القرآن، لكن ما المقصود بمحدث عند المعتزلة: مخلوق، فقالوا: يا أهل السنة، آية محكمة في كتاب الله ﷻ تدل على صحة عقيدتنا من أن القرآن مخلوق كيف تجيبون علينا؟

نقول لهم: إن فهمكم لقول الله ﷻ: محدث، فهم على خلاف ما أجمع عليه صحابة النبي ﷺ والسلف الصالح والأئمة، وهو أن الأئمة مجمعون

على أن (محدث) هنا أي جديد وليس بمعنى مخلوق، أي ما يأتيهم من ذكر من ربهم جديد؛ لأن القرآن كان يتنزل على النبي ﷺ منجمًا على حسب الحوادث في ثلاث وعشرين سنة، فكلما جاءهم قرآن جديد قابلوه بالإعراض والكفر وعدم الاتباع والانقياد، ففهم المعتزلة من هذه الآية بأن القرآن مخلوق، وهذا على خلاف فهم السلف.

والقاعدة تقول: كل فهم عارض فهم السلف في أدلة الاعتقاد فإنه باطل.

فهذا باب عظيم في فهم الأسماء والصفات بل وفي غيره من الأبواب.

المثال الثالث: الفلاسفة يستدلون على إنكار باب الأسماء والصفات كله بآية من القرآن يقولون الله لا اسم له ولا صفة له مطلقًا والدليل من القرآن

فالقرآن فيه آية تنفي صفات الله وأسمائه وهي قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فقالوا قوله " قل هو الله أحد تدل على إنكار الصفات والأسماء، على أنه لا يجوز أن يسمى الله ﷻ لا باسم ولا بصفة، لأن مقتضى أحديته ألا يشاركه في القدم مشارك،فأخص خصائص الله ﷻ عند أهل البدع والمعتزلة هي وصفه بالقدم؛ ولأن الصفات عندهم مغايرة للذات، قالوا: إذاً لابد من توحيد الله بصفة القدم، فلا يشارك قدم ذاته شيء آخر، ولو أننا جعلنا وجهه قديمًا لشارك الذات قديم آخر، لو جعلنا من صفاته مثلاً العلم، والسمع، والبصر فهذه صفات تشارك الذات في القدم فعندهم أن هذا لا يجوز، لأنه مشاركة الذات في قدمها لأنه أحد، فاستدلوا بهذه الآية على إنكار أسماء الله ﷻ وصفاته..

ونرد عليهم بقولنا: إن فهمكم هذا على خلاف فهم السلف، وكل فهم عارض فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل؛ فإنه باطل.

وللعبد الضعيف كتيب صغير اسمه: (**رسالة تذكير الخلف بوجوب اتباع فهم السلف في أدلة الكتاب والسنة**)؛ وذلك لأننا لا بد معاشر العلماء وطلبة العلم أن نقف صفًا واحداً وقوة واحدة على المحافظة على هذا السياج، وأقصد بالسياج فهم السلف، لأننا متى حافظنا عليه وأبقيناه سليمًا ودافعنا عنه بكل ما أوتينا

من قوة علمية، فإننا سوف نحفظ الكتاب والسنة ونشارك في حفظهما؛ لأننا متى ما كسرنا السياج، فالمشرك يدخل، والمعتزلي يدخل، والأشعري يدخل، والكل يغرف من القرآن لأن القرآن فيه العام وفيه المجمل وفيه المطلق، فلا بد أن يفهم القرآن في أدلة الاعتقاد على فهم السلف الصالح.

القاعدة الثالثة

لا يقاس الغائب على الشاهد في باب الغيبيات[1]

وهذه من أخص خصائص قواعد أهل السنة والجماعة-رحمهم الله تعالى- في الغيبيات كلها، لاسيما في باب الأسماء والصفات، فذاته سبحانه غيبية، وأسماؤه غيبية، وكيفيات صفاته غيبية، ولا يجوز لك أن تدخل الله ﷻ مع خلقه في قياس أبدًا، فلا يجوز أن تقيس ما غاب عنك وهي أسماء الله ﷻ وكيفيات صفاته على ما هو مشاهد لك.

فإن القياس في باب الغيبيات مرفوض عند أهل السنة والجماعة، فكما أنه لا عقل في الغيبيات فأيضًا لا قياس في الغيبيات؛ وذلك لأن أهل التمثيل قالوا: إننا لا نعقل من مسمى الوجه المضاف إلى الله إلا ما نعقله من المخلوق، فقاسوا الوجه الغائب على الوجه الشاهد، فقالوا: إذًا وجه الله كوجه المخلوق، فعلتهم القياس في الغيبيات.

وقالوا: نحن لا نعلم استواء إلا بهذه الصورة المشاهدة، إذًا فالاستواء الذي أخبرنا عنه الله وجعله غيبيًا لا بد أن نحمل كيفيته على الاستواء المشاهد بالصورة، فقالوا: إذًا استواؤه كاستوائنا.

---

(١) عقيدة الصابوني (٤٣) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣١) والكلام على الصفات للخطيب (٢٠ وما بعدها) وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٠٣) و (٢/ ٥٣٦) ودرء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٥٣).

وكذلك ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩] قالوا: عين الله غائبة لكن نستطيع أن نستنبط صفات الشيء الغائب وهي العين برؤية العين المشاهدة فنلحق العين الغائبة في كيفيتها بالعين المشاهدة.

فقاسوا الغائب على الشاهد، فوقعوا في التمثيل، وهذه واحدة من عللهم، وستأتي العلة الأخرى في القاعدة التي بعدها إن شاء الله.

وكذلك في: يد الله ﷻ هم يسلمون ويستسلمون أنها معنى غائب؛ لكن هذا المعنى الغائب لا تتوقف عقولهم على الإيمان به فقط.

فقالوا: لا بد أن نقيس صفات هذا الغائب على صفة الشيء المشاهد ف(يد المخلوق)، بما أن الله خاطبنا باليد فاليد الغائبة مثل اليد المشاهدة؛ فقرر أهل السنة والجماعة أن يقرروا هذه القاعدة العظيمة وهي: أنه لا يجوز قياس الغائب على الشاهد في باب الغيبيات.

القاعدة الرابعة

الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات[1]

وهذه القاعدة توضح السابقة، ومعناها أن ليس كل شيئين اتفقا في الاسم، فلابد لزاماً أن يتفقا في الصفة، فكم من شيئين اتفقا في الاسم في عالم المشاهدة، واختلفا في الكيفية والصفة.

فإننا نرى أن الشمس مضيئة والشمعة مضيئة، فاتفقت الشمس والشمعة في أن كلا منهما يوصف بالإضاءة، لكن الإضاءة التي أضيفت إلى الشمس تختلف عن الإضاءة التي أضيفت إلى الشمعة، فمع الاتفاق في الأسماء لم يستلزم الاتفاق في الصفات، ولا نزال نرى أن للصقر جناحاً، وللبعوض جناحاً، ومع ذلك فإن الجناحين بين كيفيتهما البون الشاسع، وكذلك نحن نرى أن للفيل يداً، وللذباب يداً، فاتفق الفيل والذباب أن كلا منهما له يد ولكن بين كيفيتهما البون الشاسع.

ونحن نرى أن الله ﷻ في كتابه يسمي نفسه بأسماء يسمي بها عباده، وليس المسمي كالمسمى، ويصف نفسه بصفات يصف بها عباده وليس الواصف كالموصوف، قال الله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح:١٠].

فجعل له سبحانه يداً ولهم يد، وليست اليد المضافة إلى الله كاليد المضافة إلى المخلوق، وقال الله ﷻ: عن قوم بلقيس: ﴿قَالُواْ نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ﴾[النمل:٣٣]، ومع ذلك يقول الله ﷻ: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ

---

(١) التدمرية لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢١ـ ٣١) وفيه التفريع الكثير على هذه القاعدة. و بدائع الفوائد (١/ ١٦٥ـ ١٦٦) ومختصر الصواعق (٢/ ٣٧).

﴿ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٧-٥٨]، فليست القوة المضافة إلى الله كالقوة المضافة إلى المخلوق، وكذلك نحن نقول إن الإنسان لين والحديد بعد انصهاره لين، وليس اللين المضاف إلى هذا كاللين المضاف إلى هذا

ولذلك يقول الناظم:

توافق الأسماء لا يستلزم ... توافق الصفات يا من يفهم
لنا يد وللبعوض مثلها ... توافق الاسم فهل تشبهها

وهذه القاعدة متفق عليها بين أهل السنة، وقد دل عليها النقل والعقل والحس فأما من العقل فإن المتقرر أنه إذا اختلفت الإضافات اختلفت الصفات فالوجه المضاف إلى الله يختلف عن الوجه المضاف للمخلوق لاختلاف الإضافتين، فلا يمكن أبدا أن تتفق الصفات مع اختلاف الإضافات، ولا يمكن للعاقل أن يخالف في هذا أبدا، فقوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] هي يد مضافة إلى الله تعالى، وفي قوله تعالى ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة:٦٤] هي يد مضاف إلى المخلوق، فمع اختلاف الإضافات فلا بد وأن تختلف الصفات، فهذا دليلها العقلي، فالصفة تختلف باختلاف من أضيفت إليه، فإن أضيفت إلى الخالق صارت لائقة بجلاله وعظمته، وإن أضيفت إلى المخلوق صارت مناسبة لحاله، فإذا كان الاتفاق في الأسماء فيما بين المخلوقات نفسها لا يستلزم الاتفاق في الكيفيات، أفيكون ذلك لازمًا فيما بين الخالق الكامل من كل وجه والمخلوق الضعيف من كل وجه؟ فإذا كانت المخلوقات الضعيفة المتفقة في صفة الخلق، لا يلزم من الاتفاق في أسماء صفاتها أن تتفق في كيفيتها، فكيف يكون ذلك لازمًا بين الخالق الكامل من كل وجه والمخلوق الضعيف من كل وجه!؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

ولذلك عند أهل البدع قاعدة ملعونة شيطانية تقول: إن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، ومن أجلها مثلوا صفات الله ﷻ بصفات خلقه.

فإذا قيل لك: ما حجة أهل التمثيل في تمثيل صفات الله بصفات خلقه؟ فقل: حجتهم أمران:

١- أنهم قاسوا الغائب على الشاهد.

٢- أنهم قرروا أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات.

فلما نظر أهل السنة والجماعة إلى هذه القاعدة قالوا: إنه ينقصها حرف واحد، لو أضفنا هذا الحرف لنقلنا هذه القاعدة نقلا كليا من كونها بدعية إلى كونها سنية، ومن كونها وثنية إلى كونها رحمانية، وهو حرف (لا)، فنقول: (الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات)، فإياك أن تسقط منك هذه اللام، إذا سقطت من هذه القاعدة ستكون شيطانية، وإذا أُثبتت اللام فستكون رحمانية، فاتفاق الأسماء لا يستلزم اتفاق الصفات، ويوضحها أيضاً القاعدة التي بعدها.

القاعدة الخامسة

إذا اختلفت الإضافات اختلفت الصفات[1]

فإذا قلت: وجه الله، فقد أضفته إلى الله، وإذا قلت: وجه المخلوق، فقد أضفته إلى المخلوق، فاختلفت الإضافات فلابد أن تختلف الصفات.

وإذا قلت يد الله فقد أضفتها إلى الله تعالى وإذا قلت يد المخلوق فقد أضفتها للمخلوق فمع اختلاف الإضافتين فلا يمكن أن تتفق صفة اليدين.

وإذا قلت استواء الله فقد أضفته إلى الله وإذا قلت استواء المخلوق فقد أضفته للمخلوق فمع اختلاف الإضافتين فلا يمكن أن تكون صفة الاستوائين واحدة.

وإذا قلت سمع الله وبصره فقد أضفت السمع والبصر إلى الله تعالى وإذا قلت سمع المخلوق وبصره فقد أضفته إلى المخلوق فمع اختلاف الإضافتين فلا يمكن أن يكون السمع كالسمع أو البصر كالبصر.

وهذا طريق متفق عليه بين أهل السنة يفرقون فيه بين ما أضيف إلى الله فيكون لائقاً بجلاله وعظمته، وبين ما أضيف للمخلوق فيكون مناسباً لحاله، فلا يمكن أن تختلف الإضافات وتتفق الصفات لا عقلاً ولا حساً.

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠) وقد ضرب عليها ابن تيمية رحمه الله تعالى أمثلة كثيرة جدا.

القاعدة السادسة

الاتفاق في الاسم الكلي المطلق

لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص[1]

وهي قاعدة توضح ما مضى، وهي طويلة في الألفاظ قليلاً، لكنها مهمة عند أهل السنة والجماعة.

فهذه القاعدة مبنية على فهمك للاسم المطلق فمتى ما فهمت الاسم المطلق تفهم القاعدة، فالاسم المطلق هو الاسم الذي لم يقيد ولم يضف إلى شيء، فقولنا مثلا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٦٤]، هذا ليس اسماً مطلقاً، لأنه اسم مضاف، وقولنا (يد المخلوق) ليس مطلقًا لأنه مضاف، فإذا أردنا أن نجعل اليد في المثالين من الأسماء المطلقة فنحذف إضافتها فتكون(يد)غير مضافة لا إلى الخالق ولا إلى المخلوق.

فالاسم المطلق لا وجود له في العالم المشاهد بالعين، فلا نجد يداً إلا وهي مضافة إلى صاحبها ولا صفة إلا وهي مضافة إلى موصوفها فلا يوجد من الصفات في عالم المشاهدات إلا المضافات، وأما المطلقات فيرجع وجودها إلى شيء يفرضه الذهن.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الاسم المطلق يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان، فاليد المطلقة غير موجودة، فلا يوجد غير يد محمد أو يد

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ١١) و (٣/ ٦٤) و (٣/ ٦٧) ودرء تعارض النقل والعقل (١/ ١٦٧) و (٢/ ٣٠٨).

خالد، والوجه المطلق غير موجود، والاستواء المطلق غير موجود، السمع المطلق والبصر المطلق غير موجودين، فليس في عالم المشاهدات من الصفات إلا المضافات.

فإذا تقرر لك هذا فما من موجودين إلا وبينهما اشتراك في الاسم الكلي المطلق، فيد الخالق ويد المخلوق بينهما اشتراك في اسم اليد، ووجود الخالق ووجود المخلوق بينهما اشتراك في اسم الوجود، ولكن هذا الاشتراك ينتهي بمجرد إضافة هذا الاسم إلى أحدهما، فإذا قلنا يد الله ويد المخلوق فقد انتهى هذا الاشتراك في الاسم المطلق، لأن الاسم انقلب من كونه مطلقاً إلى مضاف فيكون لائقا لمن أضيف له، ومجرد الاشتراك في الاسم الكلي لا يستلزم الاشتراك في الصفه بعد الإضافة والتقييد.

فالمبتدعة من أهل التمثيل يقولون: بما أنه حصل اتفاق بين الصفتين في الاسم الكلي المطلق فإنه ينجر إلى ما بعد الإضافة والتقييد، وهذا خطأ محض، فإننا وإن وافقناهم في وجود الاشتراك في الاسم المطلق إلا أننا نعارض ونخالف انسحابه وانجراره بعد الاضافة والتقييد والتخصيص،

فالتمثيل الذي ينفيه أهل السنة بين صفة الخالق والمخلوق إنما هو التمثيل بعد الإضافة والتقييد والتخصيص والله أعلم.

القاعدة السابعة

لا يستعمل في حق الله إلا القياس الأولى

دون غيره من أنواع الأقيسة[١]

لقد قسم أهل السنة الأقيسة إلى ثلاثة أقسام، فألغوا في حق الله قسمين، وأثبتوا قسمًا:

القسم الأول من أنواع الأقيسة: ما يسمى بقياس الشمول، وهو إدراج فروع تحت أصل عام، وقد أجمع العلماء من أهل السنة على حرمة استعماله في حق الله، فقياس الشمول لا يستعمل في حق الله أبدًا.

القسم الثاني من القياس وهو قياس التمثيل وهو: إلحاق فرع بأصل في حكم لعلة جامعة، وقد أجمع أهل السنة على حرمة استعمال قياس التمثيل في حق الله؛ لأن الله ليس كمثله شيء، فلا مماثل له، فقياس الشمول وقياس التمثيل باطلان في حق الله، فلا يجوز ان يستعمل في حق الله شيء من هذين القياسين، والعجيب أن أهل البدع إنما يستعملون في حق الله هذين القياسين الباطلين.

وأما القياس الثالث: وهو قياس الحق الذي يستعمل في حق الله ﷻ وهو القياس الأولى، فإن قلت: وما صيغته؟

فنقول: كل كمال في المخلوق لا نقص فيه، فالله أحق به، وكل نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه؛ وذلك لأن الله هو من أعطى الكمال

---

(١) الرد على المنطقيين (١٥٠) (١٥٤) (٣٥٠) و نقض التأسيس (١/ ٣٢٧) و شرح الأصفهانية (٨٦) ومفتاح دار السعادة (٢/ ٤٧٥).

والمتقرر عقلاً أن معطي الكمال أولى بالكمال، وكل نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن يُنَزَّه عنه، فالموت نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، والجهل نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، والغدر واللغوب والخيانة نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، والحياة كمال في المخلوق لا نقص فيها، فالله أحق أن يوصف بها، وكذا العلم كمال في المخلوق لا نقص فيه، فالله أحق أن يوصف به، والسمع والبصر كمالان في المخلوق لا نقص فيهما، فالله أحق أن يوصف بهما.

فلا يستعمل في حق الله إلا القياس الأولى. ويجب أن نكمل بقولنا:(لا نقص فيه) وقولنا (لا كمال فيه)؛ لأن هناك كمالاً نابعًا عن نقص كالولد، فمن له ولد من المخلوقات فهو أكمل ممن لا ولد له، لكن الولد ليس كمالاً مطلقًا، وإنما كمال مشوب بنقص، ولذلك فالإنسان إذا تأخر إنجاب زوجته، فإنه يذهب إلى العلاج، بل إن من عيوب المرأة العقم والرجل كذلك، فلو أن امرأة كانت عاقراً أو زوجها عقيمًا فحينئذٍ يجوز للطرف الآخر السليم أن يطلب الفسخ.

فالولد لا يكون كمالاً مطلقًا، فلا يدخل معنا في القياس الأولى؛ لأنه كمال مقرون بنقص من جهة أخرى، وكذلك النوم كمال في المخلوق؛، لكن النوم كمال من جهة أنه راحة، لكنه نقص من جهة أخرى، وهي احتياج جسدك للنوم لتجديد نشاطك الذهني والجسدي، فالنوم لا يدخل في قياس الاولى، والولد لا يدخل في قياس الأولى؛ فلا يدخل في قياس الأولى إلا كل كمال لا نقص فيه، أو كل نقص لا كمال فيه.

القاعدة الثامنة

نصوص الصفات محكمة باعتبار معانيها،

متشابهة باعتبار كيفياتها[1]

وهي التي يعبر العلماء عنها بقولهم: معلومة المعنى مجهولة الكيف.

يقول الناظم:

وإن تسل كيفية الصفات ... فمالك أجابهم بالآتي

معلومة المعنى صفات ربنا ... مجهولة الكيف وبدع من ثنى

فصفات الله ﷻ ننظر لها من جهتين:

الأولى: من جهة معانيها على حسب دلالتها اللغوية المتقررة في لسان العرب، ومن جهة كيفيتها على ما هي موجودة عليه في الواقع؛ فإذا جئنا إلى صفات الله من جهة المعنى وجدناها في أعلى الإحكام والوضوح والبيان، فالوجه لغةً معناه واضح، واليد لغة معناها واضح، والاستواء المقيد بـ على لغة معناه واضح: وهو ثبوت العلو والاستقرار، فالله ﷻ خاطبنا في آيات الصفات بلسان عربي مبين فهو لم يخاطبنا بهذا اللسان إلا وهو يريد منا أن نحمل معاني هذه الألفاظ على ما تقرر في لساننا العربي، فلا يمكن أن يخاطبك الله ﷻ بلغة لها معنى ثم يريد منك أن

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٤) وهي القاعدة الخامسة من قواعد التدمرية لأبي العباس رحمه الله تعالى، مع اختلاف في العبارة، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٧)، والتوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٩٠)، وعقيدة السلف للإمام الصابوني (٤٠)، والعلو للعلي الغفار للذهبي (١٦٥) و (١٤١ـ١٤٢).

تفهم غير المعنى.

وكما قال بعض أهل العلم: لو كان مذهب هؤلاء – أي النفاة – هو الحق لكان ترك الناس بدون قرآن أحسن؛ لأنه لم يزدهم نزول القرآن إلا ضلالاً، إذ كيف يخاطبك الله في القرآن بشيء وهو يريد منك غير ذلك؟، فالله لما خاطبك بالوجه باللغة العربية فإنه لا يريد منك أن تفهم إلا بهذا المعنى، وأما كيفيته فإياك أن تتكلم فيها، وبما أن المعاني معلومة فهي محكمة؛ لأن الإحكام هو العلم بالشيء وبيانه واتضاحهُ وظهور معناه.

الجهة الثانية: الكيفيات: والكيفيات متشابهة، والتشابه هو خفاء الشيء وعدم وضوحه، فكيفيات صفات الله غير معلومة للخلق لانقطاع سبل العلم بها، فلا نستطيع أن ندركها؛ لأن كيفية الشيء لا تُعلم إلا بعدة طرق:

الطريق الأول: برؤيته، وهذا ممتنع عن صفات الله؛ لأننا لم نره، وقد أجمع العلماء على أن الله لا يُرى في الدنيا، واختلفوا في النبي ﷺ... والحق أنه لم يره.

فأما الرؤية في المنام فهي صحيحة وممكنة عند أهل السنة، لكن الرؤية المنامية تختلف عن رؤية الحقيقة.

فالكيفية لا يمكن العلم بها؛ لأن الله لم يُرَ، فالطريق الأول وهو رؤية الشيء قد انتفى.

والطريق الثاني: لمعرفة الكيفية رؤية نظيره ومثيله، وهذا منتفٍ في حق صفات الله؛ لأن الله ليس كمثله شيء حتى إذا رأينا مثيله استدللنا به على صفاته.

والطريق الثالث: أن يخبرك الصادق عن كيفية صفته، والصادق هو النبي ﷺ ومع ذلك لم يخبرنا عن كيفية صفته أبدًا، فالنبي ﷺ أخبرنا أن لربنا وجهًا فقط، ولم يخبرنا عن كيفية هذا الوجه، وأخبرنا أن لربنا علواً، ولم يخبرنا عن كيفية هذا العلو، فأخبرنا عن الصفة وسكت عن كيفيتها، فصفات

الله لم تُرَ، وليس لها مثيل، ولم يخبرك صادق عن كيفيتها، فما الطريق للعلم بالكيفية؟

الجواب: لا طريق للعلم بها مطلقًا، فهي إذًا في دائرة المتشابه الذي يجب الكف عنه، فلا نتكلم في كيفية شيء من صفات الله ﷻ.

فبان لنا بهذا أن أهل السنة يعلمون معاني الصفات ويتكلمون فيها على حسب دلالات اللغة ويكُفون عن الكلام في الكيفيات ويكلون أمرها إلى الله تعالى.

فإن قيل لك: هل أهل السنة مفوضة؟

فقل: هم مفوضة في كيفية الصفة لا في معناها.

فانقسم الناس ثلاثة أقسام بالنسبة لمعاني الصفات وكيفيتها :

الأول الممثلة : يقولون نعلم المعنى والكيفية

والثاني المفوضة : يقولون لا نعلم المعنى ولا الكيفية ، يجعلون كلام الله في الأسماء والصفات بمنزلة اللفظ الأعجمي الذى تستطيع قراءة حرفه ولاتعلم حقيقة معناه ، فيحرفون الكلام في المعنى والكيفيات .

الثالث أهل السنة : أخذوا الحق من كل طائفة وهو العلم بالمعنى وترك الكيفية

القاعدة التاسعة

الأصل في نصوص الأسماء والصفات بقاؤها على ظاهرها[١]

والمقصود بظاهرها: أي المعنى المتبادر للذهن لمن يفهم لغة الكتاب والسنة وهو العربي، فلا يجوز لك أن تَعدِل عن ظاهر هذا النص إلى معنى آخر إلا إذا جاءك دليل ينقلك من الظاهر إلى المؤول، فإن جاء دليل يقتضي نقلك عن الظاهر انتقل، وإن لم يأتك دليل فالأصل هو البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل.

ومثال ذلك: لفظ الجنة التي دخلها أبونا آدم في قوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[الأعراف:١٩]

فمنهم من حملها على ظاهرها، ومنهم من حملها على معنى آخر، فمنهم من قال: هي بستان في الأرض، ومنهم من قال: هي جنة الخلد التي سيدخلها المؤمنون، فنرجع في هذا الخلاف إلى قاعدة وجوب البقاء على الظاهر، وهو أن الأدلة الشرعية إذا عَرَّفت لفظ الجنة، فقلت: الجنة، ولم تضفها لا ابتداء ولا انتهاء فلا يراد بها إلا جنة الخلد التي سيدخلها المؤمنون يوم القيامة.

وعلى هذا فقول الله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ظاهرها إثبات يدين لله، فيجب عليك أن تبقى على الظاهر، ولا تنتقل إلى معنى آخر إلا بقرينة.

وقوله تعالى ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، فالظاهر أنها أثبتت الوجه لله، يجب عليك أن تبقى على هذا الظاهر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٣) وإقامة الدليل لابن تيمية (١/ ٤٩٩) ودقائق التفسير لابن القيم (١/ ٣٣٠) والتمهيد لابن عبدالبر (٦/ ١٣٤-١٣٥).

وقوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فيه إضافة الاستواء لله تعالى، فهو على ظاهره فعليك أن تبقى على هذا الظاهر.

ولذلك أجمع أهل السنة على أنه لا يجوز العدول عن ظاهر الأسماء والصفات إلا بوجود قرينة تدلك على هذا الانتقال، بينما قد أجمع أهل البدع على وجوب الانتقال من الظاهر ولو بلا قرينة، فراراً من التمثيل، فقاعدتنا أنه: لا يجوز لك أيها السُنّي إذا مررت على نص من نصوص الصفات له ظاهر، أن تنتقل عن ظاهره مهما فرض الشيطان بعض اللوازم في ذهنك، فإياك أن يحرفك عن الظاهر، فاتق الله واثبت.

القاعدة العاشرة

الأصل في الكلام الحقيقة

ولا يجوز الانتقال عنه إلى المجاز إلا بقرينة[١]

وهذا مجمع عليه بين أهل السنة، وشرحه كما مضى في قاعدة الظاهر، فالكلام لا يجوز أن تنتقل من حقيقته إلى مجازه إلا بدليل.

فقولك في قول الله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، لا يراد بها اليدان، إنما يراد بهما النعمة، فأنت بذلك تكون قد انتقلت من الحقيقة إلى المجاز، فلابد من دليل يدل على هذا الانتقال، وإلا فالأصل هو البقاء على الحقيقة.

ومثال آخر: في قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «حتى يضع فيها رب العزة رجله»[٢]، قالوا: ليس المقصود الرجل، وإنما المقصود طائفة من الناس، فهم انتقلوا من الحقيقة إلى المجاز، وهذا تحريف.

ولذلك فأهل السنة يبقون على الحقائق في نصوص الأسماء والصفات، ولا ينتقلون عنها إلى مجازاتها إلا إذا ورد دليل يدلهم على هذا الانتقال.

---

١) التبصير في معالم الدين للطبري (١٤٠) والاستذكار لابن عبدالبر (٨/ ٤٠٣) والحجة في بيان المحجة لأبي القاسم (١/ ٤٤٦)

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق: ٣٠] (٦/ ١٣٨) برقم (٤٨٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (٨/ ١٥١) برقم (٧٣٥٤).

القاعدة الحادية عشرة

لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح[١]

وذلك لأن الذي أنزل النص هو الذي خلق العقل، وهو أعلم بما يحيل العقل عن معانيه، والنصوص على دلالاتها، فلا يمكن أبدًا أن يأتي نص صحيح يتعارض مع عقل صريح.

وإذا قلنا: عقل صريح، أي العقل السليم من الآفات الدخيلة عليه، والتي توجب اضطرابه وعدم فهمه، وإغلاق درب الفهم الصحيح عليه، فمتى ما كان الشرطان متوفرين، فكان النص صحيحًا والعقل سليمًا، فأقسم بالله إنه لا يمكن أن يتعارضا أبدًا.

ولذلك فجميع من ادعى تعارضًا بين النقل والعقل إنما هو من أهل البدع، ولا تحفظ كلمة واحدة عن أهل السنة والجماعة في إثبات تعارض بين نقل وعقل أبدًا.

ولما أراد الرازي أن يشغب على أهل السنة بقانونه الفاسد، انتدب له أبو العباس ابن تيمية لكسر هذا القانون في كتاب اسمه (**درء تعارض العقل والنقل**) فأثبت فيه أنه متى ما صَحَّ النص فسيتفق مع العقل، وأجاب في هذا الكتاب العظيم عن جميع ما يدعون فيه من النصوص أنه مخالف للعقول، بأجوبة محكمة جزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وجعل قبره روضة من رياض الجنة، وعامله بكرمه وأعلى قدره ونزله في الدارين.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٥) ودرء التعارض بين العقل والنقل (١/ ١٧٢) و (١/ ١٨٠) و (٧/ ٣٩).

ونذكر هنا مثالين مما يزعمون أن النص متعارض مع العقل:

الأول: في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربه عَزَّ وَجَلَّ والحديث في الصحيح قال: «**عبدي جعت فلم تطعمني، مرضت فلم تعدني**»[1]... إلى آخر الحديث.

قال أهل البدع: إن هذا النقل يتعارض مع العقل كل المعارضة، والواجب سفه وإلغاؤه وإبطاله؛ لأن العقل يفرض وجوب إثبات صفات الكمال ونفي صفات النقص، وهذا الحديث يثبت صفات النقص لله، فهو يتعارض مع العقل.

فقال أهل السنة: لا يتعارض مع العقل، بل هو متفق مع العقل كل الاتفاق، فلو كانت عقولكم سليمة ناضجة ليس فيها آفات ولا مرض، لفهمتم هذا النص؛ لكن عقولكم عقولاً متلوثة بالقواعد المنطقية الفلسفية المعارضة للمنقول، والمناقضة للمعقول، لماذا لم يدّع هذا التعارض أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار مع أنه طرق هذا الحديث أسماعهم؟ لأنهم نظروا له بعقول سليمة.

وبيان ذلك أنه عندنا مثال وقاعدة عربية، فهذا الحديث واضح الدلالة لا لبس فيه ولا إشكال، فبالله عليكم ما الذي تفهمونه من قوله تعالى ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٢٤٥]، فهل يفهم أحد أن الله تعالى يستقرض حقيقة من عباده؟ الجواب: بالطبع لا، ولكن العربي يفهم من هذا التركيب أن المعظم إنما جعل حاجة المخلوق كحاجته من باب الحث والترغيب في رفع حاجة المحتاج، فهو من باب الترغيب في كشف الكربة، وليس لأن الله تعالى يحتاج إلى أن يقرضه أحد.

وكذلك الحال هنا في هذا الحديث، فقوله تعالى«**جعت**» ليس الجوع مضافاً إلى الله تعالى حقيقة بل الجوع جوع العبد حقيقة، ولكن الله تعالى أراد حث

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض (٨/ ١٣) برقم(٦٧٢١).

النفوس على رفع الجوع والحاجة عن المحتاج ولذلك قال في آخر الحديث «**وكيف تجوع وأنت رب العالمين؟ قال أما علمت أن عبدي فلانًا جاع ولم تطعمه أما إنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي...** » وكذلك فسر الظمأ والاستسقاء بظمأ العبد واستسقائه وكذلك فسر المرض بأنه مرض العبد، فالله تعالى لم يجع ولم يستسق ولم يمرض حقيقة ـ حاشا وكلا ـ وإن العبد حقيقة هو الذي جاع وهو الذي استسقى ومرض، ولكن جرت عادة العرب أنهم ينزلون حاجة المريض أنها كحاجتهم من باب حث النفوس وترغيبها في إزالة الكرب وتنفيس الشدة وكشف الكربة، فالذي تفهمه من قوله تعالى ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ [البقرة:٢٤٥]، افهمه من هذا الحديث.

المثال الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن**»[(١)].

فقال أهل البدع: ما هذا الحديث؟ فكيف تطيب قلوبكم يا أهل السنة أن تروا هذا الحديث، وأن تذكروه في دروسكم ومجالسكم لطلابكم؟، كيف تجدون نفس الرحمن من قبل اليمن؟ الشهيق والزفير فهذا يدل على أن الله حال في اليمن، والعقل يفرض أن الله لا يجوز حلوله في شيء من المخلوقات، إذاً هذا الحديث يتعارض مع العقل فهل نحن نقر بهذا؟

الجواب: قال أهل السنة هذا الحديث واضح ومتفق مع العقل كل الاتفاق، فعقولكم هي المريضة، لكن النص لا شك فيه، وهو أنهم فهموا أن النفس هنا من باب التنفس، وهذا خطأ، وإنما هو من باب التنفيس، فهو من باب نفّس ينفّس تنفيسا لا تنفّسا، بمعنى أنكم متى كربتم يا أهل الإسلام، فسيأتي تنفيس كربتكم من قبل اليمن. وهذا هو ما حصل في حروب الردة مع أبي بكر، فإنه قد كثرت الردة في

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، من حديث أبي هريرة (١٦/ ٥٧٦) برقم (١٠٩٧٨).

قبائل نجد، فالذي وقف لها الرجال من أهل اليمن، فحصلت الفرجة عن أهل الإسلام والتنفيس عنهم بأهل اليمن.

وعلى كل حال، فإنه لا يمكن أبداً أن يتعارض نص ثبتت صحته مع عقل ثبتت صراحته، فأي صفة تمر عليك في الكتاب والسنة ترى أنها تتعارض مع مقتضى من مقتضيات عقلك، اعرف أن الآفة في العقل. ويوضح هذه القاعدة التي بعدها.

القاعدة الثانية عشر

النقول تأتي بمحارات العقول لا بمعارضاتها[١]

فالنقل قد يأتي أحياناً بمعنى واسع وعقلك يحار فيه لاتساعه؛ ولكن أبداً لا يأتي النص بما يتعارض مع عقلك.

فنحن نقبل أن يحار العقل في النص، ولكن لا نقبل أن يتعارض العقل مع النص.

مثال ذلك لو سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول -كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «**ينزل ربنا إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر**»[٢]، فعقلك يحار في هذا النص؛ لأن ثلث الليل دائر على الكرة الأرضية، فالله -تبارك وتعالى- ينزل في كل بقعة يكون فيها الثلث الأخير من الليل فهذا شيء عجيب، وهو دليل على أن معنى النص، ودلالاته أوسع من مدركات عقلك، فعقلك لم يعارض وإنما حار.

فالنصوص تأتي بمحارات العقول لا بمعارضاتها، فالكافر مثلًا يضيق عليه في قبره حتى تختلف أضلاعه، فهذا يحار فيه العقل لكن لا يتعارض مع العقل.

مثال آخر قال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان:٢٩]، فعلى مختلف جثثكم وتناثرها على الكرة الأرضية، فيقول: قوموا

---

(١) مجوع الفتاوى (٣/ ٣٣٩) ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٣) (٥/ ٢٧٩) وشرح الطحاوية (٣٩٩)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥] (٩/ ١٤٣) برقم (٧٤٩٤).

فيقوم الناس من قبورهم مباشرة كنفس واحدة، فهذا يحار فيه العقل، فما هذه القدرة العظيمة وما هذه القدرة الهائلة، ففرق بين الحيرة والتعارض، فنحن نحارب نقض العقل لما أبرمه النص، وأما حيرة العقل في دلالة النص ومعنى النص، فهذا مقبول عند أهل السنة والجماعة.

القاعدة الثالثة عشر

أسماء الله متفقة من حيث الذات،

مختلفة من حيث الصفات[١]

إن من الأسماء ما تتعدد ألفاظها ولكنها تتفق في الدلالة على شيئ واحد، ويكون كل اسم منها يحمل في طياته صفة لهذا الموصوف غير صفة الاسم الأول، فتكون الأسماء باعتبار دلالاتها على شيء واحد متفقة، وباعتبار دلالاتها على صفاتها مختلفة، ونضرب أمثلة يسيرة قبل الدخول فيما يتعلق في أسماء الله تعالى.

المثال الأول: أسماء يوم القيامة، منها القارعة، الطامة، يوم التغابن، واليوم الآخر. فكل هذه الاسماء تدل على ذات يوم واحد، ولكن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة غير صفة الاسم الآخر، فيصدق عليها قولنا أسماء يوم القيامة متفقة من حيث الذات مختلفة من حيث الصفات.

لكن كلها تدل على ذات يوم واحد؟ إذًا هي متفقة باعتبار دلالتها على ذاتٍ واحدة، لكن لو نظرت إلى صفاتها وجدت أنها مختلفة؛ لأن كل صفه اسم منها يدل على صفه اسم غير صفة الاسم الآخر.

مثال آخر: أسماء الأسد فقد سمتهُ العرب عدة أسماء، كالليث، الهزبر، والضرغام، وغيرها، فهي أسماء وإن تعددت إلا أنها تدل على ذات الأسد، ولكن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة بغير صفة الاسم الآخر، فيصدق عليها أن أسماء الأسد متفقه باعتبار الذات، ومتباينة أومختلفة باعتبار الصفة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٩) والإيمان لابن تيمية (١٧٥) وبدائع الفوائد (١/ ١٦٢).

وخذ مثالاً آخر: أسماء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محمد، أحمد، نبي الرحمة، نبي الملحمة، العاقب، الحاشر، فهل كل اسم منها يدل على ذات نبي مستقل، أم كلها تدل على ذاتٍ واحدة؟

الجواب: بل كلها تدل على ذات واحدة، ولكن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة غير صفة الاسم الآخر، فيصدق عليها قولنا إن أسماء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متفقة من حيث الذات متباينة من حيث الصفات.

فإذا فهمت هذا فاعلم أن الله تعالى له أسماء كثيرة فإذا نظرت إليها وجدتها تدل على ذات واحدة وهي ذات الله تعالى، ولكن إذا نظرت إلى صفاتها وجدت أن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة غير صفة الاسم الآخر، فهي باعتبار دلالاتها على الذات متفقة، وباعتبار دلالاتها على الصفات مختلفة.

فالرحيم هو الرحمن، والرحمن هو القوي، والقوي هو الجبار، والجبار هو المهيمن، والمهيمن هو السميع، والسميع هو البصير، والبصير هو القدير، فكلها وإن تعددت فتدل على ذات واحدة، ولكن لو نظرت إلى صفة الجبروت في الجبار وصفة الرحمة في الرحيم لوجدتها مختلفة، ولو نظرت إلى السمع في السميع وإلى صفة البصر في البصير لوجدتها مختلفة فالسمع ليس هو البصر والرحمة ليست هي الجبروت، فيصدق عليها قولنا أسماء الله متفقة من حيث دلالاتها على ذات الله، ومتباينة أو مختلفة باعتبار دلالاتها على صفات الله تعالى.

فإن قلت: ولماذا قرر أهل السنة هذه القاعدة؟

نقول: ردًا على المعتزلة؛ لأن المعتزلة انقسموا في هذا الباب إلى قسمين:

فطائفة منهم قالت: أسماء الله متفقة وأطلقوا، وطائفة منهم قالت: أسماء الله متباينة، مختلفة، وأطلقوا؛ فجاء أهل السنة؛ فقالوا: متباينة ومتفقة، فهي متفقة باعتبار دلالتها على ذات ربٍ واحد، ومختلفة باعتبار دلالتها على صفاتٍ مختلفة.

القاعدة الرابعة عشر

أخبار الآحاد حجة في باب الأسماء والصفات[١]

وقد أجمع أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- على أن خبر الواحد الصحيح الثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه حجة مطلقًا سواء في باب العقائد أو في باب الشرائع، لأن العبرة عندهم إنما هي صحة الحديث إلى المعصوم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا صَحَّ الحديث ولم يُنسخ فإنهم يعتمدونه ويقبلونه ويجعلونه على رؤوسهم، ولا يعارضونه بأي شيء.

فإياك أيها الطالب أن تغتر بمناهج أهل البدع واحذر من رد شيء من حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالحق أنه حجة في باب العقائد كما دَلَّت على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة.

والمهم أن حديث الآحاد عند أهل السنة حجة بشرطين هذا أحدهما، والشرط الثاني: أن لا يكون منسوخًا، فإذا صَحَّ سنده ولم يُنسخ فوالله الذي لا إله غيره يكون هذا الحديث حجة، يجب قبول مدلوله والمصير إليه واعتماده وتحرم مخالفته، أو معارضته بشيء، بل هو حجة بنفسه، سواء وافق القياس أو خالفه، وسواء كان في العقائد أو في الشرائع، وسواء وافق قول الأكثر أو خالفهم، وسواء عمل به أحد أو لم يعمل به أحد، فالحديث حجة بنفسه، فلا يكتسب حجيته من

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي (٤٥٧) (٤٥٣)، والانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني (١/ ٣٦)، الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤١٢/ ٤١٧).

شيء خارج، بل الشيء الخارج لا يكون حجة أصلاً إلا إن وافق الحديث، فهو الذي يفيد غيره الحجية وليس غيره هو الذي يفيده الحجية، فقد بعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذاً إلى اليمن بأصول الدين، وهو واحد، ومع ذلك فالواجب على أهل اليمن أن يقبلوا ما يأمرهم به، ويدعوهم إليه، كما في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يبعث رسله آحاداً إلى الأمصار ليدعوهم إلى التوحيد والإيمان بالرسالة، فلو كانت الحجة لا تقوم بخبر الآحاد لما كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بلغهم البلاغ المبين، وقد قبل الصحابة الذين كانوا يصلون في مسجد قباء خبر الواحد لما أخبرهم بأن القبلة قد حُوِّلَت إلى الكعبة، كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأقرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هذا القبول ولم ينكر عليهم، ولما أسلم ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر قال يا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وأنا رسول من ورائي من قومي، وأقره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو واحد وسيدعوهم إلى الإسلام وستقوم الحجة عليهم بخبره، فلو لم يكن خبر الواحد الصحيح حجة لما كانت الحجة ستقوم على قومه بخبره، ولأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال « **نضر الله امرءًا سمع منا مقالة فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه** » حديث صحيح.

فأوجب قبول خبره مع أنه واحد، بل كل الأدلة الدالة على أن السنة حجة فإنها تدل بعمومها وإطلاقها على وجوب قبول خبر الآحاد في أبواب الاعتقاد، لأنها عامة ولم تخصص.

والمتقرر أن الأصل هو البقاء على العموم حتى يرد المخصص، ولأنها مطلقة عن التقييد، والمتقرر أن الأصل وجوب بقاء المطلق على إطلاقه ولا يجوز تقييده

إلا بدليل.

وعليه: فالواجب علينا أيها المسلمون أن نؤمن ونصدق بكل اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته وردت بخبر آحاد صحيح، فما ورد من الأسماء والصفات بخبر آحاد صحيح فالواجب قبوله واعتماده واعتقاده وعدم مخالفته.

وهذه القاعدة يتميز بها السني عن البدعي، فإن أهل البدع على مختلف مشاربهم قد أنكروا قبول خبر الآحاد في الاعتقاد، فهم لا يقبلونه مطلقًا في الاعتقاد.

وأما أهل السنة والجماعة فهم مجمعون على قبوله متى ما صَحَّ السند للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولذلك فنحن نؤمن بأن لله أصابع تليق بجلاله وعظمته، وأخبارها آحاد، ونؤمن بأن لله تعالى ضحك ضحكًا يليق بجلاله وعظمته، وأخبارها آحاد، ونؤمن بأن الله ﷻ يفرح فرحًا يليق بجلاله وعظمته، وأخبارها آحاد، وهكذا....

فالمهم صحة النص، فمتى ما صح النص عن المعصوم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فالواجب قبوله واعتماده واعتقاد مدلوله وعدم معارضته، والله أعلم.

القاعدة الخامسة عشر

باب الصفات خبري محض، وخبري وللعقل فيه مجال[١]

لقد قررنا سابقًا بأن الأصل في إثبات العقائد إنما هو الدليل الصحيح من الكتاب والسنة، ولكن عندنا في باب الأسماء والصفات أن هناك من الصفات ما هو خبري محض، أي أنه موقوف جملة وتفصيلاً على الأدلة، فلا مجال للعقل في إثباته فيما لو لم يرد النص، كالوجه واليدين والعينين والاستواء والقدم أو الرجل والأصابع، ولكن هناك من الصفات للعقل في إثباته مجال، ولكن كما قلنا لكم بأن العقل في هذا الباب تبعٌ للنص، كالحياة والعلم والعلو والوجود والسمع والبصر والغضب والرحمة والرضا فكل هذه الصفات للعقل فيها مدخل.

فأهل السنة لا يمنعون من دخول العقل في هذه الصفات دخولاً تبعيًا في مثل هذه الصفات لأن للعقل في إثباتها مجال، وأما ما ليس للعقل فيه مجال فلا يجوز إقحام العقل فيه مطلقًا لا استقلالاً ولا تبعًا، والله أعلم.

(١) الصفات الإلهية لمحمد أمان (٢٠٧).

القاعدة السادسة عشر

باب الصفات أوسع من باب الأسماء

وباب الأخبار أوسع من باب الصفات [١]

عندنا في هذه القاعدة ثلاثة أمور: عندنا أسماء، وعندنا صفات، وعندنا أخبار، وهي الأمور التي تطلق على الله تعالى، فالأمور التي تطلق على الله تعالى لا تخلو من أحوال ثلاثة: إما إطلاق أسماء، أو إطلاق صفات، أو إطلاق أخبار عن أفعال الله تعالى، ولكل واحدة من هذه الإطلاقات قاعدتها، فأما إطلاق الأسماء والصفات فهو من الأبواب التوقيفية على الدليل الشرعي الصحيح.

وأما باب الأخبار فالحق أنه ليس من الأبواب التوقيفية على النص، ولكنه توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله تعالى، فليس هو من الأبواب التي فيها حد معين إلا أنه يجب فيما يُخبرُ به عن الله تعالى أن يكون مما يجوز على الله تعالى ولا يكون فيه نقصٌ بوجهٍ من الوجوه.

فإذا علمت هذا: فاعلم وفقك الله تعالى أن كل اسم من أسماء الله تعالى فإنه لا بد وان يكون متضمنًا لصفة من صفاته، وليس العكس بمعنى: ليس كل صفة من صفاته لا بد وأن يشتق له منها اسم.

فباب الصفات أوسع من باب الأسماء من هذه الحيثية، فكل اسم له صفة، وليس كل صفة يجب أن كون لها اسم، فهناك من الصفات ما لا يجوز أن يشتق لله

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم (٣/ ٤١٥)، وبدائع الفوائد (١/ ١٦٩) وتيسير العزيز الحميد (٢/ ٥٩).

تعالى منها اسم، وكل صفة من صفات الله تعالى فإنها تصلح أن تكون خبراً عنه ﷻ ولكن ليس كل خبر يطلق على الله تعالى يَصلُح أن يشتق له منه صفة، ولهذا فباب الإخبار أوسع من باب الصفات.

فنحن نخرج من الدائرة الضيقة التي هي دائرة الأسماء إلى ما فوقها من الدوائر، ولا ندخل بالسهم من الدائرة الكبرى إلى الدائرة الصغرى، فكل اسم له صفة ولا عكس، وكل صفة ففيها خبر، ولا عكس، بمعنى: أن ما صَحَّ اسمًا صَحَّ وصفًا، وليس كل وصف يصح أن يكون اسماً.

وكل ما صَحَّ صفة صَحَّ خبراً، وليس كل ما صح خبراً يصح أن يكون صفة، فمن الصفات ما لا يصلح أن يكون اسماً، ومن الأخبار ما لا يصح أن يكون صفة،

مثال ذلك صفة المجيء يوم القيامة فلا يصح أن نقول لله تعالى: (الجائي) اسما فالمجيء صفة وليست باسم، ومثله صفة النزول إلى السماء الدنيا فلا يصح أن نسمي الله تعالى بالنازل، وكذلك صفة الكيد والمكر والمخادعة فلا يصح أن نقول لله تعالى: (الكائد والماكر والمخادع) فهذه الصفات لا يصح أن نسمي الله تعالى بما اشتق منها، ولذلك قلنا إن باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

ومما يؤثر عن الإمام أحمد أنه كان يقول في سفره إذا تاه: (يا دليل الحائرين دُلَّني)، فإذا صَحَّ ذلك عنه فإنه يحمل على أنه من باب الأخبار وإلا فليس من أسماء الله تعالى الدليل وليس كذلك من صفاته وإنما من جملة أفعاله جل وعلا أنه هو الذي يهدي التائهين ويدلهم على الطريق الصحيح.

ومن ذلك قول بعض أهل السنة (إن الله تعالى موجود قديم أزلي واجب الوجود) فكل هذه الأمور ليست من باب الأسماء ولا من باب الصفات وإنما هي من باب الإخبار عن الله تعالى وكلها أخبارٌ صحيحة تجوز على الله تعالى.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٤]، فلا يجوز أن يقال لله تعالى: (الزارع) على أنه اسمٌ له أو صفةٌ من صفاته وإنما يقال: هو

يشتق له منه اسمٌ أو صفة.

فمن أفعاله تعالى أنه أرسل الرسل وأنزل الكتب، فلا يقال لله تعالى: (المرسل أو المنزل) على أنه اسمٌ له أو صفةٌ وإنما يجوز ذلك على أنه خبرٌ عن فعلٍ من أفعاله.

ومن ذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث القدسي: «**يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر وأنا الدهر أقلب الليل والنهار**» فلا يقال لله تعالى: (المُقلِّب) على أنه اسمٌ أو صفةٌ ولكن يجوز ذلك على أنه خبرٌ عن فعلٍ من أفعال الله تعالى.

ومن ذلك قول بعض أهل السنة إن الله تعالى: (شيء من الأشياء) ويستدلون عليه بقوله تعالى ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩]

لكن لا يقال لله تعالى: (الشيء) على أنه اسمٌ له أو صفة وإنما يجوز ذلك على أنه خبرٌ عنه وهو خبرٌ صحيح ولا شك، فلا بد من التفريق بين هذه الأبواب وتعرف ما الذي يشتق منها من الآخر، فالأسماء يشتق منها صفات ولا عكس، والصفات يشتق منها أخبار، ولا عكس، فيصح إطلاق الساتر على الله تعالى خبراً لا اسماً ولا وصفاً، ويصح إطلاق الناصر على الله خبرا لا اسما ولا وصفا، ويصح إطلاق مسبب الأسباب ومجري السحاب وهازم الأحزاب وقاهر الجبارين ومهلك الفراعنة، كل هذا يصح إطلاقه على الله تعالى خبرا، لا تسمية ولا وصفاً، ويصح إطلاق المسعر والقابض والباسط خبراً لا تسمية ولا وصفا، والله أعلم.

القاعدة السابعة عشر

أسماء الله تعالى مبنية على التوقيف [١]

فلا يجوز أن نسمي الله تعالى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صحيح سنته، وهذا بالاتفاق ولله الحمد، والسبب في ذلك أن تسمية الله تعالى من الأبواب الغيبية، والمتقرر في القواعد أن أبواب الغيب توقيفية على النصوص، فلا يجوز أن نتخوض في تسمية الله تعالى بشيء من الأسماء لا دليل عليه.

وعليه: فإن الساتر والناصر والرشيد والهادي والمرشد والدليل والمعطي والمنعم كلها ليست من الأسماء لعدم ورود الدليل على إنها أسماء، وإنما وردت في بعض الأدلة على أنها إخبار عن الله تعالى.

والخبر شيء والتسمية شيء آخر كما بيَّنا في القاعدة السابقة، وكذلك تسمية الله تعالى بالعقل الفعال والعلة الفاعلة وصاحب الفيوضات والقديم، كل هذا لا يصح تسمية الله تعالى به لأنها عارية عن الدليل المثبت لصحة التسمية بها.

بل إن أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- جعلوا من جملة صور الإلحاد أن تسمي الله تعالى بما لم يسم به نفسه، فالحذر الحذر من هذا، والله أعلم.

---

(١) تفسير الخازن (٢/ ٢٧٦) وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٥).

القاعدة الثامنة عشر

باب الصفات مبناه على التوقيف [١]

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه وبما وصفته به رسله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه وينفون عنه ما نفاه عن نفسه ويتبعون في ذلك أقوال رسله ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ولا يُلحِدون في أسماء الله وآياته ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه لأنه سبحانه لا سمي له ولا كفو له ولا ند له ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى فإنه أعلم بنفسه وبغيره وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً من خلقه).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ: نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؛ فَيُثْبِتُ لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا إثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ إثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إلْحَادٍ: لَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي آيَاتِهِ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى ذَمَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ)، ونكتفي بهذه النقول لتوضيح هذا الأصل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣) و(٤/ ٧) و (٥/ ٢٦) وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٥) وبيان تلبيس

القاعدة التاسعة عشر

التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى [١]

ولذلك فالتعبير عن التأويل الباطل بالتحريف أولى، لأن التحريف لفظ جاء به النص، ولا يحتمل إلا المعنى القبيح، وأما التأويل فهو ذو معان: منها ما هو حسن مقبول عند أهل السنة ومنها ما هو مردود على تفصيل ليس هذا موضع بسطه.

فلا جرم أن التعبير عن تأويل أهل البدع لنصوص الصفات بأنه تحريف أولى، كما قال تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة:٤١].

وكذلك التعبير عن التشبيه بلفظ التمثيل أولى، لأن نفي التمثيل هو الوارد في الأدلة كما قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] وقال تعالى ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤] ولأن نفي التمثيل لا إجمال فيه.

وأما نفي التشبيه ففيه نوع إجمال، ولفظ النص لا مدخل فيه لأهل الباطل أبداً، بخلاف ألفاظنا واجتهاداتنا، وألفاظ النصوص تعبر عن المقصود التعبير المحبوب لله تعالى، وأما ألفاظنا فقد لا تعبر بالمراد المقصود المحبوب، فلا بد وأن نُعَوِّدَ ألسنتنا على ألفاظ النصوص، فكلما كان تعبيرك ملاصقاً للفظ النص كلما كان أولى وأحرى وألصق بالحق وأبعد عن المداخلات وأبعد عن التشكيك والمناقشة والرد والمجادلة، فحاول أن تعبر عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص فإنه أولى وأحرى لك في بيان المراد من التعبير عنها بلفظك أنت، وذلك لأن لفظ النص معصوم، وأما لفظك أنت فليس بمعصوم، ولأن لفظ النص له من التقدير والاحترام والهيبة والمنزلة الكبيرة في القلوب أكبر من لفظك أنت، فانتبه لذلك.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢٢٠-٢٢١).

القاعدة العشرون

القول في الصفات كالقول في الذات [١]

فأي قول تقوله في ذات الله تعالى وجب عليك لزاما أن تقوله في صفاته، فكما أننا نثبت لله ذاتاً، فيجب علينا كذلك أن نثبت لله تعالى الصفات، وكما أننا نقول: بأن الله تعالى ليست ذاته كالذوات، فكذلك يجب علينا أن نقول بأن صفات الله تعالى ليست كالصفات، وبما أننا نقول بأن ذات الله تعالى هي الذات الكاملة من كل وجه، فكذلك لزاماً علينا أن نقول بأن صفات الله تعالى هي الصفات الكاملة من كل وجه، وكما أننا نقول بأن ذات الله تعالى لا يعتريها النقص بوجه من الوجوه، فكذاك لزاماً علينا أن نقول بأن صفات الله تعالى لا يعتريها النقص بوجه من الوجوه، وكما أننا نقول بأن ذات الله تعالى لا تحل في شيء من ذوات خلقه، فكذلك لزاماً علينا أن نقول بأن صفات الله تعالى المتعلقة بهذه الذات لا تحل في أحد في مخلوقاته، فليس في ذوات مخلوقاته شيء لا من ذاته ولا من صفاته، وليس في ذاته أو صفاته شيء من ذوات خلقه أو صفاتهم، وذلك لأن باب الذات والصفات باب واحد، والمتقرر في القواعد أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين، كما أنها لا تجمع بين مختلفين، فلا يمكن أن تتفق صفات الخالق مع صفات المخلوق لعدم اتفاقهما في الذاتين، فإن المتقرر عقلاً وشرعاً بأن اختلاف الذاتين موجب لاختلاف الصفتين، فبين صفات المخلوق والخالق من الفرق كما بين ذاتيهما من الفرق، والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى شيخ الإسلام (٣/ ٢٥) و كذلك (مجموع الفتاوى:٥/ ٥٩) وطبقات

القاعدة الواحدة والعشرون

القول في بعض الصفات كالقول في بعض [١]

لقد تقرر عند أهل السنة أن باب الصفات باب واحد، والقول في بعضها كالقول في البعض الآخر، فما نقوله في صفةٍ فإنه يلزمنا أن نقوله في سائر الصفات، وهي من القواعد الطيبة التي يُرَدُّ بها في المقام الأول على الأشاعرة المفرقين في باب الصفات، فأثبتوا بعضها ونفوا بعضها، فإذا قالوا مثلاً: إن الصفات التي أثبتناها لا تستلزم مماثلة الله بخلقه، فقل لهم: إن هذا القول يلزمكم قوله في سائر الصفات التي نفيتموها فإثباتها أيضًا لا يستلزم مماثلة الله بخلقه.

وإذا قلتم: إن الصفات التي نفيناها لم ننفها إلا لأن إثباتها يستلزم مماثلة الله بخلقه، فنقول لهم: وهذا القول يلزمكم قوله في هذه الصفات السبع التي أثبتموها، فإثباتها أيضًا يستلزم مماثلة الله بخلقه؛ لأن القول في الصفات قول واحد لا يختلف، فإنكم تنفون الرحمة والوجه والغضب والرضا واليد، وغيرها بحجة أن المخلوقات تتصف بهذه الصفات، فلو أثبتناها لله لاستلزم ذلك مماثلته بخلقه، فنقول: وأنتم تثبتون له العلم والسمع والبصر والكلام والقدرة والحياة والإرادة، وهي موجودة في المخلوقات أيضًا، فالمحذور الذي من أجله نفيتم سائر الصفات لازم لكم فيما أثبتموه من هذه الصفات السبع.

فإن قالوا: نحن نثبت هذه السبع على الوجه اللائق به جل وعلا الذي لا يقتضي مماثلته فيها بخلقه، فنقول لهم: قولوا هذا القول فيما نفيتموه من الصفات

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧).

وأثبتوها على الوجه اللائق بالله تعالى الذي لا يقتضي مماثلته فيها بخلقه.

فإن قالوا: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام فلا يليق وصف الله تعالى به، فنقول لهم: والإرادة التي تثبتونها هي ميل النفس لجلب منفعة أو دفع مضرة، وهذا لا يليق بالله جل وعلا، لقد تقرر عند أهل السنة أن باب الصفات باب واحد، والقول في بعضها كالقول في البعض الآخر، فما تقولونه في صفةٍ فإنه يلزمكم أن تقولوه في سائر الصفات.

فإذا قلتم: إن الصفات التي أثبتناها لا تستلزم مماثلة الله بخلقه، فهذا القول يلزمكم قوله في سائر الصفات التي نفيتموها، فإثباتها أيضًا لا يستلزم مماثلة الله بخلقه.

فلا محيص ولا مناص له أبداً عن الوقوع في التناقض، فانتبه لهذا الأصل السلفي السني الطيب فإنه سلاح ترد به على المحرفين لبعض الصفات دون بعض، والله أعلم.

القاعدة الثانية والعشرون

الواجب في نصوص الصفات إثباتها ونفي مماثلتها بصفات المخلوقات وقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة [١]

وهذه هي الواجبات الثلاث في كل نص من نصوص الصفات تمر عليه في الكتاب أو السنة الصحيحة، فإن الواجب عليك أن تحقق فيه هذه الواجبات الثلاث، فتنظر أولاً إلى الصفة التي يدور حولها النص فتؤمن بها، ثم تعتقد أن الله تعالى ليس كمثله شيء فيها، وتقطع طمع عقلك في التعرف على كيفيتها.

فالواجب عليك في قوله تعالى ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] أن تؤمن بأن لله تعالى وجهاً، وهذا أولاً، ثم تؤمن بأن الله ليس كمثل وجهه شيء، وهذا ثانياً، ثم تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذا الوجه، فامنع عقلك العاجز القاصر الضعيف عن التوغل فيما لا طاقة له به.

ويجب عليك في قوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أن تؤمن بأن لله تعالى له يدان اثنتان، وهذا أولاً، ثم تؤمن بأن الله تعالى ليس كمثل يديه شيء من أيدي المخلوقات، وهذا ثانياً، ثم تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه اليدين.

---

(١) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (٢٥) و في مسألة نفي مماثلة صفات الله بصفات خلقه: مجموع الفتاوى (٢/ ٤٤٩) و (٦/ ٥١٦) و (٥/ ٢٦١) والصفدية (١/ ١٠٢) ودرء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٣٠٦) والجواب الصحيح (٤/ ٤٠٦) وجلاء الأفهام (٩٣).

والواجب عليك في قوله ﷺ « **بين أصبعين من أصابع الرحمن** » أن تؤمن بأن لله تعالى أصابع، وهذا أولاً، ثم تؤمن بأن أصابع الله تعالى ليس كمثلها شيء من أصابع المخلوقات، وهذا ثانياً، ثم تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الأصابع.

والواجب عليك في قوله ﷺ « **ينزل ربنا إلى السماء الدنيا... الحديث** » أن تؤمن وفقك الله تعالى بأن الله تعالى ينزل في هذا الوقت المعين في الحديث، وهذا أولاً، ثم تؤمن بأن الله تعالى ليس كمثله شيء في هذا النزول، وهذا ثانياً، ثم تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذا النزول.

وهكذا تفعل وفقك الله تعالى في كل نص من نصوص الصفات، فلا تتجاوزه إلا بعد أن تحقق فيه هذه الواجبات الثلاث، واحذر من أن تختل عندك واحدة من هذه الثلاث فتهلك، كما هلك أهل البدع، فاحفظ هذه القاعدة واشدد عليها بيديك فإنها مختصر مذهب أهل السنة والجماعة في باب الصفات والواجب في نصوصها، والله أعلم.

القاعدة الثالثة والعشرون

الواجب في الصفات المنفية نفيها وإثبات كمال ضدها [١]

فهما أمران متلازمان عند أهل السنة والجماعة، رحمهم الله تعالى، فلا يكفي النفي وحده، لأنه سيكون من النفي المحض والنفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتًا ليس بكمال ولا بمدح، بل لا يكون النفي كمالاً إلا إن كان متضمنا لثبوت.

فقوله تعالى ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩] وفي قوله ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦] تقول فيه: الله لا يظلم، وهذا هو الواجب الأول، لكمال عدله، وهذا هو الواجب الثاني، فأنت من أهل السنة في هذا النفي.

وقوله تعالى ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن:٣] تقول: الله لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وهذا هو الواجب الأول، لكمال وحدانيته وغناه عن كل أحد، وهذا هو الواجب الثاني، فإياك أن تكتفي بالواجب الأول عن الواجب الثاني.

وقوله تعالى ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] فتقول: الله لا ينام ولا تأخذه السنة وهي مقدمات النوم، وهذا الواجب الأول، لكمال حياته وقيوميته، وهذا هو الواجب الثاني.

وقوله تعالى ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] فتقول: الله تعالى لا يمسه اللغوب وهو العجز والإعياء، وهذا الواجب الأول، لكمال قوته وقدرته ﷻ، وهذا هو الواجب الثاني.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٣) وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢١٤-٢١٥).

وهكذا تقول وفقك الله تعالى في كل الصفات المنفية عن الله تعالى، فالواجب عليك فيها أن تنفيها، ولا تقف عند حدود نفيها، بل لا بد وأن تثبت لله تعالى كمال ضدها، والله أعلم.

القاعدة الرابعة والعشرون

الصفات التي هي كمال باعتبار ونقص باعتبار نُثبتها لله تعالى حال كمالها وننفيها عنه حال نقصها [١]

اعلم رحمك الله تعالى وبارك فيك وأجزل لك الأجر والمثوبة أن الصفات لا تخلو من ثلاث حالات:

الأول: إما صفات كمال من كل وجه، أي من حيث نظرت إليها وجدتها كمالًا كالحياة والعلم والسمع والبصر والقوة والقدرة والعلو ونحوها فهذه يجب إثباتها لله مطلقًا، أي في كل الأحوال وسائر الأزمنة لأنها كمال من كل وجه ولا نطيل في هذا القسم لأنه واضح.

الثاني: صفات هي نقص من كل وجه أي من حيث أتيتها وجدتها نقصًا، كالغدر والظلم والخور واللغوب والغش ونحو ذلك، فهذه الصفات تُنفى عن الله مطلقًا أي في كل الأحوال، مع إثبات كمال ضدها، كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى، فهذان القسمان واضحان وفهمهما يسير.

فصفات الكمال المطلق تثبت لله تعالى على وجه الإطلاق، وصفات النقص المطلق تنفى عن الله على وجه الإطلاق.

الثالث: صفات هي كمال باعتبار ونقص باعتبار، أي أنك إذا رأيتها من وجه وجدتها كمالًا، وإذا نظرت لها من وجهٍ وجدتها نقصًا، فالمذهب في هذا النوع من

---

(١) إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٤) ونفس المصدر (١/ ٥٧٩).

الصفات أنها تُثبت لله حال كمالها وتُنفى عن الله حال نقصها، فلا تثبت لله مطلقاً ولا تنفى عنه مطلقاً، بل تُثبت له وتنفى عنه في حال دون حال، فإذا كانت كمالاً أثبتناها وإذا كانت نقصاً نفيناها.

مثال ذلك: صفة المخادعة فإنها ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول، ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني، بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار، فالمخادعة ابتداءً بلا موجبٍ ولا مقتضٍ صفة نقص فتُنفى عنه جل وعلا، أي أن الله تعالى لا يوصف بالمخادعة ابتداءً، وأما المخادعة باعتبار الجزاء والمقابلة جزاءً وفاقاً فإنها كمال لأنها تدل على كمال علم الله تعالى وتمام قدرته جل وعلا فيوصف الله بها ولذلك فإنك لا تجد المخادعة مضافة إلى الله تعالى ابتداءً وإنما تجدها مضافة إليه من باب الجزاء والمقابلة كقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢].

ومثال آخر: صفة الكيد، فإن هذه الصفة ليست من الكمال المطلق حتى تلحق بالقسم الأول ولا من النقص المطلق حتى تلحق بالقسم الثاني، بل هي كمال من وجه ونقص من وجه، فنثبتها لله حال كمالها وننفيها عنه حال نقصها، فإذا نظرنا إلى صفة الكيد ابتداءً بلا موجبٍ ولا سبب يقتضيه كانت نقصاً ننزه الله تعالى عنه، لأنه حينئذٍ نوع من الظلم والله تعالى منزه عن الظلم، وأما الكيد باعتبار الجزاء والمقابلة أي جزاءً وفاقاً ومعاملة بالمثل، ومن باب الجزاء من جنس العمل فإنه كمال لأنه دليل على كمال علم الله تعالى وتمام قدرته على المقابلة بالمثل، فيوصف الله تعالى به حينئذٍ، فالكيد ابتداءً نقص لا يوصف الله به، والكيد من باب الجزاء والمقابلة كمال يوصف الله به، ولذلك فإنك لا تجدها في القرآن مضافة إلى الله تعالى إلا من باب الجزاء، كما في قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦].

ومثال آخر: صفة المكر فإن هذه الصفة ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني، بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار، فيقال فيها ما قررناه في القسم الثالث وهو أننا نثبتها لله حال كمالها وننفيها عنه حال نقصها، فالمكر ابتداءً نقص ننزه الله عنه، والمكر من باب الجزاء والمقابلة كمال فيوصف الله به ولذلك فإنك لا تجد المكر مضافاً في القرآن لله تعالى إلا من باب الجزاء والمقابلة كقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠] وكقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل:٥٠].

ومثال آخر: صفة الاستهزاء، فإن هذه الصفة ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني، بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار فهي نقص باعتبار الابتداء، فننزه الله عنها، وهي كمال باعتبار الجزاء والمقابلة فيوصف الله بها، وذلك كقوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[البقرة:١٤-١٥].

ومثال آخر: صفة السخرية، فإنها ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني، فالسخرية ابتداءً نقص، فينزه الله تعالى عنها، والسخرية من باب الجزاء والمقابلة كمال فيوصف الله بها، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة:٧٩]

ومثال آخر: صفة النسيان، فإن هذه الصفة ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نصف الله بها على وجه الإطلاق ولا من قبيل النقص حتى ننفيها عنه على وجه الإطلاق، بل هي من الكمال باعتبار ومن النقص باعتبار آخر، وبيان ذلك أن

يقال: إن النسيان في لغة العرب له معنيان:

المعنى الأول: النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء، فتجد الرجل منا يضع مفتاحه أو نظاراته في مكان، ثم ينساه، أي غفل وذهل عنه، بل قد يكون أحيانًا في يده وهو يبحث عنها، فهذا النسيان بهذا المعنى نقص فينزه الله عنه وهو النسيان المنفي في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم:٦٤] وفي قوله تعالى ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، وهذا النسيان مبناه على انقطاع التفكير وعزوب المعلوم عن القلب، وهذا نقص لا يليق بالخالق الكامل في ذاته من كل وجه والكامل في صفاته من كل وجه والكامل في أفعاله من كل وجه.

المعنى الثاني: النسيان بمعنى الترك عن علمٍ وعمدٍ جزاءً ومقابلة للمتروك، فهذا الترك في لغة العرب يسمى نسيانًا، وهذا النسيان بهذا الاعتبار كمال فيوصف الله تعالى به وهو المُثبت في قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧]، وفي قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾ [السجدة:١٤]، وفي قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٦]، فلا نقص في هذا النسيان بوجهٍ من الوجوه لأن ما نثبته لله تعالى من الصفات فلله أعلاها وغايتها ونهايتها وكمالها المطلق.

وخلاصة الكلام: أن النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء نقص فلا يوصف الله تعالى به، والنسيان بمعنى الترك عن علمٍ وعمدٍ جزاءً ومقابلة كمال فيوصف الله تعالى به والله أعلم.

ومثال آخر: صفة الأسف، فإنها ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول، ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار، وبيان ذلك أن يقال: إن الأسف له في لغة العرب معنيان:

﴿أَسِفًا﴾ [الأعراف:١٥٠]، وهو ضعف في النفس يعتريها لعدم تحمل الأمر الوارد، وهو نوع من النقص في البشر فالأسف بهذا الاعتبار نقص يُنزه الله عنه.

المعنى الثاني: الأسف بمعنى الغضب ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، أي أغضبونا، فالأسف بهذا المعنى كمال يوصف الله تعالى به، وبناءً على ذلك فالأسف بمعنى الحزن نقص لا يوصف الله به، والأسف بمعنى الغضب كمال يوصف الله به.

ومثال آخر: صفة العجب، فإن صفة العجب من الصفات التي هي كمال باعتبار ونقص باعتبار، وقد عرفنا أن منهج أهل السنة في مثل هذه الصفات أنهم يثبتونها لله حال كمالها وينفونها عنه جل وعلا حال نقصها، وهي تعتبر مثالاً يضاف مع الأمثلة السابقة، ولكن أفردتها بالذكر؛ لأن القول فيها يختلف قليلاً، **فأقول:** اعلم - رحمك الله تعالى - أن العجب له سببان:

الأول: عجب يكون سببه خفاء الأسباب، وهو الذي يقول فيه الناس: إذا عُرِفَ السبب بطل العجب، فالموجب للتعجب هو خفاء السبب ومتى ما بان السبب وعُلِمَ زال ذلك العجب من أساسه، كفقير لا يملك شيئًا رأينا معه سيارة فارهة غالية الثمن، فنحن نتعجب لذلك، وسبب عجبنا هو خفاء السبب لكن علمنا بعد ذلك أن أحدًا تصدق بها عليه أو أنه سرقها أو أنه اشتراها بأقساط يسيرة يستطيع سدادها، فإننا بذلك يزول عجبنا لأننا علمنا السبب، فالعجب بهذا الاعتبار نقص لا يجوز وصف الله تعالى به؛ لأن مبناه على خفاء السبب، والله تعالى لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ومن صفاته العلم الكامل الشامل لكل شيء، فليس هناك أشياء تخفى على الله تعالى فيتعجب منها حتى إذا ظهرت له أسبابها زال عَجَبُه -كلا- والله هذا ما لا يتصور أبدًا، فسبحان الله وتعالى وتقدس وتعاظم عن أن يوصف بالعجب بهذا الاعتبار.

الثاني: عجب يكون سببه خروج الشيء عن حكم نظائره، أي أن يكون هناك نظائر لها حكم واحد فيخرج منها فرد من أفرادها عن حكم نظائره، فيتعجب من هذا الخروج، مع أن سبب الخروج معلوم ليس بخافٍ ولكن التعجب من عين هذا الخروج، فهذا العجب كمال يوصف الله تعالى به، ودليل ذلك:

قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات:١٢]، بضم التاء في قراءة سبعية متواترة، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لقد عجب ربكما بصنيعكما بضيفكما البارحة**»، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غيره ينظر إليكم أزلين قنطين فيظل يضحك يعلم أن فرجكم قريب**»، ويروى في الحديث: «**يعجب ربك إلى الشاب ليست له صبوة**»، وغير ذلك من الأدلة.

فالعجب المضاف إلى الله تعالى هنا هو العجب الذي يكون سببه خروج الشيء عن حكم نظائره، وخلاصته أن يقال: إن الصفات إن كانت من قبيل الكمال المطلق فإنها تثبت لله على وجه الإطلاق، وإن كانت من قبيل النقص المطلق فإنها تُنفى عن الله على وجه الإطلاق وإن كانت من قبيل الكمال والنقص والمقيد، فإنها تُثبت لله تعالى حال كمالها وتُنفى عنه حال نقصها. والله أعلم.

القاعدة الخامسة والعشرون

ما أضافه الله تعالى لنفسه إن كان لا يقوم بذاته فإضافة صفة إلى موصوفها، وإن كان مما يقوم بذاته فإضافة تشريف وتكريم وخلق [١]

أقول: إن الأشياء التي يضيفها الله تعالى إليه نوعان:

الأول: إضافة أشياء لا يتصور قيامها بذاتها بل لا يتصور قيامها إلا بغيرها، هذه الإضافة إضافة صفة إلى موصوف، وذلك كإضافة الوجه في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، فالوجه عين لا يمكن قيامه إلا بغيره، فهو إضافة صفة إلى موصوف، فنقول: من صفاته جل وعلا أن له وجهًا لائقًا بجلاله وعظمته.

ومن ذلك: إضافة اليدين في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، فاليد لا يتصور قيامها إلا بغيرها فهي إضافة صفة إلى موصوف فنقول: من صفاته جل وعلا اليدان، فله يدان كريمتان لائقتان بجلاله وعظمته.

ومن ذلك: إضافة العين في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، والعين من الأشياء التي لا تقوم إلا بغيرها فهي إضافة صفة إلى موصوف فنقول: من صفاته جل وعلا أن له عينين تليقان بجلاله وعظمته.

---

[١] مجموع الفتاوى (١٧/ ١٢٥) وشرح العقيدة الأصفهانية (٦٦-٦٧) ورسالة العقل والروح ضمن الرسائل المنيرية (٢/ ٣٨-٣٩) وشرح نونية ابن القيم (١/ ١٣٨).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وقوله: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف:١٤٤]، فالكلام شيء لا يقوم بذاته بل لا يقوم إلا بغيره فهو إضافة صفة إلى موصوف فنقول: من صفاته جل وعلا الكلام اللائق به جل وعلا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه:٨١]، فالغضب لا يقوم بذاته بل لا يقوم إلا بغيره فهو إضافة صفةٍ على موصوف فنقول: من صفاته جل وعلا أن له غضبًا يليق بجلاله وعظمته، وهكذا....

الثاني: إضافة أعيان قائمة بذاتها أي بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال، فهذه إضافة تشريف أو إضافة خلق أو إضافة عابدٍ إلى معبوده.

كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف:٧٣]، والناقة عين قائمة بذاتها منفصلة عن الله كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾ [البقرة:١٢٥]، والبيت أي المسجد الحرام عين قائمة بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال، فهو إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٠]، والرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عين قائمة بذاتها منفصلة عن الله تعالى كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم

وكقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧]، وجبريل عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عين قائمة بذاتها منفصلة عن الله تعالى كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان:٦٣]، وهؤلاء العباد أعيان قائمه بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [المائدة:٣٢]، والرسل

وإذا أشكل عليك شيء من الإضافات من أي نوع هي؟ فارجع إلى سؤال هل العلم، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

وإياك والتخرص وسلوك طريق العماية وإعمال العقل المجرد عن نور الكتاب والسنة، والقاعدة في ذلك عند أهل السنة -رحمهم الله تعالى- تقول: الأشياء المضافة إلى الله تعالى إن كانت لا تقوم بذاتها فإضافة صفة إلى موصوف وإن كانت تقوم بذاتها فإضافة تشريف وتكريم أو خلق.

والذي دعا أهل السنة -رحمهم الله تعالى- لقول ذلك هو أن المبتدعة يسوون بين الإضافتين إرادةً منهم لنفي صفات الله تعالى فيقولوا: إن قوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، كقوله: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣]، فكما أن إضافة الناقة له جل وعلا لا تدل على أنها صفته فكذلك إضافة الوجه له لا يدل على أنه صفته بل إضافة الوجه له إضافة تشريف وتكريم كإضافة الناقة.

فاضطر أهل السنة للتفريق بين الإضافتين للرد على هؤلاء الضالين المتهوكين المتائهين في باب صفات الله تعالى، والله أعلم.

القاعدة السادسة والعشرون

الصفات التي لم يرد فيها دليل بخصوصها نتوقف في لفظها فلا نثبته ولا ننفيه ونستفصل في معناه فإن أريد بها الحق قبلناه وإن أريد بها الباطل رددناه [1]

نقول: هناك ألفاظ تكلم بها أهل البدع، إذا فتحت القرآن من الفاتحة إلى الناس، وبحثت في السنة لن تجد نصًا لا في القرآن ولا في السنة يثبت هذه الصفة لله أو ينفيها عنه، فليس لها دليل بخصوصها لا في القرآن ولا في السنة.

فنحن نثبت لله الوجه لأن في الأدلة دليل بخصوصه، ونثبت لله اليد لأن في الأدلة دليل يدل عليها بخصوصه، لكن هذه الصفات يتكلم بها أهل البدع ويردون بسببها كثيراً من الصفات الثابتة في الكتاب والسنة، ولو نظرنا في الوحيين قرآنًا وسنة لن نجد لها ذكراً ولا أثراً ولم نسمع لها خبراً، لا وجود لها بعينها، فنقول في هذه الصفات التي لم يرد فيها دليل بخصوصها، نقول مذهب أهل السنة والجماعة فيها قالوا لا نردها مطلقا ولا ننفيها مطلقًا لأن القرآن لم يرد بنفيها، ولا نثبتها مطلقًا لأن القرآن لم يرد بإثباتها، فقالوا لنا فيها مذهبان:

مذهب يخص ألفاظها (تركيبة اللفظ، مجموعة حروفها اللفظية)، ومذهب يخص معانيها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٣٣) وجامع الرسائل لابن تيمية (١/ ١٩٥) وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٥٠) وشرح العقيدة الطحاوي لابن أبي العز الحنفي (١/ ٩٧).

فأما مذهب أهل السنة في ألفاظها، فقالوا: نحن نتوقف فيه فلا نثبته، ولا ننفيه.

مثل لفظ "الجهة" لا نثبته، فنقول: الله في جهة، ولا ننفيه فنقول: الله ليس في جهة، فاللفظ نتوقف فيه لا نثبته لله جل وعلا لعدم ورود الأدلة بإثباته بعينه، ولا ننفيه عن الله لعدم ورود الأدلة بنفية.

وكذلك لفظ "الحيز" فلا نقول: الله في حيز، فنثبت، ولا نقول: الله ليس في حيز فننفي، فاللفظ نتوقف فيه.

وكذلك "المكان" فلا نقول: الله في مكان، ولا نقول: الله ليس في مكان، فلا نثبت لفظ المكان ولا ننفيه.

فمذهبنا في هذه الألفاظ المجملة المحتملة للحق والباطل، أننا نتوقف فيها فلا نثبتها ولا ننفيها.

وأما بالنسبة المعاني: فالواجب علينا أن نستفصل فيها، لأن من الأصول العامة الكبرى عند أهل السنة والجماعة: أن الألفاظ المجملة، التي تحتمل الحق والباطل، لا تُثبت مطلقاً، ولا تُنفي مطلقاً، بل هي موقوفة على الاستفصال، حتى نميز حقها فيقبل، من باطلها فيرد، فلا نردها مطلقاً، لأن فيها حقاً والحق لا يُرد، ولا نقبلها مطلقاً لأن فيها باطلاً والباطل لا يُقبل، بل الواجب فيها الاستفصال، هذه هي قاعدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المجملة أننا نستفصل فيها حتى نميز حقها من باطلها فيُقبل الحق ويُرد الباطل.

بل إن من أعظم الأسباب التي ضل بها أهل البدع هي تلك الألفاظ المجملة، لأنهم ما عرفوا كيف يتعاملون معها، وأما أهل السنة فقد قرروا فيها أصلاً، ووضعوا فيها قانونا مستقيماً، هو هذا القانون المذكور، وهو قانون الاستفصال، فالاستفصال يتميز الحق من الباطل، فيكون قَبولنا لبعض معانيها الحق ورَدُنا لبعض معانيها الباطلة يجري على قانون منضبط لا اعوجاج فيه ولا خلل،

المثال الأول: لفظ الجهة، هل نثبتها لله أو ننفيها؟ الجواب: أما اللفظ فأتوقف فيه فلا أُثبته ولا أنفيه، فلا أقول: الله في جهة فأثبت، ولا أقول: الله ليس في جهة فأنفي، **وأما المعنى** فاستفصل فيه، لأن لفظ الجهة ليست معانيه كلها حقًا، ولا كل معانيها باطلة، فلا بد حينئذ أن نميز الحق من الباطل، فأقول لمن قال الله في جهة: هل تعني بأنه في جهة سفل؟ فإن قال: نعم، فنقول: هذا معنى لا يليق بالله تعالى، لأن السفل نقص، والله تعالى منزه عن النقص. فأبطلنا هذا المعنى الأول من معاني الجهة لعدم صحة وصف الله تعالى به.

المعنى الثاني: هل تعني بها جهة علو محيطة بالله جل وعلا؟ فإن قال: نعم، فأقول هذا باطل أيضًا، لأن الله لا يحيط به شيء من مخلوقاته جل وعلا.

وأما المعنى الثالث فهو أن يقول: أعني بالجهة أن الله فوق العالم، مستو على عرشه، بائن من خلقه، فإن كان يريد هذا المعنى، فنقول: هذا المعنى حق، أي أن الله في جهة العلو المطلق، ولكننا لا نعبر عن هذا المعنى الحق بلفظ محتمل الحق والباطل، بل نعبر عنه بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة.

فنقول كما قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، ونقول: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]، ونقول: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، فالله في العلو المطلق، ولذلك فنحن نشير إلى الله بالدعاء، ونشير إليه بإشارة التوحيد في التشهد وغيره.

ولما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للجارية « **أين الله؟**» قالت: في السماء، فقال لسيدها « **أعتقها فإنها مؤمنة** » فالعلو لفظ متفق على استعماله في حق الله تعالى كتابًا وسنة، بل وأجمع السلف على هذه الصفة، وهي من أعظم الصفات التي وردت لها الأدلة الكثيرة في الوحيين، فلا يجوز أن نهجر اللفظ الشرعي الواضح الذي لا إجمال فيه وهو لفظ (العلو) إلى لفظ محتمل مجمل غريب على الأدل

ومثال ثان: وهو قولهم (المكان)، فهل يقال: الله في مكان أم لا؟ الجواب: نقول أما المكان فلنا فيه مذهبان: مذهب في لفظة، ومذهب في معناه، فأما لفظه فأتوقف فيه فلا أثبته ولا أنفيه، وأما معناه فأستفصل فيه، فإن أريد به الحق قبلته، وإن أريد به الباطل رددته، فإن كان يقصد به مكان سفل فهذا معنى باطل، وإن كان يقصد به مكان علو محيط بالله فهذا معنى باطل، وإن كان يقصد به استواء الله على عرشه، فهذا معنى حق، ولكن نقول له: لا تعبر عن هذا المعنى الحق بلفظ مجمل محتمل للحق والباطل، بل الواجب عليك أن تعبر عنه بما ورد في الكتاب والسنة وهو لفظ (استوى على العرش) فلا نترك الألفاظ الشرعية ونذهب إلى الألفاظ البدعية التي تحتمل الحق والباطل، فلا ينبغي مثل هذا خاصة في مسائل الاعتقاد، فكلما كان تعبيرك يا طالب العلم عن المسائل العقدية بألفاظ النصوص كلما كان أولى وأدل على المعنى وأبعد عن التبعات والمداخلات التي لا تفسد الحق وتكدره، والله أعلم.

ومثال ثالث: (الجسم) هل يقال الله له جسم أم لا؟ الجواب: نقول: إن إطلاق الجسم لنا فيه مذهبان، مذهب في لفظه، ومذهب في معناه، فأما لفظه فأتوقف فيه فلا أثبته ولا أنفيه، فلا أقول: الله له جسم، ولا أقول: الله ليس له جسم، لأن القرآن لم يثبت ولم ينف، وهذا اللفظ لم تستخدمه الأدلة أصلاً، لا إثباتاً ولا نفياً، وأما معناه فإنني أستفصل فيه، فإن كان يقصد بقوله: إن الله له جسم، أي كأجسامنا، وهي أجزاء وأبعاض متصل بعضها ببعض، ومفتقر بعضها إلى بعضها، فإن كان هذا هو ما يريده من إطلاق الجسم على الله تعالى، فنقول: هذا هو حقيقة قول الممثلة، الذين يزعمون أن لله جسماً كأجسامهم، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً، سبحانك هذا بهتان عظيم، فالله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فإن كان يقصد جسم كأجسامنا فهذا باطل كل البطلان بالأدلة المتواترة من الكتاب والسنة.

وإن كان يعني بالجسم الذات والصفات الكاملة من كل وجه، المنعوتة بنعوت الجلال، والموصوفة بصفات الكمال من كل وجه، فهذا معنى حق، ولكن لا أُسميه جسمًا وإنما أُسميه (ذات وصفات) فأقول: الله له ذات وصفات، كما ثبت عن أهل السنة والجماعة

وفي الصحيحين في حديث عائشة ﵂ قالت بعث النبي ﷺ رجلاً على سرية، فكان يصلي بأصحابه فيختم في كل ركعة بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال «**سلوه لأي شيء يصنع ذلك**» فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن، فأنا أحب أن أقرأ بها، فقال ﷺ: « **أخبروه أن الله ﷻ يحبه**»، فلماذا نترك هذه الألفاظ التي نص عليها الدليل، وتكلم بها أهل السنة، وأثبتوها في كتبهم، خالفًا عن سالف، من غير نكير فيما بينهم، ونعمد إلى تلك الألفاظ التي أول من تكلم بها أهل البدع، هذا والله خطأ محض ممن فعله، فالجسم هنا إذا كنت تعني به جسمًا كأجسامنا فهذا باطل، وإذا كنت تعني به ذاتًا كاملة من كل وجه وليست مماثلة لما يخص المخلوقين فهذا حق ولكن أُسميه ذاتًا وصفات ولا أُسميه جسمًا، وإنما أسميه ذاتا وصفات، والله أعلم.

ومثال آخر: إن قال قائل ما قولكم في "الحيز "؟ الجواب: نقول: الحيز لنا فيه مذهبان، مذهب في ألفاظه، ومذهب في معانيه، فنقول في لفظه: إننا نتوقف فيه، فلا نثبته ولا ننفيه، فلا نقول: الله في حيز، ولا نقول: الله ليس بحيز، لأن الأدلة لم تأت بإثبات لفظه ولا بنفيه

وأما معناه فإننا نستفصل فيه، فإن أريد به الحق قبلناه، وإن أريد به الباطل رددناه، فنقول: إن كنت تعني بالحيز أي الشيء الذي يحوز الأشياء وهي تحوزه، أي هو يدخل فيها وهي تدخل فيه، فهذا المعنى باطل كل البطلان، ولا يجوز اعتقاده في الله، بل إننا نكفر الحلولية الذين يزعمون أن الله حالٌّ في بعض ذوات

خلقه، فضلاً عن الوجودية الذين يعتقدون أن ذات الله هي ذات العالم أصلاً، وإنما الاختلاف في الأشباح والصور، وإلا فالحقيقة واحدة، وهذا مذهب ابن عربي، صاحب الفصول، وهذا كفر أكبر وردَّة عن الدين، فمن اعتقد أن شيئًا من المخلوقات قد حلت في ذات الله، أو أن شيئًا من ذات الله قد حل في بعض مخلوقاته، فقد كفر الكفر الأكبر بعينه.

ولذلك فقد أجمع أهل السنة على أن الله بائن من خلقه، وهو فوقهم مستو على عرشه، ليس في ذاته شيء من ذوات خلقه، وليس في ذوات خلقه شيء من ذاته، فالذاتان منفصلتان، وذات الله هي العليا العلو المطلق، وإن كان يعني بالحيز بمعنى المنحاز، أي المنفصل البائن، فهذا حق، فالله منحاز أي بمعنى منفصل بائن من خلقه، ليس في خلقه شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من ذوات خلقه، فالحيز بمعنى المنحاز البائن المنفصل هذا حق، والحيز بمعنى الشيء الذي يحيز الأشياء ويضمها إليه هذا معنى باطل، فلنترك التعبير بلفظ الحيز، ونعبر بما عبر به أهل السنة والجماعة من قولهم: الله فوق سماواته، بائن من خلقه، والله أعلم.

وخلاصة الكلام أن نقول إن مذهب أهل السنة في الأسماء والصفات إثباتًا ونفيًا في ثلاث نقاط في الإثبات ذكرناه آنفًا، وفى النفي وبينت مذهبهم آنفًا، وفي ما لم يرد به دليل بخصوصه بينته كذلك، والله أعلم.

القاعدة السابعة والعشرون

أسماء الله تعالى كلها حسنى [١]

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]

وسر الحسن في أسمائه سبحانه إطلاقها على الله تعالى فهي اكتسبت الجمال لأنها أطلقت على الله تعالى، وكذلك اكتسبت الحسن لأن كل اسم منها يتضمن صفة كمال ونعتًا من نعوت الجمال و الجلال والكبرياء والعظمة لله تعالى، والله أعلم.

(١)مجموع الفتاوى (٦٩/٨) وشرح الأصفهانية (٧٧) ومدارج السالكين (٢٨/١) و(١٢٨/١).

القاعدة الثامنة والعشرون

صفات الله تعالى كلها عليا [١]

قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] أي الوصف الأعلى، فكل صفة نثبتها لله تعالى فلله تعالى أعلاها وغايتها ونهايتها التي يعلمها الله تعالى، فالله تعالى له القوة المطلقة التي لا نهاية لها، والله ﷻ له القدرة المطلقة، وله العلم الشامل الكامل، وهكذا في أي صفة من صفات الله ﷻ فنثبت لله تعالى أعلاها.

وإن أثبتنا هذه الصفة للمخلوق فإنما نثبت للمخلوق بعضها، ونثبت لله تعالى كلها، فلله تعالى القوة المطلقة، والمخلوق له مطلق القوة، والله تعالى له العلم الكامل المطلق، والمخلوق له مطلق العلم والمعرفة، والله تعالى له العلو المطلق، والمخلوق له مطلق العلو، والله ﷻ له الجلال المطلق، وللمخلوق مطلق الجلال وهكذا في سائر أسماء الله ﷻ وصفاته ﷻ التي تتفق مع شيء من أسماء المخلوقين وصفاتهم، فالله ﷻ له أعلاها ونهايتها وكمالها، والمخلوق له بعضها فقط، والله أعلم.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٤).

القاعدة التاسعة والعشرون

أسماء الله تعالى لا تُحصر في عدد معين [١]

وهذا هو الذي جرى عليه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في الجمع بين حديثين شريفين صحيحين، وهما ما رواه أحمد في المسند بسنده أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ نَاصِيَتِي بِيَدِكَ مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجِلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَجًا» قَالَ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا نَتَعَلَّمُهَا فَقَالَ «بَلَى يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا »، فإن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « **أو استأثرت به في علم الغيب عندك** » دليل على أن هناك أسماء له جل وعلا، لا يعلمها أحد، لأنها من علم الغيب الذي استأثر الله تعالى به في علم الغيب عنده، لحكمة يعلمها الرب جل وعلا، وهذه الأسماء التي استأثر الله تعالى بها في علم الغيب عنده لا ندري عن عددها على وجه التحديد، مما يدل على أن أسماء الله تعالى لا تحصر في عدد معين.

والحديث الثاني: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « **إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة** » فإن بعض الناس قد يفهم من هذا الحديث أن أسماء الله تعالى محصورة في هذا العدد، وهذا ليس بصحيح، بل إن المراد من هذا الحديث حصر

---

(١) الفتاوى (٦/ ٣٧٤) (٢٢/ ٤٨٢) شرح مسلم للنووي (٥/ ١٧) بدائع الفوائد (١/ ١٦٦) وكذلك المقصد الأسنى (٣١).

الثواب في هذا العدد، أي أن الجنة لها أسباب كثيرة لدخولها، ومن أسبابها أن يحصر المكلف من أسمائه جل وعلا هذا المقدار، وهذا كقول القائل: إن عندي مائة بيت من حفظها أعطيته كذا وكذا، فهذا لا يفيد أنه ليس عنده من الأبيات الشعرية إلا هذا المقدار، -لا- بل هذا يفهم منه أن من أراد الثواب فليحفظ من أبياته هذا المقدار.

وكقول القائل:ـ إن عندي تسعة وتسعين لغزاً، من حلها حلاً صحيحاً فله هذه الجائزة، فهذا التركيب في اللغة، لا يفهم أهل العربية أنه ليس عنده إلا هذه الألغاز فقط، بل قد تكون عنده مئات الألغاز، وكذلك نقول في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث « **إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة**» فإنه لا يريد به حصر جميع أسماء الله تعالى، لأن هذا الكلام والفهم يرده الحديث الأول، وهو أن هناك من الأسماء ما قد استأثر الله تعالى في علم الغيب فلا يعلمه أحد، ولكن المراد أن من أراد سلوك أحد أسباب دخول الجنة، فليحفظ هذا المقدار من أسمائه جل وعلا، والمتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، والمتقرر أنه لا تعارض بين الأدلة الصحيحة إن نظر الناظر فيها بالعقل السليم الصريح.

فإن قلت: وما المراد بإحصائها؟

فأقول:ـ الظاهر والله تعالى أعلم أنه يريد به الإحصاء على وجه الإطلاق، وهو إحصاء العدد حفظا، وإحصاؤها إيمانًا، وإحصاؤها عملًا بمقتضاها، ومعناه التعبد لله تعالى بها وبآثارها، والله أعلم.

القاعدة الثلاثون

الواجب في أسماء الله تعالى إثباتها وإثبات ما دلت عليه من الصفات والتعبد لله تعالى بمقتضاها [١]

اعلم رحمك الله تعالى ووفقك لكل خير وجعلك مباركًا حيثما كنت أن الواجب في أسماء الله تعالى عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ثلاثة أشياء:

الأول: أن تؤمن بها اسمًا لله تعالى، فتسمي الله تعالى بها.

والثاني: أن تؤمن بما تضمنته هذه الأسماء من الصفات، لأن المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى هو أن كل اسم لله تعالى فإنه لا بد وأن يتضمن صفة من صفات الكمال ونعتًا من نعوت الجمال والجلال والبهاء والكبرياء والقداسة والعظمة.

والثالث: أن تؤمن بالأثر المتعدي لهذا الاسم، أي أن من كمال الإيمان بأسماء الله تعالى أن نتعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم المبارك الكريم، فإن التعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته من أهم موضوعات حياتنا، بل هو أصل الحكمة من وجودنا وخلقنا في هذه الحياة، فنحن موجودون في هذه الحياة حتى نتعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته.

فمثلا اسم الله تعالى (السميع) يقتضي منا أن نؤمن به اسمًا لله تعالى، ويقتضي

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٢٨٦) وعدة الصابرين (٣١٠) والوابل الصيب (٤٣) و تكميل شحرة المعارف والأحوال (١٤ـ١٥).

كذلك أن نؤمن بالصفة التي دلَّ عليها هذا الاسم المبارك، وهي صفة السمع، ويقتضي منا كذلك أن نتعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم وهو أن لا يسمع الله تعالى منك إلا ما يرضيه، فلا تكذب، ولا تلعن، ولا تشتم أو تقول هجرًا من القول أو فحشًا من الكلام، لأنك مؤمن بأن ربك الذي تعبده يسمع ما تقول، ولا يخفي على سمعه شيء في الأرض ولا في السماء، فكلما هَمَّت نفسك الأمارة بالسوء أن تتلفظ بكلمة السوء أو تقول مقالة محرمة فتذكر أن الله تعالى من أسمائه السميع، فحينئذ تنزجر نفسك عن هذا الكلام الذي لا يرضي الله تعالى، فقد سمع الله تعالى مقالة اليهود الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء وتوعدهم بالعذاب والعقوبة على هذه الكلمة، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران:١٨١]

فإياك ثم إياك من أن تكون ممن توعده الله تعالى من فوق سبع سموات بسبب كلمة سوء قالها بلسانه، فاحفظ لسانك أيها المسلم من تلك السقطات التي قد تذهب دنياك وآخرتك، وتُوجب عليك سخط الله تعالى وحبوط العمل، وفي الحديث « **من يضمن لي ما بين فكيه وما بين فخذيه أضمن له الجنة** » فلا تطلق لسانك بالكلام المحرم ظنًا منك أنه لا يسمعك أحد، فإن ربك سميع بسمع، ولا يخفى عليه ما تقول.

وفي الحديث « **وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب** »، وفي الحديث « **وهل يكب الناس على وجوههم ـ أو قال ـ على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم** »، وفي الحديث « **أكثر ما يدخل الناس النار الفم والفرج** ».

فاتق الله تعالى في لسانك واحبسه عن فاحش القول المحرم، فإن هناك من تكلم بكلمة السوء فأحبطت عمله وأفسدت دنياه وآخرته، كما في الحديث: أن رجلاً قال: والله لا يغفر الله تعالى لفلان، فقال الله تعالى « **من ذا الذي يتألى عليّ أن**

لا أغفر لفلان فقد غفرت لفلان وأحبطت عملك » وبالمقابل من ذلك فإنك إن دعوت الله بالصوت الخفي فإنك تعلم عندها أن هناك ربا عظيماً يسمع دعاءك ويسمع استغاثتك ويغيث لهفتك، فإننا لا ندعو أصمَّ ولا غائباً، إنما ندعو ربًّا قريبًا مجيبًا، وفي الحديث « **فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، إنما تدعون ربا قريباً مجيباً، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته** ».

وسبحان من وَسِعَ سمعه الأصوات، فقد جاءت المجادلة إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تشكو إليه ما فعل زوجها، ولكنها تشتكي إلى الله تعالى، وكان صوتها لا يكاد يسمعه القريب منها، كما تقول عائشة:ـ وإنه ليخفى عليّ بعض حديثها، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١].

وكل ذلك الإيمان منبثق من الإيمان بأن الله تعالى من أسمائه السميع، وأما الذي يتخبط في الكلام حيثما اتفق، ولا يراعي سمع الله تعالى، فهذا عنده خلل في الإيمان بأن الله تعالى يسمعه، أو أنه جعل الله تعالى أهون السامعين عنده، سبحانه وتعالى عن ذلك، فالله تعالى يسمع كل شيء، ولا تختلط عليه اللغات ولا اجتماع الأصوات، ولا تخفى عليه النجوى، كما قال تعالى ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠].

فالحذر الحذر من زلات اللسان فإن أمرها عظيم وعاقبتها وخيمة، نسأل الله تعالى السلامة والعافية

ومما نؤمن به كذلك أن من أسماء الله جل وعلا (البصير) فالواجب علينا في هذا الاسم أن نؤمن به اسمًا لله تعالى، ونسمي الله تعالى به، ونؤمن بأن هذا الاسم العظيم يتضمن صفة عظيمة، وهي صفة (البصر) ولكن هذا لا يكفي، بل لا بد من التعبد لله تعالى بأثر هذا الاسم وهذه الصفة، ويكون ذلك بأن تحرص كل الحرص على أن لا تكون في مكان يُغضِب الله تعالى، أعني أمكنة الكفر والمجون

نفسك بارتكاب معصية، حتى وإن تيسرت لك أسبابها.

فإن المؤمن يُذَكر نفسه بأن ربه الذي يؤمن به له بصر، فهو يرى جل وعلا، ولا يخفى على بصره شيء في الأرض ولا في السماء ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق:١٤]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٩٦]، ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة:٢٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران:١٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾[آل عمران:٥]

فإن كنت في ظلمة الليل وقد أغلقت الباب على نفسك ولا أحد معك من البشر، وتيسرت لك المعصية، فحاول أن تُذكر نفسك أن ربك الذي تعبد وتؤمن به من أسمائه (البصير) وأن من صفاته البصر، وأنه يراك الآن ويعلم ما تريد، فلا تجعل الله تعالى أهون الناظرين لك.

ووالله لو أن طفلاً حرك عليك الباب وأنت تزاول هذه المعصية لنزل قلبك من الخوف في قدميك ـ كما يقولون ـ مع أنه مخلوق لا يملك لك نفعاً ولا ضراً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، أتخاف من طفل أو حركة ريح حركت عليك الستر ولا تخاف من الله تعالى الذي يراك حين تقوم وحين تهم وحين تزاول، تالله إن هذا لدليل على ضعف كبير في الإيمان بأن الله بصير بحالك عليم بما تفعل، فلا بد من تجديد الإيمان في قلبك بذلك دائماً، ولا يكون ذلك إلا بكمال التعرف على الله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته.

وإن كنت عارفاً بالأدلة ولكنك لا تعمل بمقتضاها فالحجة عليك قائمة، والعلم إنما ثمرته العمل، فمن لا يعمل بعلمه فإنما يهلك نفسه باستجماع حجج الله عليه، ولا نزكي أنفسنا من ذلك، ولكن الوصية أنك إن وقعت في شيء من هذه الحفر أن تبادر بالتوبة، لعلها تمحو ما جنته يداك، وإياك والإصرار، فإنه عين الهلكة، والمهم أن العبد لا يكمل إيمانه بأن ربه بصير إلا إذا تعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم، ففي الحقيقة هذه القاعدة الطيبة هي موضوع حياتنا، فاشدد على هذا يا أخي، وفقك الله تعالى لكل خير ولله أعلم.

القاعدة الواحدة والثلاثون

أسماء الله أعلامٌ، وأوصاف[١]

وهذه قاعدة لن نطيل عندها، فهي أعلام باعتبار دلالتها على الاسمية، وأوصاف باعتبار دلالتها على الوصفية، بمعنى أن كل اسم من أسماء الله يتضمن صفةً من صفاتهِ، فالعليم اسمه والعلم صفته، والقدير اسمه والقدرة صفته

فإياك أن تؤمن بالاسم وتنكر الصفة فتكون معتزليًا؛ لأن المعتزلة يؤمنون بالأسماء ويكفرون بما تضمنتها من الصفات، فيقولون: الله عليم بلا علمٍ حقيقي، الله قدير بلا قدرةحقيقية، قويٌّ بلا قوة حقيقية، وهذا غير مقبول أبدًا.

فقرر أهل السنة أن يؤكدوا على هذه القاعدة، ويقولون: الاسم لا يتم الإيمان به إلا إذا آمنت بصفته، فالحكيم اسمه والحكمةُ صفته، والسلام اسمه والسلامة من كل عيبٍ صفته، والقدوس اسمه والقداسة المطلقة صفته.

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٦) وشرح العقيدة الأصفهانية (١٣٩) وجواب الاعتراضات المصرية (١٢٩) وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٥).

القاعدة الثانية والثلاثون

الله موصوف بصفات الكمال والجلال قبل وجود آثارها[1]

يقول الإمام الطحاوي في عقيدته: (....ليس بعد الخلق استحق اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري)،أي بمعنى: أن الله لا يحتاج في تسميته ﷻ إلى وجود آثار صفاته، فالله موصوف بأنه يغفر الذنوب قبل وجود الذنب وقبل وجود المعصية، الله ﷻ موصوف بالخلق قبل وجود المخلوق، وموصوف بالربوبية قبل وجود المربوب، وموصوف بأنه توَّاب قبل وجود الذنب الذي يتوب عليه، فلا يتوقف اتصاف الله بصفة الكمال على وجود آثارها، بل هو موصوف بصفات الكمال قبل وجود آثارها. فلا يمكن أبدًا أن تصف الله ﷻ بصفة مبتدأة جديدة؛ لأن آثارها وجدت.

فالاتصاف لا تعلق له بالآثار، فهو موصوف بالكمال قبل أن توجد آثاره، وهذا بخلاف الصفات التي تطلق على ابن آدم، فلا يوصف الإنسان بالكرم إلا إذا وجد أثر الكرم، فإن أكرمنا وصفناه بالكريم، فصفات كمالنا مربوطةٌ بآثارها، فتوجد الأثر ثم توجد الوصف.

فالله هو الكريم قبل وجود من يكرمه، وهو الغفور قبل وجود من يغفر له، وهو توَّاب قبل أن يوجد من يتوب عليه، وهو الجبار، القوي، القهار، الحكيم، وهكذا قبل وجود المخلوق، فلا تعلق لوصف الله بآثارها، فهو موصوف بصفات الكمال، ممنوت بنعوت الجمال، والجلال، والكبرياء، والعظمة قبل وجود آثارها.

---

[1] بدائع الفوائد (١/ ١٦٢ـ ١٦٣) والنظر في تقريرها العقيدة الطحاوية عند قول الطحاوي (له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالق ولا مخلوق) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢١١).

القاعدة الثالثة والثلاثون

أهل السنة يثبتون صفات الكمال على وجه التفصيل، وينفون صفات النقص على وجه الإجمال[١]

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، وهي طريقة القرآن والسنة، وطريقة الرسل الكرام، فإن الكتب نزلت والرسل أرسلت بإثبات مفصل وبنفي مجمل وهي طريقة الأدب مع الله تعالى.

فإن كنت تريد إثبات صفات الكمال لله تعالى ففصل، فمهما فصلت فأنت مصيب، وإن أردت أن تنفي عنه صفات النقص فأجمل ولا تفصل، ولا تعكس الأمر فتكون من أهل البدع.

فإن أهل البدع يقولون: املأ الدنيا نفيًا ولا تثبت صفة واحدة، فهم لا يصفون الله تعالى إلا بالسلوب أي النفي، ولا يثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه من صفات كماله ونعوت جلاله وجماله جل وعلا.

وأما الطريقة السنية السلفية فهي في الإثبات: تفصل، وفي النفي: تجمل، كما في قوله تعالى في سياق الإثبات ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾[الحشر ٢٢-٢٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٤) ومنهاج السنة لابن تيمية (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧) و (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٧).

فانظر كيف فصل في إثبات أسماء كماله ونعوت جلاله وجماله، وغالباً ما ختم الله تعالى الآيات باسمين من أسمائه، ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:١٢٩] ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس:١٠٧] ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥] ﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:٣٢] والأمثلة على هذا كثيرة جداً.

وأما إن نظرنا في جانب النفي فإننا نجد أنه يجمل ولا يفصل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢] وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥] وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤] فهذا هو الإجمال في النفي، فهذه قاعدة متفق عليها بين أهل السنة، بل هي طريقة الأدب مع ملوك الدنيا، فإن الأسماع تطرب إلى التفصيل في الإثبات والإجمال في النفي، فدل على هذه الطريقة النقل والعقل والحس والواقع، فاحفظ هذا الأصل العظيم الكبير الفخم، فإنه أصل كبير عند أهل السنة.

ولكن لا بد وأن تعلم أنها من القواعد الأغلبية لا الكلية، بمعنى أن الأدلة أحياناً قليلة تأتي بإثبات مجمل وبنفي مفصل، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، فهذا إثبات ولكنه مجمل، إلا انه قليل.

وأما النفي المفصل كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء:١١١]، وهذا نفي ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء:١١١] وهذا نفي ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:١١١] وهذا نفي ثالث، فهذا نفي مفصل، كقوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣] ولكن هذا قليل مقارنة بقاعدة الأصل من النفي المفصل والنفي المجمل، والله أعلم.

القاعدة الرابعة والثلاثون

أهل السنة وسطٌ في باب الأسماء والصفات بين الممثلة والمعطلة[١]

وهذه قاعدة متفرعة عن قاعدة الوسطية في قول الله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، فأهل السنة والجماعة وسط بين فرق الأمة كوسطية الأم بين الأمم، فكما أن الأمة الإسلامية وسط بين الأمة المغضوب عليها، وهي اليهود، والأمة الضالة، وهي النصارى، فكذلك فرق الأمة انقسمت إلى ثلاث طوائف:

فطائفةٌ أفرطت، وطائفةٌ فرطت، وطائفةٌ توسطت، والمتوسطون في كل أبواب الاعتقاد إنما هم أهل السنة والجماعة، رحم الله أمواتهم، وثبت أحياءهم، وحشر يوم القيامة معهم.

ففي باب الأسماء والصفات انقسم أهل القبلة إلى ثلاثة أقسام: إلى طرفين ووسط، فالطائفة الأولى طائفة الممثلة، وقالوا في باب الأسماء والصفات قولاً ه حق في بعضه، وباطل في بعضه، فقال الممثلة: نحن نثبت لله الأسم والصفات، وهذا حق، ولكنهم أفسدوا هذا الحق بباطل أعقبوه به، فقالوا: عل وجه يماثل صفات المخلوقات، فعندهم حق وباطل، فما هو الحق الذي عندهم الجواب: إثبات الصفات، وما الباطل الذي عندهم؟ الجواب: تشبيهها بصفا المخلوقات. فاحفظ الحق الذي عندهم.

---

(١) الكلام على الصفات (ص٩٩) شرح الطحاوية للعلوي (١٢٦)

وأما الطائفة الثانية فهم المعطلة، وعندهم في باب الأسماء حق وباطل، فقالوا: نحن ننزه الله تعالى عن مماثلة المخلوقات، وهذا لا جَرَمَ أنه حق، وليتهم وقفوا عند هذا الحق، ولكنهم أفسدوه بقولهم: على وجه ننفي معه الأسماء والصفات، وهذا باطل، فأنت ترى أن عندهم حقاً وباطلاً.

فلو أنك وفقك الله تعالى جمعت الحق الذي مع الممثلة والمعطلة لتبين لك مذهب أهل السنة والجماعة، فالحق الذي مع الممثلة هو قولهم (نثبت لله الأسماء والصفات) والحق الذي مع المعطلة هو قولهم (وننزه الله عن مماثلة المخلوقات) فما بين الأقواس هو حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة، فأخذنا الحق الذي مع الطائفتين لأننا أولى بالحق منهم، وتركنا الباطل الذي معهم لأنهم هم أولى بالباطل.

فإثباتنا للأسماء والصفات لا تمثيل فيه، وتنزيهنا لله تعالى لا تعطيل فيه، فنحن وسط في هذ الباب بين هاتين الطائفتين، والله أعلم.

القاعدة الخامسة والثلاثون

كل معطلٍ ممثلٍ وكل ممثلٍ معطل[١]

فهناك تلازمٌ بين التعطيل والتمثيل، ولابد من بيان حقيقته، فمن وقع في التمثيل فحقيقته أنه وقع في التعطيل، ومن وقع في التعطيل فحقيقته أنه وقع في التمثيل، فما العلاقة بينهما؟

قالوا: إن عندنا درجتين من صعد إحداها صعد الأخرى، درجة التمثيل ثم فوقها درجة التعطيل، فالمعطل لن يصل إلى درجة التعطيل إلا بعد أن يرتقي درجة التمثيل، فمثّل أولًا، وعطّل ثانيًا، إذ لو لم يمثل صفات الله بصفات خلقه لما عَطَّل.

فلو قلت له: لماذا عطلت الله عن صفة الرحمة؟ لقال: إن المخلوق له رحمة، والاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، فلو أثبت لله الرحمة لاستلزم أن تكون مثلها، فمثّل أولًا، ورأى أن الحلّ في التعطيل فعطَّل ثانيًا، فَصَدَق قولنا أن كل معطل فهو ممثل، وكل ممثل فهو معطل.

وأما قولنا: كل ممثل فهو معطل، بيانه أن الممثل لما مثّل صفات الله بصفات خلقه، عطّل الله تعالى عن ثلاثة أشياء، أي وقع في ثلاث تعطيلات:

أولًا: عطل الصفات التي تنفي مماثلة الله بخلقه إجمالاً، كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فالممثل عطل هذا النص العام وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، فالممثل عطل هذا النص العام، وقوله: ﴿هَلْ

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧).

تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم:٦٥]، فالممثل عطل هذا النص العام، وقوله: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [النحل:٧٤]، فالممثل عطل هذا النص العام، أي أخرجه عن مدلوله، ولم يؤمن به، فعنده تعطيل للنصوص العامة التي تنفى مماثله الله بخلقه.

التعطيل الثاني: أنه عطل النص المخصوص الذي يثبت هذه الصفة، ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤]، عطلها الممثل لأنه يعتقد أنها كَيَد المخلوق، والنص لا يدل على صفةٍ كصفة يد المخلوق، وإنما على صفة لائقة بالله ﷻ.

فالممثل عَطَّل نصوص الصفات كلها، فعَطَّل النص الذى يثبت الوجه، وعَطَّل النص الذي يثبت السمع، وعَطَّل النص الذي يثبت البصر.

فإن قلت: وكيف عطلها؟

الجواب: لأنها نصوص جاءت بمعانٍ لائقة بالله، وهو يجعلها مشابهة للمخلوق، فلم يؤمن بمقتضاها، فعطَّل كل نصوص الصفات في الكتاب والسنة، فصار عنده تعطيلان: تعطيل عام، وتعطيل خاص.

التعطيل ثالث: أنه عطل الله عن كماله الواجب فإن من يجعل يد الله الكاملة من كل وجه كيد المخلوق الضعيفة العاجزة فقد عطل الله عن كماله الواجب، ومن يجعل وجه الله كوجه المخلوق فقد عطَّل الله تعالى عن كماله الواجب، ومن جعل استواء الخالق كاستواء المخلوق فقد عطل استواء الله عن كماله الواجب، وكما قيل:

ألم ترى أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصى

والمتقرر أن مقارنة الكامل بالناقص تُنقص الكامل عن كماله.

القاعدة السادسة والثلاثون

صفات الله ذاتيه وفعلية[١]

فما كان ملازمًا لذاته لا ينفك عنها فهو ذاتيٌّ، وما كان متعلقًا بفعله، فهو يفعله متى شاء، ويترك فعله متى شاء، فهو فعليٌّ، فالصفة المضافة إلى الله ﷻ إن كانت لا تنفك عنه لا أزلاً ولا أبدًا فهي ذاتيةٌ كالعلم والحياة والسمع والبصر والعلو، وإن كانت تنفك عنه أحيانًا فهي فعلية كالاستواء والنزول والمجيء والاتيان.

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣٥) والقواعد المثلى (٢٤).

القاعدة السابعة والثلاثون

صفات الأفعال تعتبر ذاتية باعتبار أصل قدرة الله ﷻ عليها

فقولنا: باعتبار أصل قدرة الله عليها، أي: باعتبار كمال قدرته على فعلها متى شاء.

فالغضب فعلي باعتبار صدوره، لكنه ذاتي باعتبار أصل القدرة عليه متى شاء، والكلام فعلي باعتبار صدوره، أي: آحاده، لكنه ذاتي باعتبار أصل القدرة عليه متى شاء، والكراهية فعلية باعتبار صدورها من الله ﷻ، ولكنها ذاتيةٌ باعتبار أصل القدرة عليها.

وهكذا نقول في سائر الصفات الفعلية لله تعالى فهي فعلية باعتبار آحادها وذاتية باعتبار أصل القدرة عليها.

القاعدة الثامنة والثلاثون

من أنكر صفة من الصفات الثابتة إنكار تكذيب وجحود فهو كافر، وإن كان إنكار تأويل ففاسق[١]

لو سألك سائل وقال: من تكلم في شيء، أو جحد شيئًا من صفات الله، أو أنكر شيئًا من صفات الله، هل يكفر أم لا يكفر؟

الجواب: نقول: ننظر أولاً في إنكاره، فإن كان إنكار جحود وتكذيب للنص الذي أثبتها، فقال: الله لم يقل أصلًا: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، فإنكاره إنكار جحودٍ وتكذيب لأصل النص، فهذا كافر، كفراً مخرجًا من الملة.

وإن قال: أنا مؤمن بالنص، ومؤمن بقول الله ﷻ ولكن اليد هنا عندي هي: النعمة، والقدرة، فهذا إنكار تأويل وشبهة، فإنكار التأويل والشبهة لا يجعل أهل السنة يكفرونه حتى تكشف شبهته، فإذا انكشفت عنه الشبهة، وأصر، فحينئذ نعامله بمقتضى فعله.

فمن أنكر شيئًا من الصفات، فإن كان إنكاره إنكار جحود وتكذيب، فكافر؛ لتكذيبه للقرآن، وإن كان إنكار تأويل وشبهة، فهو فاسقٌ، يجب كشف شبهته، وكسر حجته.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥٣٨/٧) والتمهيد لابن عبدالبر (٤٢/١٨) ومدارج السالكين (٣٣٨/١ ـ ٣٣٩) وفتح الباري (٤٠٧/١٣) و (٥٢٣/٦) وشرح مسلم للنووي (٥٩٨/٥ ـ ٥٩٩).

القاعدة التاسعة والثلاثون

كل ميلٍ عما يجب اعتقاده في أسماء الله وآياته فهو إلحاد[١]

فالإلحاد حرام، والإلحاد لغةً هو الميل، وأما في الاصطلاح: فهو الميل عما يجب اعتقاده في أسماء الله وآياته.

والإلحاد حرام بكل صوره، سواءً أكان في أسماء الله؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾[الأعراف:١٨٠]، أو كان في آياته الكونية أو الشرعية؛ لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت:٤٠].

وقد بين العلماء كابن القيم وغيره، أن الإلحاد في أسماء الله إما بإنكار هذه الأسماء، فإنكارها إلحاد، أو إنكار صفاتها التي تضمنتها كما فعل المعتزلة، فهذا أيضًا إلحاد، أو إطلاقها على بعض المخلوقات، كالعزى من العزيز، واللات من الله، ومناة من المنان، فهذا أيضا إلحاد، أو أن يسمى الله بما لم يسمِّ به نفسه فهذا أيضا إلحاد، فالإلحاد في الأسماء إما إنكارها، أو إنكار صفاتها، أو اشتقاق شيء منها للمعبودات من دون الله، أو تسمية الله بما لم يسمِّ به نفسه.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٠) وتفسير القرآن للسمعاني (٢/ ٢٣٦) ولطائف الإشارات للقشيري (١/ ٣٧٠).

وأما الإلحاد في الآيات، فهناك نوعان من الآيات:

١ - **آيات كونية:** كالشمس، والقمر، والنجوم، والجبال، والشجر.

٢ - **آيات شرعية وهي:** القرآن.

فأما الإلحاد في الآيات الشرعية، فتحريفها وتعطيلها عن مدلولاتها الصحيحة، أو تكذيبها، وجحودها، أو الكفر بها، فهذا إلحاد في الآيات الشرعية.

وأما الإلحاد في الآيات الكونية، فاعتقاد خالقٍ لها مع الله، أو اعتقاد مدبر، أو متصرف لها مع الله ﷻ.

فالإلحاد كله حرام سواءً أكان في أسماء الله، أو في آياته الكونية، أو الشرعية، وقد يصل في بعض صوره إلى الكفر والمروق من الملة بالكلية.

القاعدة الأربعون

مذهب السلف أعلم وأحكم وأسلم[١]

فهو أعلم: لأنه مبنى على الكتاب والسنة.

وأحكم: لموافقته لمذهب السلف الصالح ومذهب الصحابة.

وأسلم: فمن دان به شهد له النص بأنه من الطائفة المنصورة والفرقة الناجية.

فأهل السنة متصفون بهذه الصفات الثلاثة: فهم سالمون من كل شبهةٍ تكدر صفو عقيدتهم، وأنهم حكماء فيما يقررون من العقائد، وأنهم أعلم الطوائف؛ ولذلك من قوة علمهم وحكمتهم لم يختلفوا ولم يتفرقوا كما فعلت (الرافضة)، فقد انقسمت إلى فرق كثيرة، (والمعتزلة) انقسمت إلى فرق كثيرة، والجهمية انقسمت أيضًا إلى عدة فرق، إلا أهل السنة فإنهم على مدار التاريخ ما انقسموا، بل تقرأ الكتاب لعدد من المؤلفين مختلفين في أعمارهم وعصرهم وبلادهم، وكأنها من مؤلف واحد لما تراه اتفاق التقرير واتفاق الاستدلال.

فمذهب السلف واضح لا شبهة فيه؛ لذلك يقول النبي ﷺ كما في حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما: «**ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة**»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٩ ـ ١١) وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير (٩٣) والتحف في مذاهب السلف للشوكاني (٣ ـ ٤) ولوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٢٥).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب شرح السنة، (٤/ ١٩٨) برقم (٤٥٩٧)، وابن

القاعدة الواحدة والأربعون

كل من حَرَّف شيئًا من الصفات، لزمه في تحريفه نظير ما فرَّ منه[1]

مثال: الأشاعرة يحرفون الرحمة، ويقولون: الله لا يوصف بالرحمة، وإنما المراد بالرحمة هي إرادة الثواب، فحرَّفوا الرحمة إلى الإرادة.

نقول لهم بأن للمخلوق إرادة، فيلزمهم في الإرادة ما لزمهم في الرحمة، فهم فرُّوا من شيء ووقعوا في نظيره.

وكذلك: ينفون عن الله تعالى صفة الغضب ويحرفونها بإرادة الانتقام فيلزمهم فيما فروا إليه نظير ما لزمهم فيما فروا منه، بل تجدهم يثبتون السمع والبصر مع أن المخلوق له سمع وبصر.

فلو كان فرارهم من إثبات الصفات خوفًا من مشابهة الله للمخلوقات لوجب عليهم نفي السمع والبصر وهذا يدلك على أن كل من حَرَّف شيئًا من الصفات لمحظور قام في عقله فإنه يلزمه فيما فرَّ إليه نظير ما لزمه فيما فرَّ منه.

ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم (٢/ ١٣٢٢) برقم (٣٩٩٣).

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٤) ومدارج السالكين (١/ ٢٣٦).

القاعدة الثانية والأربعون

كل ما يفرضه العقل على صفات الله من اللوازم الباطلة، فمن قذارة التمثيل[١]

اعلموا وفقكم الله أن أعظم قذارة يزرعها الشيطان في عقلك وقلبك، هي قذارة التمثيل، أقسم بالله إنه ما وقع الشرك في العالم إلا بسبب هذه القذارة، فلماذا عُبد عيسى من دون الله؟ لأنهم مثّلوا عيسى بالله، فلمّا وقعوا في التمثيل وقعوا في الشرك، ولماذا عُبد القمر من دون الله؟ لأنهم ظنوا أنه ينفع ويضر، فهذه من خصائص الله، فلو أن عقولهم سلمت من هذه القذارة، لما وقع الشرك في بني آدم أبدًا، فاحفظ عقلك وقلبك أيها المسلم من هذه القذارة الإبليسية الملعونة، إن كنت تريد أن تبقى عقيدتك سليمة.

فقاعدة الشرك قائمة على قذارة التمثيل، إما تمثيل الخالق بالمخلوق، أو تمثيل المخلوق بالخالق، فلما وقع التمثيل بين الخالق والمخلوق، وانزرعت هذه القذارة الملعونة الإبليسية في قلوب وعقول كثير من الناس، وقعوا في هذا الخلل العقدي.

وكذلك صفات الله ﷻ فإن بعض العقول لا يكون إيمانها ببعض الصفات إيمانًا صحيحًا؛ لوجود بعض اللوازم في عقله، وهذه اللوازم وراءها تلك القذارة فلو كان عقلك سالمًا من هذه القذارة لمَرَّت الصفة على عقلك مرور الكرام، ولا يلزم عليها شيء من اللوازم، لكن المشكلة أن هذه الصفة وافقت قذارة التمثيل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٤٩) و (٦/ ٥١٦) والصفدية (١/ ١٠٢) وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٧٠) ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (٢٠) وأضواء البيان (٢/ ٣١٩

فلو أنك آمنت باستواء لائق بالله، لما لزم عليك أي لازم، لكن لما قلت: استواؤه كاستواء المخلوق، لزمت عليك اللوازم الباطلة، ولو كنت مؤمنًا بعلو الله، لما لزمت عليك اللوازم، لكن لما جعلت علوه كعلو المخلوق، لزمت عليك اللوازم، وإذا قلت: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر نزولاً ليس كنزول المخلوق، لما يلزم عليك أي لازم، لكن لما قلت: نزول الله كنزول المخلوق لزم عليك اللوازم الباطلة.

فمتى ما ثار في ذهنك لازم باطل في شيء من الصفات، فاعرف أن ثمة قذارة هي التي أفرزت هذا اللازم، وهى قذارة التمثيل، فالشاهد أن أي لازم باطل يفرضه الشيطان في ذهنك، اعرف أن وراءه هذه القذارة، فالواجب علينا أن نحمي عقولنا وقلوبنا من وجود هذه القذارة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، والله أعلم.

القاعدة الثالثة والأربعون

أفعال الرب صادرة عن أسمائه الحسنى وصفاته العلى[1]

اعلموا أن صفة الكمال والحسن لا يتصف بها المخلوق إلا بعد أن يفعل الحسن، فوصف الكمال مربوط بفعل الحسن، فأكرِم فعلاً حتى تسمى أو توصف بالكريم، وكن عزيزاً فعلاً حتى توصف بالعزيز، وكن باذلاً فعلاً حتى توصف بأنك جواد.

فصفات كمالنا مرهونة بتقدم الأفعال، ولكن الله ﷻ كَمُل ففعل، فأفعاله بعد كماله، فالمخلوق فعل فكمل، والله كمل ففعل، فأفعال الله ﷻ نابعة من كمال سابق، لا من كمال لاحق، والمخلوق أفعاله نابعة من كمال سيأتي فيما بعد، فهو يذبح الذبائح الكثيرة، وينفق الأموال الطويلة حتى يقال له: كريم، فما استحق هذا الكمال إلا بعد الفعل، لكن الله كَمُلَ ففعل، وهذه من قواعد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فانتبهوا إلى الفرق هنا.

(١) بدائع الفوائد (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

القاعدة الرابعة والأربعون

أسماء الله الحسنى وصفاته العلى

من مقتضيات الإيمان بربوبيته[١]

ولذلك يستدل الله ﷻ في القرآن كثيرًا على ربوبيته بصفات كماله، فاستدل على ربوبيته بأنه القوي، واستدل على وحدانيته في ربوبيته بأنه الضار النافع، واستدل عليها بقدرته، واستدل عليها بعلوه، واستدل بكلامه وسمعه وبصره، فيستدل على ربوبيته بأسمائه وصفاته، فمن صار عنده خلل في قضية الأسماء والصفات؛ فسيؤدى به ذلك، إلى الخلل في الإيمان بربوبية الله ﷻ.

لذلك فتوحيد الأسماء والصفات والربوبية متلازمان، قال ابن تيمية: التوحيد ينقسم إلى توحيد معرفة وإثبات: وهو الربوبية والأسماء والصفات، وتوحيد قصد وطلب، وهو توحيد الألوهية.

فجعل الربوبية والأسماء والصفات قسما واحد، وهو: توحيد المعرفة والإثبات، فمن عطل الربوبية، فقد عطل الأسماء والصفات، ومن عطل الأسماء والصفات، فقد عطل الربوبية.

---

(١) إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/ ١٣٥) وتحذير أهل الإيمان ضمن الرسائل المنيرية (١/ ١٤٠) والكواشف الجلية للسلمان (٤٢١ - ٤٢٢).

القاعدة الخامسة والأربعون

سلب كمالات الأسماء والصفات عن المعبودات دليل على بطلان عبوديتها[١]

فكما أن الله ﷻ استدل على كماله في وحدانيته بربوبيته وبأسمائه وصفاته، استدل على بطلان المعبودات الأخرى، بسلب هذه الأسماء والصفات عنها.

يقول الله ﷻ عن إبراهيم: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، فدَلَّ ذلك على أن من مقتضيات ربوبية الله إثبات سمعه وبصره، ومن مقتضيات بطلان عبادة غيره سلب سمعه وبصره، فصفات الكمال دليل على وحدانية الله في ربوبيته، وسلب صفات الكمال عن المعبودات دليل على بطلان عبادتها.

قال الله ﷻ: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سبأ:٢٢]، فنفى عنهم صفة الملك وهو من مقتضيات الربوبية، وقال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ﴾ [فاطر:١٣].

وقال: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ﴾ [فاطر:١٤]، فنفى عنهم صفة السمع وهو من مقتضيات الربوبية.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٨٢) وهي المسماة بالرسالة الأكملية فقد ذكر فيها ابن تيمية عين هذه القاعدة.

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج:٧٣]، فنفى عنهم صفة الخلق ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف:١٩١].

فإثبات صفات الكمال دليل على وحدانية الله في ربوبيته، وسلب كمالات الصفات عن المعبودات دليل على بطلانها.

القاعدة السادسة والأربعون

إشارة التمثيل عند ذكر شيء من صفات الله مُحَرَّمة وإشارة إثبات الحقيقة جائزة[١]

نحن نرى أن من الشارحين من إذا حكى شيئًا من صفات الله يشير بما يخصه هو من الصفات.

فمثلًا: يقول: (إن قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن) فيحكي صفة الله، ويشير إلى ما يخص صفته، فهل هذه الإشارة جائزة أو ليست جائزة؟ أو يقول: (ينزل ربنا) فيحكي شيئًا من صفات الله، ويشير بما يخص صفاته.

أو إذا قال: إننا نثبت لله العين والسمع، ونثبت لله الكلام، فهل يجوز أن يشير بما يخص صفتك عند شيء مما يخص صفات الله؟

الجواب: لا نقول: يجوز مطلقًا، ولا نقول: لا يجوز مطلقًا، إنما الأمر على التفصيل في قصدك بهذه الإشارة، فإن كنت تقصد بها مماثلة الصفة بالصفة، بمعنى أن الإصبع الذي يخص الله هو عين الإصبع الذي أشرت به، وأن العين التي تخص الله هي نفس هذه العين، فإذا كانت الاشارة إشارة تمثيل فهي محرمة إجماعًا، لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١].

واما إذا كان لا يقصد التمثيل، وإنما كان يقصد إرادة إثبات الحقيقة، بمعنى أنه كما أن هذه الإصبع حقيقية في المخلوق، فأنا أريد حقيقة أصابع الله اللائقة به، فهذا يتضمن قطع دابر التمثيل والتحريف، ونقل الكلام عن حقيقته فهذا جائز.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٣٢٣)

فإذا كان يريد إثبات المماثلة فمحرم، وإذا كان يريد نفى التحريف وإثبات الحقيقة؛ فجائز، ودليلها أمران:

الدليل الأول: في صحيح مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر يخطب فقال: «**إن الله -تبارك وتعالى- يوم القيامة يطوي السماوات فيأخذهن بيمينه، ثم يطوي الأرضين ويأخذهن بيده الأخرى ويَهُزّهُنّ ويقول: أنا الملك، أين الجبارون المتكبرون؟ يقول ابن عمر: (فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يهز يديه على المنبر، ويتحرك أصله....)**»[1].

فهل هزَّ النبي صلى الله عليه وسلم يديه لإثبات التمثيل، أو لإرادة الحقيقة؟ الجواب: بل لإرادة الحقيقة.

والدليل الثاني: في السنن لما نزل قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨].

يقول الراوي: فوضع النبي صلى الله عليه وسلم سبابته على عينه، وإبهامه على أذنه، فهل يقصد أن البصر كالبصر مثلًا؟ الجواب: بالطبع لا، إنما يقصد إثبات حقيقة الصفة وهذا لا بأس به والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب (٨/ ١٢٦) برقم (٧٢٢٨).

القاعدة السابعة والأربعون

كل تحريف يحرفه أهل البدع، فإنك تجيب عنه بثلاثة أجوبة[1]

وهذه الأجوبة لا تختلف في أي تحريف، فالذين حَرَّفوا العين، أجبهم بهذه لأجوبة، والذين حَرَّفوا النفس، أجبهم بهذه الأجوبة، والذين حَرَّفوا اليد، أجبهم بهذه الأجوبة، فلا تختلف هذه الأجوبة، وفي بعض الصفات تزيد إلى أكثر منها.

١- أن تحريفك هذا خلاف فهم السلف.

٢- أنه خلاف اللغة.

٣- أنه ليس عليه دليل.

يقول الناظم:

وكل ما حرفه أهل البدع ... يجاب عنه بالجواب المتبع

خلاف فهم السابقين واللغه ... ولا دليل، قل: فمن ذا سوغه؟

أي: من الذي أجاز لك أن تحرف، وهو على خلاف فهم السلف، وخلاف اللغة، وليس عليه دليل؟

فإن قال الأشعري: بل يداه مبسوطتان. وقال: المراد بها النعمة والقدرة.

فتقول: تحريفك هذا على خلاف فهم السلف، وعلى خلاف اللغة، وليس عليه دليل.

---

١) من تتبع المؤلف لأجوبة أهل العلم في تحريفات أهل البدع، وهي أجوبة لا تختلف أبداً على كل تحريف.

فإن قال الأشعري: إن النزول نزول أمر، فتقول: تحريفك هذا على خلاف فهم السلف، وعلى خلاف اللغة، وليس عليه دليل.

أسأل الله أن يشرح صدري وصدوركم، وأن يوفقنا وإياكم، وأن يرفع نزلنا جميعًا، وأن يجزيكم عني وعن المسلمين خير جزاء، وأسأل الله أن لا يحرمكم الأجر، وأسأل الله أن يعلمني و إياكم ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا هداة مهتدين يا رب، لا ضالين ولا مضلين، ولا رؤساء في الفساد، ولا تجعلنا رؤوسًا في إفساد عقيدة الناس يا رب العالمين، هذه القواعد تبين لنا طريقة التأصيل والتقعيد، فيجب مراجعتها وتعليمها الآخرين.

والله تعالى أعلى وأعلم، ونسأل الله أن يجعل ما قلناه وما كتباه حجة لنا لا علينا وأن ينفع به حيث كان إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأستغفر الله من زلل اللسان وخطأ البنان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الكتاب

المقدمة ٣
قواعد توحيد الربوبية ٧
القاعدة الأولى: حقيقة التوحيد: هو الجمع بين النفي والإثبات ٨
القاعدة الثانية: التوحيد أساس العمل، وأصله ٩
القاعدة الثالثة: التوحيد أولُ واجبٍ، وآخرُ واجبٍ ١٠
القاعدة الرابعة: الانتسابُ إلى الصالحين لا ينتفع به صاحبهُ إلاَّ بالتوحيد، والإيمان، وهذا مُجمعٌ عليه بينَ أهل العلم ١٢
القاعدة الخامسة: لا تعدُّدية في التوحيد والعقائد ١٥
القاعدة السادسة: الربوبية توحيدُ الله بأفعاله ١٧
القاعدة السابعة: لا ربَّ إلاَّ الله ١٨
القاعدة الثامنة: لا مالك للأشياء على الحقيقة إلاَّ الله ١٩
القاعدة التاسعة: الله خالقُ كل شيء، فلا خالقَ إلاَّ الله ٢٢
القاعدة العاشرة: لا مُدبر، ولا مُصرِّف لهذا الكون على الحقيقة إلاَّ الله-تبارك وتعالى ... ٢٤
القاعدة الحادية عشر: لا يملك النفع، والضرَّ على الحقيقة، والتقدير إلاَّ الله-تبارك وتعالى ٢٦
القاعدة الثانية عشر: لا يعلم الغيب المطلق إلاَّ الله ﷻ ٢٨
القاعدة الثالثة عشر: لا حاكم كونًا، وشرعًا إلاَّ اللهُ-تبارك وتعالى- ٣٠
القاعدة الرابعة عشر: لا تُنسب حوادث الارض لحوادث السماء إلاَّ بدليلٍ ٣١
القاعدة الخامسة عشر: الشركُ في الربوبية مُقدمة الشرك في الألوهية ٣٣
القاعدة السادسة عشر: الربوبية المحضة تقتضي مباينة الرَّبِ للعالم بالذات ٣٥
القاعدة السابعة عشر: توحيد الربوبية ابتدائي فطري ٣٧
القاعدة الثامنة عشر: الإقرار بتوحيد الربوبية مجردًا لا يكفى للحكم بالإسلام، وهذا بإجماع أهل السُنة والجماعة ٤٠
القاعدة التاسعة عشر: السببية مبناها على ثبوت دليل الشرع أو القدر ٤١

القاعدة العشرون: كلُّ من اتخذ سببًا لم يدلَّ عليه شرعٌ ولا قدرٌ، فشركٌ أصغر، وإن اعتقده الفاعل بذاته، فشركٌ أكبر ٤٣
القاعدة الحادية والعشرون: الأسبابُ مؤثرةٌ لا بذاتها ٤٤
القاعدة الثانية والعشرون: اللهُ ﷻ هو المؤثر المُطلق التام بذاته ٤٥
القاعدة الثالثة والعشرون: توحيدُ الربوبية مُستلزِم لتوحيد الألوهية ٤٦
القاعدة الرابعة والعشرون: توحيد الربوبية هو البرهانُ الأعظمُ لتوحيد الألوهية ٤٧
القاعدة الخامسة والعشرون: سَلبُ خصائصِ الربوبية عن المعبوداتِ دليلُ بُطلان إلاهيتِها ٤٨
القاعدة السادسة والعشرون: لا يصِح الإيمانُ بالربوبية، إلا بإثبات القضاءِ والقدر ٥٠
القاعدة السابعة والعشرون: إثباتُ فاعلٍ مُستقل يتنافى مع الإيمان بالربوبية ٥١
القاعدة الثامنة والعشرون: ثبوتُ تأثيرِ الأسبابِ بذاتِها يتنافى مع الربوبية ٥٢
القاعدة التاسعة والعشرون: الربُ معرفًا مطلقًا لا يُطلقُ إلا على الله ﷻ، فلا يُطلق على غير اللهِ -تباركَ وتعالى ٥٣
القاعدة الثلاثون: ذِكرُ مقتضياتِ الربوبيةِ في الأدلة، يُقصَدُ بها البرهان الاستدلالي، لا التقرير الابتدائي ٥٤
القاعدة الواحدة والثلاثون: الإقرارُ بالربوبيةِ مُجَرَّدةً عن الألوهية، لا ينفعُ في الآخرة ٥٥
القاعدة الثانية والثلاثون: عطاءُ الربوبيةِ عطاءٌ عام، وعطاءُ الألوهية عطاءٌ خاص ٥٦
القاعدة الثالثة والثلاثون: عطاءُ الربوبية منفردًا عن عطاءِ الألوهية استدراج ٥٨
القاعدة الرابعة والثلاثون: كلُّ أسئلةِ الربوبية في النصوص من باب استفهامِ التقرير ٥٩
القاعدة الخامسة والثلاثون: العَظَمة والكبرياءُ من خصائصِ ربوبيته ٦١
القاعدة السادسة والثلاثون: المُستَحِق لكل معاني الربوبية هو الموجودُ بذاتِه لا بغيره ٦٣
القاعدة السابعة والثلاثون: كلُّ نظرٍ في الربوبيةِ لا يكونُ مُوصِلًا للألوهيةِ، فهو نظرٌ عاطِل عن مقصودِهِ ٦٨
القاعدة الثامنة والثلاثون: كلُ من ادعى الربوبية؛ فكاذبٌ دجال، وهذا متفقٌ عليه بين المسلمين ٧١
القاعدة التاسعة والثلاثون: أفي الله شك؟ ٧٣
القاعدة الأربعون: من أطاع أحدًا الطاعة المطلقة بلا قيد فقد اتخذهُ ربًا مع الله ﷻ ٧٦
القاعدة الواحدة والأربعون: الشرك هضمٌ لحق الربوبية ٧٨

القاعدة الثانية والأربعون: توحيد الله في أحكامه الكونية من مقتضيات ربوبيته، وتوحيدُ الله في أحكامه الشرعية من مقتضيات ألوهيته..... ٧٩
القاعدة الثالثة والأربعون: أفعالُ الربوبية معللة بالحِكَم، والمصالح عند أهل السنة ٨٠
القاعدة الرابعة والأربعون: الاستعانة بالله وحده من مقتضيات ربوبيته، وعبادته من مقتضيات ألوهيته..... ٨٢
القاعدة الخامسة والأربعون: لا رازق على الحقيقة إلا الله ٨٣
القاعدة السادسة والأربعون: رزقُ المخلوق رزقٌ تابعٌ سببي، لا ابتدائي تقديري ٨٤
القاعدة السابعة والأربعون: مشيئة الله مشيئةٌ تقديرية ابتدائية، ومشيئةُ العبد مشيئة تابعة سببية ٨٦
القاعدة الثامنة والأربعون: الحسنات والسيئات تنسب إلى الله خلقًا وتقديرًا، وتنسب إلى العبد تسببا واكتسابا ٨٨
القاعدة التاسعة والأربعون: لا يكون في كون الله إلا ما يريد بإرادته الكونية ٩١
القاعدة الخمسون: الفعَّال لما يريد هو المستحق لكل معاني الربوبية ٩٣
القاعدة الواحدة والخمسون: أفعال الرب في خلقه إن كانت كما يريدون فواجبها الشكر، وإن كانت في غير ما يريدون فواجبها الصبر..... ٩٤
القاعدة الثانية والخمسون: من أنكر علو الله على خلقه فقد عطل ربوبيته ٩٥
القاعدة الثالثة والخمسون: من عطل الله عن عموم علمه فقد عطل ربوبيته ٩٧
القاعدة الرابعة والخمسون: قل لله الشفاعة جميعًا ٩٨
القاعدة الخامسة والخمسون: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ١٠٠
القاعدة السادسة والخمسون: صفات الربوبية مستحقة لله تعالى قبل وجود آثارها..... ١٠٢
القاعدة السابعة والخمسون: الله موصوف بالغنى الذاتي، كما أن المخلوق موصوف بالفقر الذاتي ١٠٤
القاعدة الثامنة والخمسون: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ ١٠٦
القاعدة التاسعة الخمسون: قوة التوكل وضعفه تختلف باختلاف قوة وضعف مقتضيات الربوبية في قلبك..... ١٠٧
القاعدة الستون: من قدح في إمكان البعث، فقد قدح في ربوبية الله ١١٠

القاعدة الواحدة والستون: المخلوق وإن عظمت منزلته لا يستحق شيئًا من خصائص ربوبية الله ١١١
القاعدة الثانية والستون: تمام الرضا بالقضاء على قدر تمام الرضا بالربوبية ١١٣
القاعدة الثالثة والستون: حياة الله وقيوميته من مقتضيات ربوبيته ١١٥
القاعدة الرابعة والستون: الإيمان بأسماء الله وصفاته من مقتضيات الإيمان بربوبيته ١١٦
القاعدة الخامسة والستون: لا سيد على الإطلاق إلا الله ﷻ ١١٧
القاعدة السادسة و الستون: من ساوى غير الله بالله في شيء من خصائص ربوبيته فقد اتخذه شريكًا معه ١١٩
القاعدة السابعة والستون: ربوبية الله لخلقه عامة وخاصة ١٢٠
القاعدة الثامنة والستون: القدرية مجوس هذه الأمة ١٢٢
القاعدة التاسعة الستون: عبودية الربوبية عامة، وعبودية الألوهية خاصة ١٢٣
القاعدة السبعون: توحيد الربوبية عملٌ قلبي، وتوحيد الألوهية عملٌ قلبيٌ بدني ١٢٥
القاعدة الواحدة والسبعون: كل قولٍ يوهم التشريك في الربوبية فالواجب منعه ١٢٦
القاعدة الثانية السبعون: لا خصومة في توحيد الربوبية ١٢٨
القاعدة الثالثة والسبعون: الربوبية تطلق في النصوص أحيانًا، ويراد بها الألوهية ١٢٩
القاعدة الرابعة والسبعون: توحيد الربوبية لم ينكره أحد باطنًا ١٣١
القاعدة الخامسة والسبعون: كل لفظ يتضمن التسخط على القدر فهو محرمٌ ١٣٢
القاعدة السادسة والسبعون: من سب الدهر فقد آذى الله ١٣٣
قواعد توحيد الألوهية ١٣٥
القاعدة الأولى: توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية ١٣٦
القاعدة الثانية: لا إله إلا الله ١٣٧
القاعدة الثالثة: توحيد الألوهية هو التوحيد الذي حصلت فيه الخصومة بين الأمم وأنبيائها ... ١٣٨
القاعدة الرابعة: لا إسلام إلا بالإقرار بالألوهية ١٣٩
القاعدة الخامسة: ذلك بأن الله هو الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل ١٤١
القاعدة السادسة: توحيد الألوهية هو التوحيد الذي أرسلت به الرسل، ونزلت به الكتب ١٤٢
القاعدة السابعة: العبادةُ حقٌ صرفٌ محضٌ لله ﷻ ١٤٣
القاعدة الثامنة: لا يخلدُ في النار أحدٌ معهُ أصل توحيد الألوهية ١٤٤

لقاعدة التاسعة: توحيد الألوهية هو أول دعوة الرسل..... ١٤٦
لقاعدة العاشرة: كل ما يحبهُ الله ويرضاه فهو عبادة ١٤٧
لقاعدة الحادية عشرة: العبادات توقيفية في ثبوتها على النصوص..... ١٤٨
لقاعدة الثانية عشرة: الله يُعبد بما شرع، ولا يُعبد بالأهواء والبدع ١٤٩
لقاعدة الثالثة عشر: كلُ ما لا يُعلم إلا من جهة الشارع فهو عبادة..... ١٥٠
لقاعدة الرابعة عشر: كل بدعة في الدين فهي ضلالة..... ١٥١
لقاعدة الخامسة عشر: كل إحداث في الدين فهو رد ١٥٢
لقاعدة السادسة عشر: مشروعية الشيء بأصلهِ لا تستلزم مشروعيته بوصفهِ ١٥٤
لقاعدة السابعة عشر: اقتصادٌ في سبيلٍ وسنة خيرٌ من اجتهادٍ في مخالفة وبدعة ١٥٥
لقاعدة الثامنة عشر: لا انتفاع بكلمةِ التوحيد إلا بتحقيق شروطها وانتفاء نواقضها، أي: وانعها ١٥٦
لقاعدة التاسعة عشر: مَن كفر بالطاغوت وآمن بالله، فقد استمسك بالعروة الوثقى ١٦٠
لقاعدة العشرون: الإله هو الذي يألههُ القلبُ بكمال الحب، والتعظيم، والإجلال، والإكرام، والخوف، والرجاء ١٦١
لقاعدة الواحدة والعشرون: مَن سوى غير الله بالله في شيء من خصائص ألوهيته، فقد أشرك في توحيد الألوهية..... ١٦٢
لقاعدة الثانية والعشرون: شرك الألوهية فرعٌ عن شرك الربوبية..... ١٦٣
لقاعدة الثالثة والعشرون: الشرك أكبر الكبائر وأظلم الظلم على الإطلاق ١٦٤
لقاعدة الرابعة والعشرون: مَن صَرَف شيئًا لغير الله على وجهٍ لا يليق صرفهُ إلا لله فقد أشركَ . ١٦٦
لقاعدة الخامسة والعشرون: مَن صرف دعاء العبادة لغير الله فقد أشرك ١٦٧
لقاعدة السادسة والعشرون: مَن دعا غير الله دعاء مسألةٍ فيما لا يقدر عليه غير الله، فقد أشرك . ١٦٨
لقاعدة السابعة والعشرون: الشرك أكبر وأصغر..... ١٦٩
لقاعدة الثامنة والعشرون: الكفر كفران أصغر وأكبر ١٧٠
لقاعدة التاسعة والعشرون: لا يوجب الخلود الأبديّ وحبوط الأعمال والبغضاء والبراء لمطلق إلا الكفر والشرك الأكبر ١٧١
لقاعدة الثلاثون: كل ما كان وسيلةً للشرك الأكبر ووصفه الشارع بأنه شركٌ، فأصغر، أي: أنه شرك أصغر..... ١٧٣

القاعدة الواحدة والثلاثون: الكفر المُنكر في الأدلة كفرٌ أصغر ١٧٤
القاعدة الثانية والثلاثون: الشرك الأصغر ينقلب إلى أكبر إذا عظم التنديد وقويت المساواة ... ١٧٦
القاعدة الثالثة والثلاثون: السحر بالحقيقة الشرعية لا يكون إلا كفرا أكبر ١٧٧
القاعدة الرابعة والثلاثون: مَن أتى كاهنًا أو عرافًا فصَدَّقَه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٧٨
القاعدة الخامسة والثلاثون: تصديق الكاهن في الغيب المطلق كفرٌ أكبر وفي الغيب النسبي كفرٌ أصغر ١٨٠
القاعدة السادسة والثلاثون: مَن نذر لغير الله فقد أشرك ١٨١
القاعدة السابعة والثلاثون: النذر عبادة باعتبار صرفه لله وباعتبار الوفاء به لا باعتبار أصل إيقاعه وإنشائه ١٨٢
القاعدة الثامنة والثلاثون: من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه . ١٨٤
القاعدة التاسعة والثلاثون: لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين ١٨٦
القاعدة الأربعون: مَن ذبح لغير الله تعبدًا وتعظيمًا فقد أشرك الشرك الأكبر ١٨٧
القاعدة الواحدة والأربعون: لا تفعل عبادة لله في مكان يفعل فيه جنسها لغير الله ١٨٨
القاعدة الثانية والأربعون: مَن خاف من غير الله خوف تعبد وسر فقد أشرك الشرك الأكبر ١٨٩
القاعدة الثالثة والأربعون: مَن توكل على غير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله، فقد أشرك الشرك الأكبر ١٩١
القاعدة الرابعة والأربعون: من استعان بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله، فقد أشرك الشرك الأكبر ١٩٢
القاعدة الخامسة والأربعون: من استعاذ بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله؛ فقد أشرك الشرك الأكبر ١٩٣
القاعدة السادسة والأربعون: من استغاث بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك الشرك الأكبر ١٩٤
القاعدة السابعة والأربعون: من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، فقد كفر ١٩٥
القاعدة الثامنة والأربعون: الأصل استواء الخوف والرجاء في قلب المؤمن، إلا إذا اقتضت المصلحة ترجيح أحدهما ١٩٦
القاعدة التاسعة والأربعون: دخول الجنة لأهل التوحيد ابتدائي وانتقالي ١٩٨

قاعدة الخمسون: تحريم الجَنَّة في الأدلة على من معه أصل الإيمان، يراد به مطلق التحريم لا التحريم المطلق ١٩٩
قاعدة الواحدة والخمسون: ما كان كفرًا بالذات، فلا يشترط فيه الاستحلال، وما ليس بكفر الذات، فيشترط فيه الاستحلال..... ٢٠٠
قاعدة الثانية والخمسون: الاستحلال الذي هو شرط في التكفير بالكبيرة هو استحلال القلب لا مجرد استحلال العمل..... ٢٠١
قاعدة الثالثة والخمسون: لا يُحلف إلا بالله أو بصفة من صفاته ٢٠٢
قاعدة الرابعة والخمسون: لا يجوز الحلف بالمخلوق، وإن علت منزلته ٢٠٤
قاعدة الخامسة والخمسون: الشرك والكفر إن اجتمعا افترقا وإن افترقا اجتمعا ٢٠٥
قاعدة السادسة والخمسون: لا تنفع كلمة التوحيد مع الوقوع فيما يناقضها..... ٢٠٦
قاعدة السابعة والخمسون: الشرك الأكبر محبط لجميع الأعمال إن مات مصرًا عليه.. ٢٠٧
قاعدة الثامنة والخمسون: مَن اتخذ بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويستغيث بهم ويتوكل عليهم كفر إجماعًا..... ٢٠٨
قاعدة التاسعة والخمسون: مَن استهزأ بالله أو برسوله أو بآياته أو بما جاء به الشرع كفر إجماعًا..... ٢٠٩
قاعدة الستون: مَن تولَّى الكفار موالاة قلبية، فقد كفر ٢١٠
قاعدة الواحدة والستون: كل ناقض مبني على التفصيل، فلا يجوز إطلاق التكفير به.. ٢١٣
قاعدة الثانية و الستون: لا يدخل الجنة مشرك ٢١٤
قاعدة الثالثة والستون: مَنْ أعرض عن الشريعة الإعراض المطلق لا يتعلّمها ولا يعمل بها، قد كَفَر..... ٢١٥
قاعدة الرابعة والستون: جنس العمل ركنٌ في الإيمان، لا آحاده إلا بدليل ٢١٦
قاعدة الخامسة والستون: مَنْ اعتقد أن في وسعه الخروج عن شريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد كَفر..... ٢١٨
قاعدة السادسة والستون: مَنْ أبغض ما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُغض تشريعٍ فقد كفر ٢١٩
قاعدة السابعة والستون: الرياء يحبط العمل إن كان من أصله، أو طرأ واسترسل معه .. ٢٢٠
قاعدة الثامنة والستون: لا يجتمع الإيمان مع الكفر الأكبر ٢٢١

القاعدة التاسعة والستون: شعب الكفر والشرك الأصغرين لا تتنافى مع وجود أصل الإيمان في القلب ٢٢٢
القاعدة السبعون: الأصل في تصوير ذوات الأرواح التحريم إلا ما دعا إليه داعي الضرورة أو الحاجة الملحة ٢٢٣
القاعدة الواحدة والسبعون: يجتمع في العبد الواحد موجب الثواب والعقاب وموجب الإكرام والإهانة ٢٢٥
القاعدة الثانية والسبعون: التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع ٢٢٦
القاعدة الثالثة والسبعون: لا تكفير باللوازم إلا بعد عرضها، وقبولها ٢٢٧
القاعدة الرابعة والسبعون: التكفير بالاجتهاد ليس بملزم للغير ٢٢٨
القاعدة الخامسة والسبعون: مَنْ لم يكفر الكفار المنصوص على كفرهم أو المجمع عليه فقد كفر ٢٢٩
القاعدة السادسة والسبعون: مَنْ سبَّ نبيًا ممن ثبتت نبوته فقد كفر ٢٣٠
القاعدة السابعة والسبعون: يغتفر في المقاصد التبعية ما لا يغتفر في المقاصد الأصلية الأساسية ٢٣١
القاعدة الثامنة والسبعون: شرك المتأخرين أعظم وأغلظ من شرك الأولين ٢٣٢
القاعدة التاسعة والسبعون: لا محبوب لذاته إلا الله وحده لا شريك له ٢٣٣
القاعدة الثمانون: الخوف الجبلي لا يُلام عليه العبد ٢٣٤
القاعدة الواحدة والثمانون: المحبة الفطرية ليست بموالاة ٢٣٥
القاعدة الثانية والثمانون: الأصل في التمائم المنع ٢٣٦
القاعدة الثالثة والثمانون: إن كان أثر المعلق حقيقيًا فليس بتميمة وإن كان خياليًا فرضيًا، فهو تميمة ٢٣٧
القاعدة الرابعة والثمانون: واضع البركة هو الله وحده لا شريك له ٢٣٨
القاعدة الخامسة والثمانون: لا يجوز التبرك بالشيء إلا بدليل ٢٣٩
القاعدة السادسة والثمانون: البركة الذاتية منتقلة، والبركة المعنوية لازمة ٢٤٠
القاعدة السابعة والثمانون: دعاء الصفة كفر إجماعًا ٢٤١
القاعدة الثامنة والثمانون: كل ما كان وسيلة للشرك فالواجب سَدُّه ٢٤٢

القاعدة التاسعة والثمانون: الأصل في الأعياد التوقيف على الأدلة ٢٤٣
القاعدة التسعون: مَنْ خَصَّصَ زمانًا بشيءٍ يرجع إلى أمر حدث فيه فقد اتخذ هذا الزمان عيدًا. ٢٤٤
القاعدة الواحدة والتسعون: الأصل فيما يُفعل في المقابر التوقيف على الأدلة..... ٢٤٥
القاعدة الثانية والتسعون: الأصل في التوسل التوقيف على الأدلة ٢٤٦
القاعدة الثالثة والتسعون: كلما كان العبد أعظم تحقيقًا للتوحيد كلما كان أعظم حفظًا وحراسة من عند الله وملائكته ٢٤٧
القاعدة الرابعة والتسعون: الأصل في الشفاعة التوقيف على الأدلة ٢٤٨
القاعدة الخامسة والتسعون: لا شفاعة في غير أهل التوحيد ٢٤٩
القاعدة السادسة والتسعون: لا شفاعة في كافر إلا بدليل ٢٥٠
القاعدة السابعة والتسعون: لا شفاعة يوم القيامة إلا بالإذن، والرضا..... ٢٥١
القاعدة الثامنة والتسعون: التوحيد أعظم الحسنات في ميزان العبد..... ٢٥٢
القاعدة التاسعة والتسعون: مَنْ حقق التوحيد التحقيق المطلق دخل الجنة بلا حساب، ولا عذاب ٢٥٤
القاعدة المائة: كُلّ ما كان من عبادات الكفار، أو عاداتهم المختصة بهم فيحرم التشبه بهم فيها. ٢٥٦
قواعد توحيد الأسماء والصفات ٢٥٧
القاعدة الأولى: لا مجال للعقل في الغيبيات..... ٢٥٨
القاعدة الثانية: كل فهم في باب الأسماء والصفات على خلاف فهم السلف الصالح فهو باطل ٢٦١
القاعدة الثالثة: لا يقاس الغائب على الشاهد في باب الغيبيات ٢٦٦
القاعدة الرابعة: الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات ٢٦٨
القاعدة الخامسة: إذا اختلفت الإضافات اختلفت الصفات ٢٧١
القاعدة السادسة: الاتفاق في الاسم الكلي المطلق لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص ٢٧٢
القاعدة السابعة: لا يستعمل في حق الله إلا القياس الأولى دون غيره من أنواع الأقيسة.. ٢٧٤
القاعدة الثامنة: نصوص الصفات محكمة باعتبار معانيها، متشابهة باعتبار كيفياتها..... ٢٧٦
القاعدة التاسعة: الأصل في نصوص الأسماء والصفات بقاؤها على ظاهرها..... ٢٧٩
القاعدة العاشرة: الأصل في الكلام الحقيقة ولا يجوز الانتقال عنه إلى المجاز إلا بقرينة ٢٨١

القاعدة الحادية عشرة: لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح..... ٢٨٢
القاعدة الثانية عشر: النقول تأتي بمحارات العقول لا بمعارضاتها..... ٢٨٦
القاعدة الثالثة عشر: أسماء الله متفقة من حيث الذات، مختلفة من حيث الصفات ٢٨٨
القاعدة الرابعة عشر: أخبار الآحاد حجة في باب الأسماء والصفات ٢٩٠
القاعدة الخامسة عشر: باب الصفات خبري محض وللعقل فيه مجال..... ٢٩٣
القاعدة السادسة عشر: باب الصفات أوسع من باب الأسماء وباب الأخبار أوسع من باب الصفات ٢٩٤
القاعدة السابعة عشر: أسماء الله تعالى مبنية على التوقيف ٢٩٧
القاعدة الثامنة عشر: باب الصفات مبناه على التوقيف ٢٩٨
القاعدة التاسعة عشر: التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى..... ٢٩٩
القاعدة العشرون: القول في الصفات كالقول في الذات ٣٠٠
القاعدة الواحدة والعشرون: القول في بعض الصفات كالقول في بعض ٣٠١
القاعدة الثانية والعشرون: الواجب في نصوص الصفات إثباتها ونفي مماثلتها بصفات المخلوقات وقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة ٣٠٣
القاعدة الثالثة والعشرون: الواجب في الصفات المنفية نفيها وإثبات كمال ضدها ٣٠٥
القاعدة الرابعة والعشرون: الصفات التي هي كمال باعتبار ونقص باعتبار نُثبتها لله تعالى حال كمالها وننفيها عنه حال نقصها ٣٠٧
القاعدة الخامسة والعشرون: ما أضافه الله تعالى لنفسه إن كان لا يقوم بذاته فإضافة صفة إلى موصوفها، وإن كان مما يقوم بذاته فإضافة تشريف وتكريم وخلق ٣١٣
القاعدة السادسة والعشرون: الصفات التي لم يرد فيها دليل بخصوصها نتوقف في لفظها فلا نثبته ولا ننفيه ونستفصل في معناه فإن أريد بها الحق قبلناه وإن أريد بها الباطل رددناه.... ٣١٦
القاعدة السابعة والعشرون: أسماء الله تعالى كلها حسنى ٣٢٢
القاعدة الثامنة والعشرون: صفات الله تعالى كلها عليا ٣٢٣
القاعدة التاسعة والعشرون: أسماء الله تعالى لا تُحصر في عدد معين..... ٣٢٤
القاعدة الثلاثون: الواجب في أسماء الله تعالى إثباتها وإثبات ما دلت عليه من الصفات والتعبد لله تعالى بمقتضاها ٣٢٦
القاعدة الواحدة والثلاثون: أسماء الله أعلامٌ، وأوصاف..... ٣٣٠

قاعدة الثانية والثلاثون: الله موصوف بصفات الكمال والجلال قبل وجود آثارها ٣٣١
قاعدة الثالثة والثلاثون: أهل السنة يثبتون صفات الكمال على وجه التفصيل، وينفون صفات النقص على وجه الإجمال ٣٣٢
قاعدة الرابعة والثلاثون: أهل السنة وسطٌ في باب الأسماء والصفات بين الممثلة والمعطلة . ٣٣٤
قاعدة الخامسة والثلاثون: كل معطلٍ ممثلٍ وكل ممثلٍ معطل ٣٣٦
قاعدة السادسة والثلاثون: صفات الله ذاتيه وفعلية ٣٣٨
قاعدة السابعة والثلاثون: صفات الأفعال تعتبر ذاتية باعتبار أصل قدرة الله ﷻ عليها .. ٣٣٩
قاعدة الثامنة والثلاثون: من أنكر صفة من الصفات الثابتة إنكار تكذيب وجحود فهو كافر، إن كان إنكار تأويل ففاسق ٣٤٠
قاعدة التاسعة والثلاثون: كل ميلٍ عما يجب اعتقاده في أسماء الله وآياته فهو إلحاد ... ٣٤١
قاعدة الأربعون: مذهب السلف أعلم وأحكم وأسلم..... ٣٤٣
قاعدة الواحدة والأربعون: كل من حَرَّف شيئًا من الصفات، لزمه في تحريفه نظيرُ ما فَرَّ منه .. ٣٤٤
قاعدة الثانية والأربعون: كل ما يفرضه العقل على صفات الله من اللوازم الباطلة، فمن دارة التمثيل..... ٣٤٥
قاعدة الثالثة والأربعون: أفعال الرب صادرة عن أسمائه الحسنى وصفاته العلى ٣٤٧
قاعدة الرابعة والأربعون: أسماء الله الحسنى وصفاته العلى من مقتضيات الإيمان بربوبيته .. ٣٤٨
قاعدة الخامسة والأربعون: سلب كمالات الأسماء والصفات عن المعبودات دليل على بطلان عبوديتها ٣٤٩
قاعدة السادسة والأربعون: إشارة التمثيل عند ذكر شيء من صفات الله مُحَرَّمة وإشارة إثبات الحقيقة جائزة ٣٥١
قاعدة السابعة والأربعون: كل تحريف يحرفه أهل البدع، فإنك تجيب عنه بثلاثة أجوبة ٣٥٣
فهرس الكتاب ٣٥٥